Distr.
GENERAL

A/39/348
31 August 1984
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة التاسعة والثلاثون
البند ٦٥ (ج) من جدول الاعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

دراسة عن نزع السلاح التقليدي

تقرير الامين العام

١ - اعتمدت الجمعية العامة ، في ١٢ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٠ ، القرار ٣٥/١٥٦ ألف الذى وافقت فيه على اجراء دراسة لجميع جوانب سباق التسلح التقليدى ولنزع السلاح فيما يتصل بالاسلحة التقليدية والقوات المسلحة ، على ان يضطلع بها الامين العام بمساعدة فريق من الخبراء المؤهلين . ووافقت الجمعية العامة على ان تقوم هيئة نزع السلاح بوضع النهج العام للدراسة ولهيكلها ونطاقها ، ورجت منها ان تنقل الى الامين العام نتائج مداولاتها التي ينبغي ان تشكل المبادئ التوجيهية للدراسة . ورجت الجمعية العامة من الامين العام ، في قرارها ٣٦/٩٧ ألف ، المؤرخ في ٩ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨١ ، انشاء فريق الخبراء الذى سيتولى اجراء تلك الدراسة . ومددت الجمعية العامة ، في قرارها ٣٨/١٨٨ ألف المؤرخ في ٢٠ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٣ ولاية الدراسة ورجت من الامين العام ان يقدم تقريره النهائي في دورتها التاسعة والثلاثين .

٢ - وعملا بالقرارات المذكورة اعلاه ، يتشرف الامين العام بأن يحيل طي هذا الى الجمعية العامة الدراسة المتعلقة بنزع السلاح التقليدى .

---

* A/39/150 .

Digitized by UNOG Library

المرفـــق

دراســـة

لجميع جوانب سباق التسلح التقليـــــدي ولنزع السلاح فيما يتصل بالاسلحة التقليدية والقوات المسلحـــة

Digitized by UNOG Library

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
تصدير من الامين العام		٦
كتاب الاحالة		٧
الفصل		
الأول - مقدمة	١ - ٤٧	١٣
الثاني - طبيعة سباق التسلح بالاسلحة التقليدية وأسبابه ، وآثاره	٤٨ - ١٠٣	٣٠
ألف - طبيعة وأسباب سباق التسلح بالاسلحة التقليدية	٤٨ - ٧٧	٣٠
باء - تأثير واتجاهات التطورات التكنولوجية	٧٨ - ٨٩	٤٥
جيم - الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية	٩٠ - ٩٨	٤٨
دال - النتائج فيما يتصل بالعلاقات والسلم والامن على الصعيد الدولي	٩٩ - ١٠٣	٥٠
الثالث - نزع السلاح التقليدي : المبادئ ، والنهج والتدابير	١٠٤ - ١٨٠	٥٢
ألف - مبادئ نزع السلاح التقليدي	١٠٤ - ١٠٦	٥٢
باء - انواع نهج نزع السلاح التقليدي	١٠٧ - ١٤٣	٥٣
١ - منظور عام	١٠٧ - ١١٣	٥٣
٢ - الاستخدام الفعال للأجهزة الدولية وفقا لميثاق الامم المتحدة	١١٤ - ١١٨	٥٦
٣ - المفاوضات المتعددة الاطراف والثنائية ، والتدابير الموازية عن طريق القدوة المتبادلة والمبادرات الانفرادية	١١٩ - ١٢٢	٥٧

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
	٤ - النهج الاقليمية وعلاقتها بالجوانب العالمية لنزع السلاح التقليدي ...	١٢٣-١٢٧	٥٨
	٥ - الحد من الاسلحة وتخفيضها بصورة متعادلة وقابلة للتحقق	١٢٨-١٣٣	٦١
	٦ - زيادة الاستقرار والامن الدوليين: الجوانب العسكرية	١٣٤-١٣٩	٦٣
	٧ - وسائل الحد والتخفيض (الكمي والنوعي ، من الاسلحة / من القوات)	١٤٠-١٤٣	٦٥
جيم -	تدابير عملية ممكنة	١٤٤-١٨٠	٦٦
	١ - منظور عام	١٤٤-١٤٩	٦٦
	٢ - التخفيضات في المعدات العسكرية .	١٥٠-١٥١	٦٨
	٣ - التخفيضات في الافراد	١٥٢-١٥٤	٦٨
	٤ - التخفيضات في النفقات العسكرية ..	١٥٥-١٥٨	٦٩
	٥ - تقليل وتقييد الوزع العسكري	١٥٩-١٦٢	٧٠
	٦ - القيود على البحث والتطوير واجراء التجارب فيما يتصل بالمجال العسكري	١٦٣-١٦٤	٧٢
	٧ - اتفاقات المورّدين و/أو المتلقين بشأن تخفيضات النقل الدولي للأسلحة	١٦٥-١٦٩	٧٣
	٨ - تدابير بناء الثقة	١٧٠-١٧٦	٧٤
	٩ - شؤون الاعلام	١٧٧-١٨٠	٧٦

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

	الفقـــرات	الصفحـــة
الفصل		
الرابع - النتائج والتوصيات	١٨١-٢٠١	٧٨
الحواشي		٨٦
المرفقـــات		
الأول - المبادئ التوجيهية لدراسة نزع السلاح التقليـدي		٨٨
الثاني - ورقات عمل مقدمة الى هيئة نزع السلاح		٩١
ألف - ورقة عمل مقدمة من الهند		٩١
باء - ورقة عمل مقدمة من الصين		٩٢
جيم - ورقة عمل مقدمة من الدانمرك		٩٥
دال - ورقة عمل مقدمة من الجمهورية الديمقراطية الالمانية		٩٩

Digitized by UNOG Library

تصدير من الامين العام

١ - أجرى هذه الدراسة فريق خبراء عينه الامين العام عملا بقرار الجمعية العامة ٣٦/٩٧ ألف المؤرخ في ٩ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨١ .

٢ - ومع ان موضوع الاسلحة التقليدية والقوات المسلحة ، بأوسع معانيه ، قد حظي بالاهتمام في سياقات اخرى داخل الامم المتحدة - مثل الدراسات المتعلقة بنزع السلاح الاقليمي والنتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح والصلة بين نزع السلاح والتنمية - فان هذه الدراسة تشكل أول جهد يرمي الى النظر بصورة شاملة في هذا الموضوع ككل .

٣ - ويبين الخبراء ، بوضوح كبير ، في تقريرهم ، انه ينبغي ، بالنظر الى الخطر النووي الذي يهدد الجنس البشري ككل ، الاستمرار في منح الاولوية العليا لتدابير نزع السلاح النووي . بيد أن التقرير يشير ايضا الى ان اكثر من ٢٠ مليون شخص قد لاقوا حتفهم ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، في قرابة ١٥٠ نزاعا مسلحا ؛ وان الاتجاهات الحالية لا تبعث على الاعتقاد بأنه سيكون هناك انخفاض في مرات حدوث تلك الاشتباكات وفي مدى شدتها . وينفق ما يزيد على اربعة اخماس مجموع النفقات المخصصة للأغراض العسكرية في العالم على الاسلحة التقليدية والقوات المسلحة .

٤ - وكما أشرت في مناسبات سابقة ، فان الحالة فيما يتعلق بالاسلحة التقليدية تشكل مصدر قلق متزايد . فالموارد المخصصة للترسانات الضخمة ، النووية منها والتقليدية ، تحد من مبلغ الاموال التي يمكن تخصيصها للعلم والتعليم والحماية البيئية والتنمية ، وهي مجالات لها اهمية كبيرة بالنسبة لمستقبل سكان البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء . بالاضافة الى ذلك فان تخوفات العديد من البلدان فيما يتعلق بأمنها تجعلها تشعر بأنها مضطرة الى انفاق موارد قيّمة ، تجد أكثريتها صعوبة في الحصول عليها ، لأغراض دفاعية بدلا من انفاقها على حاجات اجتماعية واقتصادية ملحة . ولذلك ، وفي نفس الوقت الذي تبذل فيه الجهود في سبيل تحقيق نزع السلاح النووي ، يتعين على المجتمع الدولي في مجموعه ، خارج الامم المتحدة وداخلها ، ان يركز جهودا اضافية على الحاجة الى ايجاد تدابير فعالة لنزع السلاح التقليدي بهدف المساعدة في تغيير اتجاه قوى الحرب نحو الهدف الافضل المتمثل في التقدم الاجتماعي والاقتصادي .

٥ - وتجدر الاشارة الى ان الملاحظات والتوصيات الواردة في هذا التقرير هي ملاحظات وتوصيات أعضاء فريق الخبراء . وأود ان انتهز هذه الفرصة لأشكرهم على الجهود القيّمة التي بذلوها في اعداد هذا التقرير ، الذي اعتمد بتوافق الآراء في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٤ والمقدم طي هذا للعرض على الجمعية العامة .

../..

Digitized by UNOG Library

كتاب الاحالـــة

٢٣ حزيـــران /يونيـــه ١٩٨٤

سيدى ،

أتشرف بأن أقدم طي هذا تقرير فريق الخبراء المعني بجميع جوانب سباق التسلح ونزع السلاح فيما يتصل بالاسلحة التقليدية والقوات المسلحة ، الذى قمتم بتعيينه عمـــلا بالفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٣٦/٩٧ ألف المؤرخ في ٩ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨١.

وفيما يلي اسماء الخبراء الذين تم تعيينهم وفقا لقرار الجمعية العامة :

السيد الكسندر أكالوفسكي
وكالة الحد من الاسلحة ونزع السلاح التابعة للولايات المتحدة
واشنطن
الولايات المتحدة الامريكية (الدورات من الرابعة الى السابعة)

السيد كلوديوباى - روسي
المستشار الاول
البعثة الدائمة لايطاليا لدى الامم المتحدة
نيويورك (الدورات من الخامسة الى السابعة)

السيد سا بنوانغ
وزارة الدفاع الوطنية
الصين

السيد فرانسوا بيرو
زميل أبحاث في الشؤون الاستراتيجية وشؤون الحد من الاسلحة
جامعة السوربون
فرنسا (الدورات من الاولى الى الرابعـة)

صاحب السعادة
خافيير بيريز دى كويار
الامين العام للأمم المتحدة
نيويورك

../..

Digitized by UNOG Library

السيد ب . م . تتارنيكوف
ميجور جنرال
ادارة المنظمات الدولية (الدورات من الاولى الى الرابعة)
وزارة خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد انطونيو تشارابيكو
الوزير المفوض
وزارة الخارجية
ايطاليا (الدورات من الاولى الى الرابعة)

السيد سرجيو مارتنز طوسون - فلوريس
السفير
وزارة الخارجية
البرازيل

السيد كاشي براساد جايين
المدير (نزع السلاح)
وزارة الشؤون الخارجية
الهند

السيد فيرينك جيارماتي
المستشار
وزارة الخارجية
هنغاريا

السيد ميلوسلاف جيزيل
مستشار وزير الخارجية
تشيكوسلوفاكيا (الدورات من الثالثة الى الخامسة)

السيد فيسنتي ايسبيتشي جيل
الوزير المفوض
وزارة الشؤون الخارجية والدينية
الارجنتين

../..

Digitized by UNOG Library

السيد احمد توفيق خليل
السفير
الممثل الدائم لمصر لدى الامم المتحدة
نيويورك

(الدورة السابعة)

السيد ميلان ستاميرا
وزير الدفاع
تشيكوسلوفاكيا

(الدورتان الاولى والثانيـــــة)

السيد ناناس . سوتريسنا
السفير
المدير العام للشؤون السياسية
وزارة الخارجية
اندونيسيا

السيد م . أو . سولي
اللفتنانت كولونيل
المستشار العسكري
البعثة الدائمة لنيجيريا لدى الامم المتحدة
نيويورك

السيدة امادا سيفارا
وزارة العلاقات الخارجية
اكوادور

السيد ميلوتين سيفيتش
الكولونيل
الامانة الاتحادية للدفاع الوطني
يوغوسلافيا

السيد جون سيمسون
المحاضر الأقدم في العلوم السياسية
جامعة ساوثمبتون
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

Digitized by UNOG Library

السيد ج . شاندوفا
رئيس قسم نزع السلاح
ادارة المنظمات الدولية
في الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية
تشيكوسلوفاكيا (الدورتان السادسة والسابعة)

السيد محمد عشاش
مدير الشؤون السياسية الدولية
وزارة الخارجية
الجزائر (الدورتان الاولى والثانية)

السيد احمد عطاف
مدير الشؤون السياسية الدولية
وزارة الخارجية
الجزائر (الدورات من الثالثة الى السابعة)

السيد شارل س . فلويرى
السفير (الدورات من الاولى الى الثالثة)
الممثل السابق للولايات المتحدة الامريكية لدى لجنة نزع السلاح في جنيف

السيد هيرفي كاسان
الاستاذ في القانون الدولي
جامعة باريس
فرنسا (الدورات من الخامسة الى السابعة)

أ . ر . كمازيما
البريجادير
مقر قيادة الجيش
جمهورية تنزانيا المتحدة

السيد تيروو كاواكيتا
السكرتير الاول ، وفد اليابان الى مؤتمر نزع السلاح في جنيف

السيد ى . ف . كورنييف
المهندس الميجور جنرال (الدورات من الخامسة الى السابعة)
وزارة دفاع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

../..

Digitized by UNOG Library

السيد هانس ماريتسكي
الاستاذ الدكتور
الجمهورية الديمقراطية الالمانية

السيد جورج موريلي - باندو
السفير
وزارة الخارجية
بيرو

السيد عمرو موسى
نائب
الممثل الدائم لمصر لدى الامم المتحدة
نيويورك (الدورات من الاولى الى السادسة)

السيد سكيولد ج . ميلبن
السفير
رئيس الوفد الدائم الى المؤتمر المعني بتدابير بناء الثقة وتعزيز الامن ونزع السلاح في اوروبا

السيد وولف - ايبيرهارد فون ديم هاغن
الكولونيل
المستشار العسكري لدى وفد جمهورية المانيا الاتحادية الى مؤتمر نزع السلاح في جنيف

وقد أعد التقرير في الفترة بين تموز/يوليه ١٩٨٢ وحزيران/يونيه ١٩٨٤ ، والتي عقد خلالها الفريق سبع دورات ، عقدت الاولى من ١٢ الى ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، والثانية من ٦ الى ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، والثالثة من ١١ الى ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٣ ، والرابعة من ١٨ الى ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، والخامسة من ٥ الى ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، والسادسة من ٢٣ كانون الثاني/يناير الى ٣ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، والسابعة من ١١ الى ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٤ . وقد عقدت كل الدورات في نيويورك ، ما عدا الدورة الثانية التي عقدت في جنيف .

ويود أعضاء فريق الخبراء أن يعربوا عن امتنانهم للمساعدة التي قدمها لهم أعضاء الامانة العامة للأمم المتحدة . ويودون بالخصوص التوجه بالشكر الى السيد جان مارتنسون ، وكيل الامين العام ، والسيد ديريك بوشبي ، الذي عمل أمينا للفريق والسيد نذير كمال الذي عمل مستشارا للأمانة .

../..

Digitized by UNOG Library

ومع ان اعضاء الفريق ربما كانوا يفضلون الاعراب عن وجهات النظر ، بشأن نقاط معينة ، بأسلوب مختلف ، فانه يسرني أن أبلغكم ، بالنيابة عن جميع أعضاء الفريق ، ان التقرير ككل قد اعتمد بتوافق الآراء .

وتفضلوا سيدى ، بقبول أسمى آيات التقدير .

(توقيع) س . ج . ميلبن
رئيس فريق الخبراء المعني بجميع جوانب سباق التسلح التقليدى ونزع السلاح فيما يتصل بالاسلحة التقليدية والقوات المسلحة

../..

Digitized by UNOG Library

الفصل الأول

مقدمة

قرارات الجمعية العامة ،المبادئ التوجيهية التي وضعتها هيئة نزع السلاح

١- بموجب القرار ٣٥/١٥٦ ألف المؤرخ في ١٢ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٠ ،وافقت الجمعية العامة ، من حيث المبدأ ، على اجراء دراسة لجميع جوانب سباق التسلح التقليدى ولنزع السلاح فيما يتصل بالاسلحة التقليدية والقوات المسلحة ، على ان يضطلع بها الأمين العام بمساعدة فريق من الخبراء المؤهلين يقوم بتعيينهم على اساس جغرافي متوازن . ووافقت أيضا على أن تقوم هيئة نزع السلاح ،في دورتها لعام ١٩٨١ ،بوضع نهج عام للدراسة ولهيكلها ونطاقها ، وطلبت احالة النتائج التي تخلص اليها اللجنة الى الامين العام حتى تشكل المبادئ التوجيهية للدراسة . وطلب من الأمين العام ان يقدم تقريره النهائي الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين في عام ١٩٨٣ .

٢- وعملا بذلك القرار ،نظرت هيئة نزع السلاح في هذه المسألة خلال دورتها التي عقدت في الفترة من ١٨ أيار/مايو الى ٥ حزيران /يونيه ١٩٨١ ، حيث بينت المناقشات والمشاورات المكثفة اثناءها اختلافا كبيرا في الآراء . وكان من الواضح ان من المتعذر على الهيئة ان تصل الى اتفاق في هذه المرحلة .

٣- وفي القرار ٣٦/٩٧ ألف المؤرخ في ٩ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨١ ، رجت الجمعية العامة من الامين العام انشاء فريق الخبراء وفقا لاحكام القرار ٣٥/١٥٦ ألف ورجت من هيئة نزع السلاح ان تتم النظر ،في دورتها السنة ١٩٨٢ ،في النهج العام للدراسة وفي هيكلها ونطاقها ، وان تحيل النتائج الى فريق الخبراء . ووافقت الجمعية العامة ايضا على أن يتولى فريق الخبراء أعماله بعد الدورة المذكورة أعلاه لهيئة نزع السلاح آخذا في الاعتبار ما تقدمه له الهيئة من نتائج ، وآخذا في الاعتبار ،عند الضرورة ، مداولات الهيئة في دورتها الموضوعية لسنة ١٩٨١ . وقد كرر القرار ٣٦/٩٧ أيضا طلب قيام الأمين العام بتقديم تقرير نهائي الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين .

٤- وفي عام ١٩٨٣ ، قدم الأمين العام الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريرا يتضمن رسالة من رئيس فريق الخبراء مؤداها ان فريق الخبراء يحتاج الى مزيد من الوقت لاتمام عمله ،نظرا للاتساع الشديد للمجال الذى تشمله الدراسة وحساسية المسائل الداخلة فيها (A/38/437) . وقد رجت الجمعية العامة من الامين العام في

Digitized by UNOG Library

قرارها ١٨٨/٣٨ ألف المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ أن يواصل الدراسة وان يقدم التقرير النهائي الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين .

٥- وقد وافقت هيئة نزع السلاح ،في دورتها لسنة ١٩٨٢ ،على نص عنوانه"المبادئ التوجيهية لدراسة نزع السلاح التقليدى " ،وهو مستنسخ في المرفق الأول .

٦- ومع وضع هذه المبادئ التوجيهية في الاعتبار ، يتكون هذا التقرير من اربعة فصول بعد المقدمة الواردة في الفصل الاول ، تدرس طبيعة وأسباب وآثار سباق التسلح التقليدى في الفصل الثاني . ويصف الفصل الثالث مبادئ ونهج وتدابير نزع السلاح التقليدى ، ويتضمن الفصل الرابع نتائج وتوصيات فريق الخبراء .

المبادئ ذات الصلة المنبثقة عن الوثيقة الختامية

٧- ان الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (القرار دأ-١٠/٢) التي اعتمدتها الجمعية العامة بتوافق الآراء عام ١٩٧٨ في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح وأعادت تأكيدها رسميا في دورتها الاستثنائية الثانية عشرة ،في عام ١٩٨٢ ،وهي الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ،تمثل الاستراتيجية الدولية لنزع السلاح بالنسبة للمجتمع الدولي .

٨- والمبادئ المنبثقة عن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة ،والتى تقدم المنظور المتعلق بموضوعي سباق التسلح التقليدى ونزع السلاح التقليدى وتعالجهما ، تتضمن العناصر الرئيسية التالية :

(أ) ان وجود الأسلحة النووية واستمرار سباق التسلح يشكلان تهديدا لبقاء الجنس البشرى ذاته . (الديباجة)

(ب) ان تكدس الأسلحة ، وخاصة الاسلحة النووية ،يشكل اليوم تهديدا لمستقبل الجنس البشرى أكثر مما يشكل حماية له . (الفقرة ١)

(ج) ان استمرار سباق التسلح سيظل يشكل تهديدا متزايدا للسلم والأمن الدوليين . وان تكديس الأسلحة النووية والتقليدية يهدد بعرقلة الجهود الرامية الى بلوغ أهداف التنمية ،وبأن يصبح عقبة تعترض اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد وبأن يعيق حل مشاكل حيوية أخرى تواجه البشرية . (الفقرة ٢)

(د) ان المخزونات الضخمة والتعزيز الهائل للاسلحة والقوات المسلحة والتنافس على ادخال تحسينات نوعية على الأسلحة من كافة الانواع ،تشكل جميعا تهديدات للسلم لا يمكن التكهن بنتائجها . (الفقرة ١١)

Digitized by UNOG Library

(هـ) ان ازالة خطر نشوب حرب عالمية - أى حرب نووية - هي أشد مهام يومنا الحاضر عجالة والحاحا . والاختيار المطروح هو اما ان نوقف سباق التسلح ونشرع في نزع السلاح واما ان نواجه الفناء . (الفقرة ١٨)

(و) ان هدف جهود نزع السلاح في هذا العصر النووى هو نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة . وينبغي اجراء المفاوضات في سبيل ذلك الهدف . وينبغي ان تجرى مفاوضات حول اتخاذ تدابير جزئية وحول وضع تدابير اكثر شمولا في الوقت نفسه . (الفقرتان ١٩ و٣٨)

(ز) ان نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة لن يسمح بأن يكون تحت تصرف الدول سوى تلك القوات والأسلحة والمرافق والمنشآت غير النووية التي يتفق علي انها ضرورية لحفظ النظام الداخلي وحماية الأمن الشخصي للمواطنين ومن أجل تمكين الدول من دعم قوة سلم تابعة للأمم المتحدة وتزويدها بقوى بشرية متفق عليها . (الفقرة ١١١)

(ح) وتكون الأولويات في مفاوضات نزع السلاح مايلي : الأسلحة النووية ؛ وأسلحة التدمير الشامل الأخرى ، بما فيها الاسلحة الكيميائية ؛ والاسلحة التقليدية بما فيها تلك التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ؛ وتخفيض القوات المسلحة . ولا ينبغي ان يحول شيء دون ان تجرى الدول مفاوضات بشأن جميع البنود ذات الأولوية في آن واحد . (الفقرتان ٤٥ و٤٦)

(ط) ويمكن ان يخلق احراز تقدم حقيقي في ميدان نزع السلاح النووى جوا يفضي الى احراز تقدم في نزع السلاح التقليدى على صعيد عالمي . وسيتيسر أمر احراز تقدم في نزع السلاح النووى اذا اتخذت تدابير متوازية سياسية او قانونية دولية لتعزيز أمن الدول وتحقق تقدم في مجال تحديد وتخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى في المناطق المعنية . (الفقرتان ٥٤ و٥٥)

(ى) والى جانب المفاوضات المتعلقة بتدابير نزع السلاح النووى ،ينبغي اجراء مفاوضات بشأن التخفيض المتوازن للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية على أساس مبدأ عدم الانتقاص من أمن الأطراف بغية تشجيع او تعزيز الاستقرار بالاعتماد على مستوى عسكرى أدنى ،مع مراعاة حاجة جميع الدول الى حماية أمنها . وينبغي اجراء هذه المفاوضات مع التركيز بصورة خاصة على القوات المسلحة والأسلحة التقليدية التي لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية وللبلدان الأخرى التي لها اهمية عسكرية . وتقع على عاتق الدول الحائزة لأكبر الترسانات العسكرية مسؤولية خاصة عن مواصلة عملية تخفيض

Digitized by UNOG Library

الأسلحة التقليدية . كما ينبغي اجراء مفاوضات بشأن الحد من نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي وذلك استنادا بصورة خاصة الى المبدأ ذاته ،ومع مراعاة الحق غير القابل للتصرف للشعوب الواقعة تحت الاستعمار أو السيطرة الاجنبية في تقرير المصير والاستقلال ،والتزام الدول باحترام هذا الحق . (الفقرتان ٢٢ و٨١)

(ك) وينبغي ،لأسباب انسانية ، أن يتخذ مزيد من الاجراءات الدولية لحظر أو تقييد استخدام اسلحة تقليدية معينة ، بما فيها الأسلحة التي قد تكون مفرطة الضرر او مسببة لآلام بلا داع ، أو عشوائية الأثر . (الفقرة ٢٣)

(ل) وينبغي لجميع الدول أن تشترك بنشاط في الجهود الرامية الى تهيئة ظروف في العلاقات الدولية فيما بين الدول يمكن في ظلها الاتفاق على مدونة للسلوك السلمي للدول في الشؤون الدولية والحيلولة دون استخدام الاسلحة النووية او التهديد باستخدامها . وفي هذا الاطار ،فان الدول الحائزة للاسلحة النووية مدعوة الى اتخاذ خطوات لتؤمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها . (الفقرتان ٥٨ و٥٩)

(م) وينبغي تحقيق حالة أكثر استقرارا في اوروبا مع الاعتماد على مستوى اقل من الامكانات العسكرية على أساس التساوي والتعادل التقريبيين وكذلك عدم الانتقاص من أمن الدول جميعها ، مع المراعاة الكاملة لمصالح امن واستقلال الدول غير المنضمة لأحلاف عسكرية . (الفقرة ٨٢)

(ن) وينبغي أن تنص اتفاقات نزع السلاح والحد من الاسلحة على تدابير ملائمة للتحقق تكون مرضية لجميع الأطراف المعنية بغية ايجاد الثقة الضرورية ، وضمان مراعاة جميع الأطراف لهذه التدابير . أما شكل وطرق التحقق التي يجب ان ينص عليها اى اتفاق بعينه ،فهي تتوقف على أغراض الاتفاق ونطاقه وطبيعته وينبغي ان تتحدد بناء على ذلك . وينبغي حيث يقتضي الحال ذلك ،استخدام وليف يجمع بين عدة طرق من طرق التحقق وغيرها من وسائل ضمان التنفيذ . (الفقرة ٣١)

(س) وينبغي بذل جهود تتسم بالعزم والتصميم للتوصل الى اتفاقات أو غيرها من التدابير على اساس ثنائي واقليمي ومتعدد الاطراف بهدف تعزيز السلم والأمن بمستوى اقل من القوات ، عن طريق الحد من القوات المسلحة والاسلحة التقليدية وتخفيضها ، مع مراعاة حاجة الدول الى حماية أمنها ،وايلاء الاعتبار لحق الدفاع عن النفس ،الذى هو حق اصيل منصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة . (الفقرة ٨٣) .

../..

Digitized by UNOG Library

(ع) ينبغي عقد مشاورات ومؤتمرات ثنائية واقليمية ومتعددة الأطراف ، حيثما تتوافر الشروط الملائمة ، باشتراك جميع البلدان المعنية ، للنظر في مختلف جوانب نزع الأسلحة التقليدية . (الفقرة ٨٤)

(ف) ان التخفيض التدريجي للميزانيات العسكرية بالاتفاق المتبادل ، و/أو عن طريق اجراءات متوازية تقوم على سياسة تبادل الاقتداء ، يمثل تدبيرا يمكن ان يسهم في كبح سباق التسلح . (الفقرة ٨٩)

(ص) ان التطوير الدينامي لعملية الانفراج ، بحيث تشمل جميع مجالات العلاقات الدولية في كافة مناطق العالم وتشترك فيها جميع البلدان ، من شأنه أن يهيئ الظروف الملائمة لقيام الدول ببذل جهود لانهاء سباق التسلح الذى انغمس فيه العالم ، وبالتالي تقليل خطر الحرب. واحراز تقدم في مجال الانفراج واحراز تقدم في مجال نزع السلاح هما أمران يكمل كل منهما الآخر ويعززه . (الفقرة ٣)

(ق) ينبغي لجميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ان تمتنع عن التهديد باستعمال القوة او استعمالها ضد السيادة او السلامة الاقليمية او الاستقلال السياسي لأى دولة ، أو ضد الشعوب الخاضعة للاستعمار أو السيطرة الاجنبية والتي تحاول ممارسة حقها في تقرير المصير وتحقيق الاستقلال ؛ وعدم التدخل بأى شكل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ؛ وحرمة الحدود الدولية ؛ وتسوية المنازعات بالطرق السلمية مع مراعاة حق الدول الأصيل في الدفاع عن النفس بصورة فردية وجماعية وفقا للميثاق (الفقرة ٢٦)

(ر) ومن الضرورى ، لتسهيل عملية نزع السلاح ، اتخاذ تدابير واتباع سياسات لتعزيز السلم والأمن الدوليين ولبناء الثقة بين الدول ، بما في ذلك عن طريق الالتزام بتدابير بناء الثقة . (الفقرة ٩٣)

(ش) وينبغي ان يتم اعتماد تدابير نزع السلاح بطريقة منصفة ومتوازنة من شأنها ان تضمن حق كل دولة في الأمن ، وعدم حصول أى دولة أو مجموعة من الدول في أى مرحلة على امتيازات على دول أخرى . وينبغي في كل مرحلة ان يكون الهدف هو الأمن غير المنقوص اعتمادا على أدنى مستوى ممكن من الأسلحة والقوات العسكرية (الفقرة ٢٩) .

Digitized by UNOG Library

أهداف ومقاصد الدراسة

٩ - تسعى الدراسة في المقام الأول الى تحديد النهج العملية والتدابير الواقعية التي يمكن أن تؤدى الى الحد من الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة وتخفيضها بغرض تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة ، ويمكن أن تسهم في تعزيز الهدف الرئيسي المتمثل في تحقيق السلم والأمن الدوليين .

١٠ - وعليه فان الدراسة تتطرّق الى ما يلي :

(أ) الحالة الراهنة لسباق التسلّح التقليدى ؛

(ب) طبيعة تكدّس الأسلحة والقوات المسلحة بما يتجاوز الاحتياجات المشروعة للدفاع عن النفس ، والأسباب الأساسية لهذا التكدّس ؛

(ج) الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الضارة الناشئة عن هذه التطوّرات ؛

(د) العواقب فيما يتعلّق بالعلاقات الدولية والسلم والأمن الدوليين ؛

(هـ) مختلف أنواع النهج والتدابير للحدّ من الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة وتخفيضها ؛

(و) توصيات محددة بشأن المبادئ والتدابير العملية التي يمكن اعتمادها لتعزيز نزع السلاح فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية والقوات المسلحة .

١١ - وعلى ذلك فمن المأمول أن تساعد الدراسة على البدء في عملية يمكن أن ينشأ عنها ، في الوقت المناسب ، توافق في الآراء بشأن المفاهيم والنهج ، دون الاضرار بالجهود الأخرى المبذولة حاليا ، وعلى أساس المبادئ المعترف بها بصفة عامة ، بما في ذلك على وجه الخصوص المبادئ الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة . والهدف هو تخصيص مجالات قد تعقد بشأنها مفاوضات يرجح أن تؤدى الى نتائج حقيقية ، اذ أن السبيل الى تحقيق الحدّ من القوات المسلحة والأسلحة التقليدية وتخفيضها هو عن طريق التفاوض والتوصل الى اتفاقات .

١٢ - وتسلّم الدراسة بأن احتمال الضرر الجسيم المتمثل في استعمال الأسلحة النووية على مستقبل الجنس البشرى هو أكبر للغاية من ذلك المتمثل في استعمال الأسلحة التقليدية ، وهو يشكل في الواقع تهديدا لبقاء البشرية ذاته . وقد برز ذلك في أول دراسة للأمم المتحدة عن الأسلحة النووية (١٩٦٧) اذ ورد فيها :

" . . . أن الأسلحة النووية الموجودة بالفعل تضم أسلحة ذات قوة تفجيرية هائلة بالميغا طن ولكل واحد منها قوة تدميرية أكبر من قوة جميع المتفجرات التقليدية التي استخدمت في أى وقت مضى في الحروب منذ اكتشاف البارود " (١).

Digitized by UNOG Library

ولذلك يتوجب ايلاء أهمية بالغة في المفاوضات الدولية للتدابير الرامية الى منع الحرب النووية وازالة الأسلحة النووية . ومع ذلك فان احراز تقدم في الحد من الأسلحة التقليدية وتخفيض القوات المسلحة ، وخاصة فيما بين الدول ذات الترسانات العسكرية الكبرى ، سيسهّل احراز تقدم في الحد من الأسلحة النووية وبالتالي في ازالتها .

١٣ - والغرض الآخر ، الذى لا يقل أهمية عن ذلك ، هو الاسهام في الحملة العالمية لنزع السلاح التي أعلنت بدأها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية عشرة ، وتوعية الرأى العام وتشجيعه تأييدا لنزع السلاح . ومن المأمول أن تساعد هذه الدراسة الأمين العام في الجهود التي يبذلها لتوعية الجمهور وتثقيفه ولزيادة تفهمه ودعمه للأهداف في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، في سياق تعبئة الرأى العام العالمي لصالح نزع السلاح . كما ستشجع الدراسة الدول الأعضاء على ضمان تحسين تدفق المعلومات فيما يتعلق بمختلف جوانب نزع السلاح لتفادى نشر معلومات كاذبة ومغرضة عن التسلح .

تعريف الأسلحة التقليدية

١٤ - ليس من السهل تقديم تعريف مقتضب ومحدد للأسلحة التقليدية والقوات المسلحة التي تشكل موضوع هذه الدراسة . والواقع أنه في حين ستكون هناك حاجة الى تعريفات محددة ولا لبس فيها عند التفاوض بشأن معاهدة ، فان المطلوب هنا هو ، بالأحرى ، تجسيد عام للموضوع يركز الاهتمام على القضايا الرئيسية ، ولكنه في الوقت ذاته شامل بما فيه الكفاية بحيث يلم بجميع الأمور ذات الصلة .

١٥ - ومن الواضح أن التركيز الرئيسي في أى دراسة لنزع السلاح التقليدى يجب أن ينصبّ على تلك الأسلحة التقليدية والقوات التي تشكل الجزء الأكبر من عملية تزايد القوات العسكرية على نطاق عالمي ، وتلك التي تحتل مكانا بارزا في النزاعات المسلحة المعاصرة وفي تقديرات القوة العسكرية للدول . وباختصار فان التركيز الرئيسي ينصب على القوات البرية والبحرية والجوية ، وعلى أنواع أخرى من فروع القوات المسلحة والأسلحة الخاصة بها ، وعلى التكنولوجيا العسكرية مع المعدات والمرافق . ومع ذلك لا ينبغي استبعاد أية أسلحة أو وسائل عسكرية بوجه عام من ميدان نزع السلاح التقليدى ، فيما عدا تلك الأسلحة التي جرى تناولها في سياقات أخرى ، أى الأسلحة النووية ، والأسلحة الكيميائية والبيولوجية ، والأسلحة الاشعاعية وأسلحة الدمار الجماعي الأخرى . ومن الناحية العملية ، اكتسب مصطلح " الأسلحة التقليدية " معنى شاملا ومعنى حصريا معا : فهو من جهة يشير الى بعض الفئات العامة للأسلحة ، في حين أنه يعني ، من جهة أخرى ، الأسلحة التي لا تنتمي لأنواع محددة معينة ، ويطلق عليها اسم " أسلحة الدمار الشامل " . ويجب الاحتفاظ بكلا المعنيين في هذه الدراسة لجعلها مركزة وشاملة معا .

../..

Digitized by UNOG Library

١٦ - وحينما واجهت اللجنة المعنية بالأسلحة التقليدية ، التابعة للأمم المتحدة ، مشكلة مماثلة فيما يتعلق بتحديد مجال شمولها ، أبلغت مجلس الأمن في قرار اتخذ في آب/أغسطس ١٩٤٨ ، بأنها ترى :

" . . . أن جميع الأسلحة والقوات المسلحة ، فيما عدا الأسلحة الذرية وأسلحة الدمار الشامل ، تقع في نطاق اختصاصها ، وأنه ينبغي تعريف أسلحة الدمار الشامل بحيث تشمل الأسلحة المتفجرة الذرية ، وأسلحة المواد الاشعاعية ، والأسلحة الكيميائية والبيولوجية الفتاكة ، وأى أسلحة تستحدث في المستقبل تكون ذات سمات يمكن مقارنتها من حيث أثرها التدميرى بالسمات الخاصة بالقنبلة الذرية أو غيرها من الأسلحة المذكورة أعلاه " (٢) .

١٧ - وقد جرى الأخذ بهذا النهج ، الذى يفهم منه أن الأسلحة التقليدية تعني جميع الأسلحة التي ليست من أسلحة التدمير الشامل ، في جميع الأعمال اللاحقة المتعلقة بنزع السلاح في اطار الأمم المتحدة . وهذا النهج يناسب أيضا أغراض هذه الدراسة ، مع التوسع في التفاصيل .

١٨ - أولا ، من الجلي أنه يجب فهم أن "الأسلحة" أو "التسلح والقوات المسلحة" هم "وسائل للحرب" بأوسع معنى . فهم يتضمنون القوات والأسلحة وشبكات الأسلحة فضلا عن جميع المعدات والتسهيلات العسكرية الأخرى .

١٩ - ثانيا ، حددت الهيئة مفهوم "التدمير الشامل" من حيث المبادئ المادية التي تستند اليها الأسلحة وكذلك من حيث نطاق الأثر التدميرى لهذه الأسلحة . ولا ينبغي اساءة فهم هذا اللبس الظاهرى . فهذا يعني أن من الممكن مستقبلا تعريف أنواع جديدة من الأسلحة ، يكون لها ذات الأثر التدميرى ، بأنها أسلحة تدمير شامل ، مهما كانت المبادئ المادية التي يستند اليها هذا الأثر رغم أنه لم يجر حتى الآن تعريف هذه الأسلحة . ولكن هذا لا يعني أن الأسلحة ، التي تعتبر الى اليوم من أسلحة التدمير الشامل ، تصبح أسلحة تقليدية أو وسائل "عادية" للحرب بمجرد تصنيع رؤوس حربية أصغر حجما ؛ فالأسلحة النووية والكيميائية وما شابهها تحتفظ بطابعها كأسلحة تدمير شامل ، مهما صغر حجمها . واذا كانت بعض الأسلحة التقليدية ، ولا سيما ذخائر المنطقة مثل القنابل العنقودية والمتفجرات الوقودية - الهوائية والأسلحة المحرقة ، يمكن أن تتسبب في انهاء الحياة و/أو في احداث تدمير على نطاق يماثل النطاق التدميرى للذخائر الكيميائية بل ولأصغر أنواع المتفجرات النووية ، فاننا لا ينبغي أن نترك ذلك يشوش على التمييز النوعي الأساسي بين أسلحة التدمير الشامل والأنواع الأخرى من الأسلحة . كما لا ينبغي لهذا التمييز الأساسي أن يتأثر بواقعة استخدام الذخائر التقليدية أحيانا لأغراض التدمير الجماعي ، مثل استخدام قاذفات القنابل في القصف الكاسح في الحرب العالمية الثانية .

../..

Digitized by UNOG Library

٢٠ - وثمة صعوبة ظاهرة أخرى ناجمة عن وجود معدات ثنائية الغرض ، أي المدافع والصواريخ والطائرات وما الى ذلك ، مصممة للاستخدام مع الأسلحة النووية (أو الكيميائية) ومع الأسلحة التقليدية شديدة الانفجار على السواء . فالرؤوس الحربية ، لا الناقلات والمعدات والقوات ذات الصلة ، هي التي تكون ، من أحد النواحي ، أسلحة تدمير شامل ؛ ولكن ينبغي أخذ كامل منظومة الأسلحة في الاعتبار . وعلى نحو مماثل ، بينما يمكن في بعض الأحيان تعريف وحدات معينة من القوات المسلحة بأنها تستخدم الأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة التدمير الشامل ، وتعريف وحدات أخرى بأنها تستخدم الأسلحة التقليدية ، بل وتعريف وحدات غيرها بأنه يمكن تدريبها وتجهيزها من أجل استخدام كلا النوعين من الأسلحة ، توجد وحدات كثيرة تستهدف مهاراتها ووزعها توفير خدمات دعم لجميع أنواع الأسلحة . ومن أمثلة هؤلاء الأفراد العسكريين أولئك العاملون في الاتصالات والأعمال الادارية واللوجستية ومجالات التدريب الأساسي والطب وطب الأسنان والأمن المادي . ومع ذلك ، يمكن ، من الناحية العملية ، الاتفاق على عمليات تقييد وتخفيض وحظر المعدات والقوات ثنائية الغرض ، خلال المفاوضات ، سواء في اطار نزع السلاح التقليدي أو في اطار نزع السلاح المتعلق بأسلحة التدمير الشامل .

٢١ - وفي النهاية ، يجدر التشديد على أن مصطلح "تقليدي" يغطي أيضا ، فيما يتعلق بأغراض هذه الدراسة ، أنواع الأسلحة التي تشمل التقنيات الجديدة على نحو جذري الناجمة عن عمليات التقدم التكنولوجية النوعية والتي ليست من أسلحة التدمير الشامل ، مثل الأجهزة الموجهة بأشعة الليزر أو أجهزة أشعة الجزئيات أو سائر أجهزة الطاقة الموجهة . ولا ينبغي النظر الى الأسلحة "التقليدية" بشكل تقييدي على أساس أنها تشير فقط الى الأسلحة المألوفة أو التقليدية .

٢٢ - ولهذا فمجمل القول ان الصيغة التي وضعتها لجنة الأسلحة التقليدية والواردة في الفقرة ١٦ أعلاه ، ما زالت أساس هذا التحليل ، على أن يكون من المفهوم أنها تعتبر تحديدا عاما لموضوع هذه الدراسة لا تعريفا بالمعنى الرسمي .

خلفية تاريخية موجزة منذ عام ١٩٤٥

٢٣ - تم اختيار عام ١٩٤٥ ليكون نقطة بداية لهذه الدراسة لثلاثة أسباب هامة . أولا ، لأنه العام الذي شهد نهاية صراع عالمي أودى ، وفقا للتقديرات ، بحياة ما يزيد عن ٥٠ مليون شخص ، لقوا حتفهم جميعا من جراء استخدام الأسلحة التقليدية باستثناء مأساتي هيروشيما وناجازاكي المفجعتين . وثانيا ، أن عام ١٩٤٥ شهد ظهور واستعمال الأسلحة النووية التي ظل شبحها الأسود يخيم على الانسانية منذ ذلك الحين ، والتي لا تزال تشكل أول وأكبر تهديد على الاطلاق لبقاء الجنس البشري . وثالثا ، أن عام ١٩٤٥ قد شهد أيضا مولد منظمة الأمم المتحدة ، التي جاء في العبارة الافتتاحية لديباجة الميثاق أنها تستهدف أولا وقبل كل شيء :

Digitized by UNOG Library

"انقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الانسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف ..." .

٢٤ - وقد تناولت الأمم المتحدة مسألة تنظيم وتخفيض الأسلحة والقوات المسلحة التقليدية، في ذات الوقت الذى تناولت فيه مسألة الأسلحة النووية والطاقة الذرية، خلال الدورة الأولى للجمعية العامة في عام ١٩٤٦. وأصبحت هذه القضية موضوعا للمفاوضات في السنة التالية عندما أنشأ مجلس الأمن، الذى أحالت اليه الجمعية العامة هذه المسألة بموجب قرار صادر بالاجماع، لجنة الاسلحة التقليدية. وقد توخت اللجنة "وضع نظام لتنظيم وتقليل الأسلحة والقوات المسلحة، من أجل اتاحة التقليل الى أدنى حد من تحويل موارد العالم البشرية والاقتصادية الى التسلح، عملا بالمادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة". وكان مزمعا تنظيم وتقليل الأسلحة والقوات المسلحة الى الحد "المناسب والضرورى بالنسبة لصيانة السلم والأمن الدوليين". ومع ذلك حدث تشويه لأعمال اللجنة منذ البداية نتيجة الخلافات الأساسية في النهج المتبع في مجلس الأمن. وبناء على طلب الجمعية العامة، حلّ مجلس الأمن اللجنة رسميا في عام ١٩٥٢؛ وبعد ذلك أنشئت هيئة جديدة هي هيئة نزع السلاح قامت بدراسة مسألة نزع السلاح التقليدى الى جانب مسألة نزع السلاح النووى، واعتبارا من عام ١٩٤٥، تمت هذه الدراسة أيضا في لجنة فرعية تابعة للهيئة ومكونة من خمس دول (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية). وقد جرى تناول قضية الأسلحة التقليدية في الجمعية العامة كل سنة في اطار تنظيم جميع القوات المسلحة وجميع الأسلحة والحد منهما وتخفيضهما بشكل متوازن. ومع ذلك لم تصل هيئة نزع السلاح واللجنة الفرعية التابعة لها الى أى اتفاق، ولم تعد الأخيرة الى الانعقاد عقب دورتها في عام ١٩٥٧. وقرب نهاية عام ١٩٥٩، اتخذت مقررات داخل وخارج الأمم المتحدة على السواء، أدت الى استئناف المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩، اعتمدت الجمعية العامة بالاجماع القرار ١٣٧٨ (د-١٤) الذى أعربت فيه، في جملة أمور، عن "أملها في وضع التدابير التفضيلية المؤدية الى هدف نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة، في الاتفاق عليها في أسرع وقت ممكن". وفي آذار/مارس ١٩٦٠، اجتمعت في جنيف، على نحو مستقل، اللجنة العشرية لنزع السلاح، المؤلفة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وايطاليا وبلغاريا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، ولكنها فشلت أيضا في احراز أى نجاح وتوقفت عن العمل في نهاية حزيران/يونيه ١٩٦٠. وبعد ذلك، أصدر الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على نحو مشترك، في أيلول/سبتمبر ١٩٦١، بيانا يتضمن مبادئ متفق عليها تشكل أساسا للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، وتم تعميم هذا البيان على جميع الدول أعضاء الأمم المتحدة في الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة. وقد أوضح هذا البيان، في جملة أمور، أنه ينبغي

Digitized by UNOG Library

أن يكون هدف مفاوضات نزع السلاح هو تحقيق نزع عام كامل للسلاح ، تحت رقابة دولية صارمة وفعالة . وبذلك جرى النظر الى تدابير نزع السلاح النووى والتقليدى كليهما في هذا الاطار . وفي القرار ١٧٢٢ (د-١٦) المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١ ، رحبت الجمعية العامة بهذا البيان المشترك وأوصت باتخاذ المبادئ الواردة فيه أساسا لمفاوضات نزع السلاح العام والكامل .

٢٥- وبانشاء اللجنة الثمانعشرية لنزع السلاح في جنيف عام ١٩٦٢ جرت المفاوضات بشأن عدة أمور من بينها مشروع معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل ، ولكن دون نتيجة . وانصبّ التركيز على المهمة ذات الأولوية ، مهمة نزع السلاح النووى ، ولم تحظ مسألة الأسلحة التقليدية سوى باهتمام ضئيل . ولم يتغيّر الموقف حين توسعت اللجنة الثمانعشرية لنزع السلاح وتحولت الى مؤتمر لجنة نزع السلاح في عام ١٩٦٩ ؛ وظل هذا الموضوع حتى بعد توسيع عضوية مؤتمر لجنة نزع السلاح الذى حدث في عام ١٩٧٥ .

٢٦- وفي الستينات والسبعينات ، حدث تراكم متزايد في الأسلحة ، النووية والتقليدية على السواء . وأدى زيادة الدول الحائزة للأسلحة النووية لتكديس مخزوناتها من الأسلحة النووية الى زيادة القلق العام بشأن الحفاظ على الأمن الدولي . وأثار هذا ، بجانب احتمال لجوء دول اضافية الى استحداث أسلحة نووية كوسيلة لتعزيز أمنها ، خطر انتشار الأسلحة النووية . وفي ذات الوقت ، كانت هناك تحسينات نوعية وكمية تجرى في الأسلحة التقليدية ، وكان مخزون الأسلحة ينمو وانفاق الموارد على الأسلحة يتزايد . وأدى القلق المتزايد ازاء مسار هذه الاتجاهات الى عقد الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة في عام ١٩٧٨ ، وهي الدورة الاستثنائية الأولى التي كرست كليا لموضوع نزع السلاح . وحددت هذه الدورة الأولويات في مفاوضات نزع السلاح بما يلي : الأسلحة النووية ؛ وأسلحة الدمار الشامل الأخرى بما في ذلك الأسلحة الكيميائية ؛ والأسلحة التقليدية ، بما فيها تلك التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ؛ وتخفيض القوات المسلحة .

٢٧- وكانت الجهود الرامية الى معالجة قضية الأسلحة التقليدية خارج اطار الأمم المتحدة تجرى بصفة رئيسية على أساس اقليمي ، وكانت النتائج ، بوجه عام ، هزيلة . وفي حين أن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وهي في حدّ ذاتها ليست وثيقة لنزع السلاح ، قد وضعت ترتيبات لتحقيق الأمن بأوسع معاني الكلمة . ولم يرد نزع السلاح في جدول أعمال المرحلة الأولى للمؤتمر المعني بتدابير بناء الثقة وتعزيز الأمن ونزع السلاح في أوروبا . وكانت مفاوضات التخفيض المتبادل للقوات والأسلحة ، والتدابير ذات الصلة ، في وسط أوروبا ، قد بدأت في فيينا في عام ١٩٧٣ ، ورغم أنها أحرزت بعض التقدم ، فانها ظلت دون نتيجة . أما المحادثات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي التي تتناول الحد من الأنشطة العسكرية في المحيط الهندى ، وتتناول ، بصورة منفصلة مسألة نقل الأسلحة التقليدية ، والتي بدأت في عام ١٩٧٧ ، فقد علقت منذ عام ١٩٧٩ . وعلى المستوى الاقليمي

Digitized by UNOG Library

خارج أوروبا ، فان اقتراح جعل المحيط الهندى منطقة سلم لم يحقق تقدما على الرغم من مرور أكثر من عقد منذ أن اكتسب الاعتراف بأهميته كتدبير من تدابير الأمن .

٢٨ - وعلى الرغم من أن أمريكا اللاتينية هي واحدة من أقل مناطق العالم تسليحا ، فقد قامت ثماني دول في أمريكا اللاتينية وهي الأرجنتين واكوادور وبنما وبوليفيا وبيرو وشيلي وفنزويلا وكولومبيا بتوقيع اعلان اياكوتسو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ . وقد تعهدت الدول المعنية بايجاد الظروف التي تتيح الحد من الأسلحة على نحو فعال وانهاء حيازة الأسلحة لأغراض هجومية ، حتى يمكن أن تكرس كل الموارد الممكنة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان أمريكا اللاتينية . وتم تأكيد الاعلان من جديد في اجتماعات لاحقة ، ويمكن أن يكون أساسا لاحراز تقدم كبير .

٢٩ - وعلى المستوى العالمي ، فان الاتفاق الجوهرى الوحيد في ميدان الأسلحة التقليدية هو اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ، التي عرضت للتوقيع في عام ١٩٨١ . وهذه الاتفاقية وبروتوكولاتها الثلاثة توفر قواعد جديدة لحماية المدنيين والأهداف المدنية من الضرر أو الهجوم تحت مختلف الظروف عن طريق : (أ) الشظايا التي لا يمكن الكشف عنها بسهولة في جسد الانسان باستخدام الأشعة السينية ؛ (ب) الألغام الأرضية والأشراك المتفجرة ؛ (ج) الأسلحة المحرقة (باللهب أو الحرارة) . وهذه الاتفاقية خطوة هامة الى الأمام في الميدان الانساني ولكن لا يمكن اعتبارها تدبيرا من تدابير الحد الفعلي للتسلح أو تدابير نزع السلاح . ومع ذلك فانها تمثل تقدما يمكن أن يجرى عليه مزيد من التحسين .

٣٠ - وخلاصة القول ان نتائج جهود نزع السلاح المكرسة للأسلحة التقليدية ، داخل اطار الأمم المتحدة وخارجه على السواء ، كانت ضئيلة . وفي غياب أى ضوابط هامة ، فان التكديس الضخم والتنافسي للأسلحة التقليدية ، خاصة بواسطة الدول التي تملك أكبر ترسانات عسكرية ، قد تواصل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مع فترات قصيرة فحسب خفّت فيها حدته ، ومع حدوث تصاعد مستمر وملحوظ ، في السنوات الأخيرة ، في سباق الأسلحة التقليدية ، وخاصة في جانبها النوعي .

Digitized by UNOG Library

مناظير بشأن سباق التسلح التقليدي ونزع السلاح التقليدي

٣١ــ شهدت الفترة اللاحقة لعام ١٩٤٥ تغييرات علمية وتكنولوجية ملحوظة . فمن المرجح ان تكون ذخيرة المعرفة الانسانية قد زادت بمعدل اسرع منه في أي عهد مضى ، وان تكون قدرة الجنس البشري وطاقته ــ لا سيما من الناحية التكنولوجية ــ على تغيير الظروف التي يعيش فيها الانسان قد زادت ايضا . وفي الوقت نفسه ، ارتفع عدد سكان العالم من نحو ٢ر٢ بليون نسمة الى ٤ر٧ بليون نسمة ، وتغير العالم سياسيا تغييرا ملحوظا حيث نالت أمم كثيرة استقلالها من الاستعمار او كونت دولها المستقلة بشكل آخر .

٣٢ــ وبقدر ما كرسته دول العالم باستمرار للنفقات العسكرية ، خلال هذه الفترة التي ساد فيها سلم غير مستقر ، بنسبة تتراوح بين ٥ر٤ في المائة و٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي . وبالاضافة الى ذلك ، اخذ الانفاق العسكري العالمي في الارتفاع ــ بالقيمة الحقيقية ــ بنحو ٥ في المائة سنويا ، خلال السنتين الماضيتين ، مما يزيد كثيرا عن الاتجاه الذي كان سائدا في الفترة اللاحقة للحرب (٣) وتعزى الى حد بعيد النسبة الكبرى من مجموع النفقات الى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وحلفائهما .

٣٣ــ ويشكل هذا التمادي في الانفاق على الاسلحة والقوات المسلحة ما يعرف على نطاق واسع بسباق التسلح ، وهو السباق الذي جرى وصف وتوثيق شكله وآثاره في كثير من المنشورات بما فيها دراسات سابقة للامم المتحدة ، كما يلي :

" وتشارك في سباق التسلح ، بقصد او بغير قصد ، أقوى الدول عسكريا واقتصاديا ، والاحلاف السياسية ــ العسكرية الرئيسية ، والعالم بأسره بصورة غير مباشرة ، ولسباق التسلح اثار سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية عميقة على البشرية . فالتسابق الشديد على تكديس اسلحة اكثر تطورا وتدميرا من اى وقت مضى وايجاد الطرق والوسائل لاستخدامها يؤثران أخطر تأثير في كل وجه من اوجه العلاقات الدولية ويشكلان عقبتين رئيسيتين في طريق اقامة نظام للعلاقات الدولية مبني على العدالة والمساواة والاستقلال والتعاون (٤) .

٣٤ــ وفي دراسة لاحقة ، جرى وصف الاثار السياسية الاوسع نطاقا والمترتبة على سباق التسلح على النحو التالي :

" ومن الطبيعي أن سباق التسلح هو في المقام الاول تعبير عن وجود اختلافات سياسية اعمق بين الدول ، ولكن مع تراكم الاسلحة يصبح الامن العسكري اهتماما مكثفا وهدفا يزداد مراوغة ، في حين يصبح في الوقت نفسه حل القضايا السياسية القائمة امرا اشد صعوبة بفعل الدول . ولكن المأزق هو ان هذه العملية ــ أي التنافس في تكديس الاسلحة ــ اصبحت شديدة التأصل في النسيج السياسي

Digitized by UNOG Library

والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمعات بحيث أصبح ما ينتج عنها من زيادة في الاحساس بعدم الامن يولد ببساطة طلبا متزايدا على الاسلحة(٥)".

٣٥- ومن حيث التهديد الذي يشكله سباق التسلح على نطاق العالم، فان وجود الاسلحة النووية واحتمال استعمالها يعرض بقاء الانسانية ذاته للخطر. وهذا يؤكد ما لاتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووي ومنع نشوب حرب نووية من اهمية جوهرية سلمت بها الجمعية العامة للامم المتحدة تسليما كاملا في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة ملحة لاتخاذ تدابير لوقف سباق التسلح التقليدي. فمنذ الحرب العالمية الثانية، كانت هناك سلسلة تكاد تكون متصلة من الحروب التي جرى القتال فيها بأسلحة تقليدية سببت معاناة ودمارا لا حد لهما. وكانت الخسائر، المباشرة وغير المباشرة، بالملايين. وكانت هناك، في بعض الحالات، احتمالات خطيرة بتصاعد المنازعات أو الازمات الى حرب نووية. والواقع ان المناخ الدولي الراهن المتسم بالمواجهة وعدم الامن، يؤدي الى تفاقم سباق التسلح الجاري في الاسلحة النووية والتقليدية، في الوقت الذي يؤدي فيه هذا السباق الى تفاقم ذلك المناخ.

٣٦- وتمثل تكاليف سباق التسلح سببا من الاسباب الهامة الأخرى الداعية الى معالجة أمر الحد من الاسلحة والقوات المسلحة التقليدية وتخفيضها. فقد قدرت النفقات العسكرية في عام ١٩٨٣ بما يقرب من ٨٠٠ بليون من دولارات الولايات المتحدة، تبعا لطريقة الحساب(٦) ويحتمل ان تتجاوز ذلك الرقم في عام ١٩٨٤. وهناك اعتقاد عام بأن الاسلحة والقوات المسلحة التقليدية تستوعب أربعة اخماس هذا المبلغ على الاقل، وتتحمل الدول الحائزة لاكبر الترسانات العسكرية وغيرها من الدول ذات الاهمية العسكرية الجزء الاكبر منها. وهناك تناقض صارخ بين هذا الاستهلاك الهائل للموارد المادية والتقنية والبشرية لاغراض التدمير المحتمل وبين الحاجة الملحة الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي كان يمكن استعمال كثير من هذه الموارد فيها لولا ذلك.

٣٧- وتتطلب هذه العوامل، بجانب تعقيدات الحالة العالمية الراهنة، اتخاذ تدابير فعالة ترمي الى ازالة التهديد بالحرب، وتخفيف حدة التوتر بين الدول، وتعزيز الأمن الدولي والوطني.

٣٨- وليست سباقات التسلح بالظواهر الجديدة في تاريخ العالم، وان اختلف نطاقها. بيد أن سباق التسلح اكتسب طابعا عالميا حقا لاول مرة في العصر الحالي. كما ان تكدس الاسلحة على الصعيدين النووي والتقليدي، في عالمنا المعاصر، يقوض السلم والامن الدوليين، وهو انعكاس للتوترات الدولية ومدعاة لتفاقمها، ويزيد من حدة المنازعات ويعرض أمن جميع الدول للخطر.

Digitized by UNOG Library

٣٩ــ ولا يمكن لنزع الاسلحة التقليدية ان يحرز تقدما كبيرا ما لم يلازمه احراز تقدم كبير في نزع الاسلحة النووية . فمن شأن نزع الاسلحة التقليدية بمفرده ان يديم ماهو قائم حاليا من حالات عدم التماثل في أمن الدول لصالح الدول الحائزة للاسلحة النووية او غيرها من أسلحة التدمير الشامل . وفي مناطق معينة يكون من شأن الحد من الاسلحة التقليدية والقوات المسلحة وخفضهما الاضرار بالدول غير الحائزة للاسلحة النووية ، اذا لم يصاحبهما عملية الحد من القدرات النووية او ازالتها في المنطقة ، وينبغي لعملية نزع الاسلحة التقليدية الا تعرض امن اى دولة للخطر وان تستهدف تحقيق نزع السلاح العام الكامل . والواقع ان مبدأ مواصلة نزع الاسلحة التقليدية بالاقتران مع نزع الاسلحة النووية هو مبدأ اساسي كرر تأكيده برنامج العمل الوارد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة كما اكدته المبادئ التوجيهية التي وضعتها لهذه الدراسة هيئة نزع السلاح (انظر المرفق الاول) .

٤٠ــ ويجرى تطوير الاسلحة التقليدية في عدد ضئيل ولكنه متزايد من الدول . بيد ان ثمة مسؤولية خاصة تقع على عاتق اكبر منتجي الاسلحة وموريها للآخرين . وهذا صحيح تماما ، بالنظر الى ان السنوات الاخيرة قد شهدت كثيرا من الدول الاخرى تحوز من الأسلحة ما يفوق احتياجاتها للدفاع عن النفس ، ويتعين الاعتراف بأن من واجب جميع الدول ، وفقا للفقرة ٢٨ من الوثيقة الختامية ، أن تسهم بجهود في ميدان نزع السلاح . وبوسع الدول الحائزة لأكبر الترسانات العسكرية ان تفعل الكثير في سبيل كبح جماح سباق التسلح التقليدى عن طريق ابرام الاتفاقات فيما بينها وممارسة ضبط النفس الى اقصى حد في اظهار ما لديها من قوة عسكرية خارج مناطق اهتماماتها الاقليمية . على أن هذا لا يعفي جميع الدول الاخرى بأى حال من الاحوال من النهوض بمسؤولياتها نحو عكس اتجاه سباق التسلح التقليدى .

٤١ــ وفيما يتعلق بالجوانب العالمية والاقليمية لنزع الاسلحة التقليدية ، فانه ينبغي تناولها في آن واحد . وحيث ان سباق التسلح التقليدى عالمي الطابع ، فانه يجب أخذ هذا العامل في الاعتبار عند اعتماد نهج من أجل نزع الاسلحة التقليدية . ولا يعني هذا التغاضي عن وجود جوانب محلية واقليمية او الاقلال من شأن الدور الذى تلعبه هذه الجوانب في تفاقم سباق التسلح التقليدى ، وانما القصد منه فقط هو وضع تكدس الاسلحة في اطاره الصحيح . فالجوانب المحلية والاقليمية تلعب ايضا دورا هاما في اطار سباق التسلح التقليدى ، وهو الاطار الذى يكتسب فيه اساسا النهج الاقليمي اهمية كبيرة . ومن الواضح أن النهج المنتقاة ستختلف طالما ان هناك اختلافات ملحوظة في العوامل التي تؤثر على كل منطقة : ومن ثم ، مثلا ، فان النهج المتبعة في اوروبا ، التي تضم اكبر حشد اقليمي من الأسلحة والقوات المسلحة التقليدية واعدادا كبيرة من الأسلحة النووية ، لن تنطبق بالضرورة على مكان آخر رغم ان الخبرة المكتسبة في اوروبا قد تكون مفيدة في مناطق اخرى ايضا .

../..

Digitized by UNOG Library

٤٢ــ ان نزع السلاح على الصعيد الاقليمي هو عنصر ضروري مكمل للتدابير العالمية ومكون هام من مكونات النهج التدريجي لنزع السلاح على الصعيد العالمي . ويمكن لنزع السلاح الاقليمي ، بوجه خاص ، أن ييسر المفاوضات العالمية التي تستهدف نزع السلاح العام الكامل عن طريق تعزيز الامن والثقة المتبادلة والتعاون فيما بين الدول . ذلك ان تقييد انتاج الاسلحة التقليدية، وحيازتها وتكديسها ، على الصعيد الاقليمي ، يمكن أن يسهم ايضا في نزع السلاح على الصعيد العالمي في مجال الاسلحة التقليدية .

٤٣ــ وجرى ــ كما يجرى ــ النظر داخل اطار الامم المتحدة، في عدد من الاقتراحات التي تؤثر في مسألة القوات والاسلحة التقليدية . وكان من بينها اقتراحات للحد من القوات المسلحة والاسلحة التقليدية وتخفيضهما ، واقتراحات للحد من النفقات العسكرية أو تخفيضها ، واقتراحات تتعلق بعمليات النقل الدولي للأسلحة ، واقتراحات من أجل عدم اقامة الاسلحة من أى نوع، بما في ذلك الاسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية في الفضاء الخارجي .

٤٤ــ وتمت مواصلة العمل في اتجاه آخر وهو تكييف وتوسيع نطاق القانون الانساني الدولي السارى على المنازعات المسلحة بحظر او تقييد استعمال اسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر او عشوائية الاثر . وقد ادرج مثل هذا الحظر في اتفاقية لاهاى في بداية القرن ، وفي بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، وفي اتفاقية عام ١٩٨١ بشأن حظر او تقييد استعمال اسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر او عشوائية الاثر . ومع ذلك يمكن القول ، بصورة عامة ، بأن التقدم المحرز كان بطيئا وغير كاف .

٤٥ــ ان عكس اتجاه سباق التسلح يرتبط ارتباطا وثيقا ، في جملة أمور ، بتعزيز الأمن الدولي وبمحاولة زيادة امكانية التنبؤ بالعلاقات الدولية، وبمفهوم تدعيم الثقة بين الدول ، وبرغبة الدول في تسوية منازعاتها بالوسائل السلمية، ويرتبط في نهاية الامر بامكانيات تطبيع العلاقات بين الدول وجاراتها او خصومها المحتملين او اضفاء طابع الاستقرار على تلك العلاقات . وعلاوة على ذلك، فان الانقسامات السياسية بين الدول تصبح في احيان كثيرة مرتبطة ارتباطا جد وثيق بالضغوط التي يولدها التنافس على تكديس الاسلحة، مما يؤدى في بعض الاحيان الى نشوب منازعات مسلحة والى زيادة تردى في العلاقات . كما ان تدخل الدول الحائزة لأكبر الترسانات العسكرية يمكن ان يعمق المنازعات المحلية بدرجة كبيرة وان يغرق المناطق في اضطراب طويل الامد . وفي المناطق التي يمكن ان تعتبر حساسة من الناحية الاستراتيجية أو الاقتصادية ، يمكن ان يكون هذا الاضطراب مصدر تهديد كبير للأمن الدولي .

٤٦ــ والانفاق على الاسلحة التقليديه يضمن استمرار تحويل كميات هائلة متزايدة من الموارد الشحيحة الى الأغراض العسكرية، مما يحرم العالم من وسائل تخفيف حدة البؤس الانساني ومن تعزيز الآفاق المادية للجنس البشرى . ويشكل تدهور الظروف الانسانية والمادية مصدرا رئيسيا من مصادر تزايد عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في العالم .

Digitized by UNOG Library

٤٧ــ والغرض الرئيسي من جهود نزع السلاح هو زيادة أمن جميع الدول . ومن الضروري ، في كل مرحلة من مراحل العملية ، ان يكفل ، على أقل تقدير ، امن هذه الدول غير المنقوص . ولا يمكن تحقيق توافق واسع في الآراء فيما بين الدول الا بعد تحديد اطار الجهد المبذول لعكس اتجاه سباق التسلح التقليدي بصورة تكفل امن الدول بأدنى قدر ممكن من مستويات التسلح . وعلى ذلك، فمن الضروري للنهج والاقتراحات المختلفة الرامية الى عكس اتجاه سباق التسلح والى السعي الى نزع الاسلحة التقليدية أن تعكس وتنتج آثارا تتوافق مع هذه الاهتمامات الثابتة . وأحد المبادئ الرئيسية في هذا السياق هو الحق المتأصل للدول في الدفاع عن النفس ، بصورة فردية وجماعية ، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة ، ولا يمكن ان يتوقع من الدول ان تجري تخفيضا كبيرا في أسلحتها دون تهيئة مناخ يسوده قدر اكبر من الامن . ويترتب على ذلك أن يكون توفير الامن المعزز عنصرا اساسيا في المفاوضات الرامية الى تحقيق نزع الأسلحة التقليدية ، كجزء من عملية نزع عام كامل للسلاح في ظل مراقبة دولية فعالة .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثانـــي

طبيعـــة سباق التسلح بالاسلحة التقليدية وأسبابه ، وآثـــاره

ألف ـ طبيعة وأسباب سباق التسلح بالاسلحة التقليدية

٤٨ـ اكتسب سباق التسلح الحالي ، الذى بدأ بعد عام ١٩٤٥ ، طابعا عالمـــي النطاق يؤثر على جميع المناطق الرئيسية . وتوجد النسبة الساحقة من القوات المسلحـــة والأسلحة في العالم في الدول الحائزة للاسلحة النووية والحلفين العسكريين . وعلاوة علـى ذلك ، تنتج معظم المعـدات العسكرية ومعدات القتال في العالم في عدد صغير مـــن البلدان ، وفي حين تحصل بلدان ومناطق اخرى على الاسلحة بمعدل متزايد ، فان الجزء الاكبر من الاسلحة المنتجة مازال يوجد في ترسانات الدول المنتجة ذاتها . وتجـرى هـذه البلدان أيضا معظم عمليات البحث والتطوير في المجال العسكرى في العالم ، رغـم بعـد الشقة بين أقوى دولتين والدول الاخرى في هذا المضمار . وتكاد جميع الابتكارات التكنولوجية في مجال الاسلحة تحدث في خمسة أو ستة بلدان . ويؤثر هذا العدد القليل من البلـدان على معدل سباق التسلح ومعدل تقادم الاسلحة تأثيرا شديدا في جميع انحاء العالم .

٤٩ـ وجذور سباق التسلح الحالي كثيرة ومتشابكة . ويمكن تبين هذه الجذور الى حـد كبير في الاختلافات السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية بين البلدان المنتمية الى مجموعتـي الدول التي شكلت في وقت لاحق الحلفين الرئيسيين . ومن الناحية السياسية لايزال التوتر بين الشرق والغرب يمثل السمة الرئيسية لسباق التسلح الحالي . ويكمن وراء تعزيز التسلح في العالم أيضا مزيج من المنازعات أو المواجهات المتشابكة يتعلق بعضها بأوضاع محددة قائمة في مناطق معينة وبعضها محلي المنشأ . ويميل كثير من هذه النزاعات الى الدخول في اطار الشرق ـ الغرب ، عن طريق التعاطف السياسي أو بمبادرة من البلدان المعنيـــة أحيانا ، أو بمبادرة من بلدان المجموعتين أحيانا اخرى . ويفضي هذا الى تفاقـم هـذه النزاعات ذاتها فضلا عن تفاقم التوترات بين الشرق والغرب .

٥٠ـ والمحاولات الرامية الى الحفاظ على العلاقات القائمة في العالم ، أو تعديل تلك العلاقات لصالح احدى الدول أو مجموعة من الدول على حساب الاخرى تمثل ايضا عوامـل مساهمة في سباق التسلح ، الأمر الذى يعد ، في الواقع ، ضارا بأمن جميع البلدان .

٥١ـ وعندما انسحبت القوى الاستعمارية السابقة من ممتلكاتها الاستعمارية ، خلفـت وراءها تركة من المشاكل زادت التوترات حدة ، كما زادت من تعقيد سباق التسلح الحالي وفي بعض الاماكن ، نجد ان عملية تحقيق الاستقلال لم تكتمل تماما . وفي هذه الحـالات

Digitized by UNOG Library

تشكل السيطرة العنصرية والاستعمارية وكذا انكار حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال عاملا من عوامل الاسراع بخطى سباق التسلح ومن ثم تهديد الاستقرار الاقليمي والسلم والامن الدوليين . وهناك بعض المناطق التي تعتبر مستويات القوات فيها ضئيلة نسبيا والتي لا ترجع المخاوف الامنية الاساسية للدول فيها الى قوات البلدان الاخرى في المنطقة بل الى الاعمال الاستعمارية ، والامبريالية ، والتدخل بأشكاله ، وهي أعمال تتسبب فيها دول من خارج المنطقة . وفي مناطق اخرى ، لا تزال المخاوف الامنية الاساسية تتمثل في مستويات القوات ، والامدادات الضخمة من الاسلحة ، واستمرار المنازعات ، وممارسة التدخل و/أو التهديد بالتدخل بأشكاله ، ولا سيما التدخل المسلح من جانب بعض الدول في المنطقة . وفي جميع الحالات ، تعرض هذه العوامل ، في جملة امور ، السلم والامن الدوليين لخطر شديد وتؤثر تأثيرا سيئا على امكانيات وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه .

٥٢ - وفي المنطقة التي يوجد بها أكبر تراكم للأسلحة ، وهي اوروبا ، يتسم الوضع العسكري بالاستقرار نسبيا . الا انه نظرا الى الطابع الرهيب للترسانات المتوفرة للبلدان المعنية ، والى الظروف السياسية والعسكرية في المنطقة ، فانه يمكن لأى نزاع مسلح أن يشعل لهيبا نوويا عالميا .

٥٣ - ويكمن وراء تعزيز الاسلحة على الصعيد العالمي ادراك وجود الاختلافات الاساسية في النواحي السياسية ، والاجتماعية والايديولوجية ، فضلا عن التضارب الاساسي في المصالح . وكثيرا ما أدت حالات السلوك العدائي أو العدواني ، وتطوير واستحداث اسلحة جديدة وحديثة أو زيادة الميزانيات والقوات العسكرية الى ادراك وجود خطر وحدت بدول اخرى الى اتخاذ تدابير مضادة . وكثيرا ما ينظر الى هذه التدابير ، بدورها ، على انها تهديدية أو عدائية أو على انها محاولات لتحقيق التفوق العسكري أو للسيطرة على الآخرين . وفي بعض الحالات ، تم استحداث اسلحة مضادة أو اتخذ اجراء وقائي ليس ردا على سلوك فعلي بل تحسبا للخطوات التي يمكن أن يتخذها الجانب الآخر . وفي النهاية ، هناك أيضا انواع من الاسباب مختلفة كلية ، مثل وجود ضغوط داخلية للحصول على الاسلحة والقوات ناشئة من المؤسسات العسكرية والمدنية . وما أن يبدأ سباق التسلح يشمل الجميع ، مثل السباق الحالي ، فانه يستمر اساسا بقوته الدافعة الذاتية ، مهيئا طيلة الوقت اسبابا جديدة للخوف والاتهامات المضادة . ومن الناحية العملية ، يتعذر في جميع الحالات فصل كل هذه العوامل المختلفة وتحديد اهميتها النسبية .

٥٤ - ومن أهم المشاكل الاساسية التي يقوم عليها سباق التسلح عدم فعالية تنفيذ واستخدام نظام الامن الجماعي المتوخى في ميثاق الامم المتحدة . فالدول الاعضاء تتمتع بحق متأصل للدفاع عن النفس بصورة فردية أو جماعية لحين امكان استخدام التدابير الدولية

Digitized by UNOG Library

الضرورية للتأثير في الوضع ، غير ان الدول تعمد ، في غيبة ضمان فعال لأمنها ، الى التماس هذا الأمن في قواتها العسكرية الخاصة بها أو في قوات حلفائها .

٥٥ - وقد حدث عدد كبير من النزاعات المسلحة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ويتوقف العدد الصحيح على المعايير المستخدمة ، وقد وضعت عدة قوائم تستخدم طرائق مختلفة . ويبين مصدر معترف به على نطاق واسع حدوث ١٢٠ نزاعا مسلحا ، بما في ذلك النزاعات التي تضم جماعات دون وطنية ، في الفترة ١٩٤٥ - ١٩٧٦ (٧) . ومن المحتمل الآن ان يكون عدد النزاعات المسلحة الناشئة منذ عام ١٩٤٥ قد ارتفع الى ما هو أكثر من ١٥٠ نزاعا . وقد اشترك أكثر من نصف الدول الاعضاء في الامم المتحدة في نزاع أو أكثر من هذه النزاعات التي جرت معاركها على أراضي اكثر من ٧١ دولة . وكان العالم النامي يمثل الساحة ، بل والضحية ، في جل هذه النزاعات المسلحة ، التي قد يكون الكثير منها قد تصاعد مشكلا حالات خطرة بالنسبة للأمن العالمي . وتميزت الغالبية العظمى من هذه المنازعات بأشكال مختلفة من المشاركة ، بما في ذلك التدخل من جانب البلدان المتقدمة النمو بناء على دعوة من أحد الطرفين أو كليهما أحيانا . التي تراوحت بين تقديم مساعدة خفية أو دعم سوقي محدود والمشاركة الكاملة .

٥٦ - وقد قدر ان ما يربو على ٢٠ مليون شخص لقوا حتفهم في هذه النزاعات . وثمة تقدير متحفظ للخسائر البشرية منذ عام ١٩٦٠ يصل بالرقم الى حوالي ١١ مليونا (٨) . وعلاوة على ذلك ، لا يمثل عدد الوفيات المرتفع الا نظرة جزئية لضخامة المعاناة البشرية الناجمة عن هذه النزاعات . كما لا تقدم الاتجاهات الحالية أي سبب يدعو الى الاعتقاد بأنه سيكون هناك تناقص في معدل حدوث النزاعات المسلحة وشدتها .

٥٧ - واذا استمرت الاتجاهات الحالية ، فمن المحتم أن المعاناة البشرية لن تزيد وتستمر فحسب ، بل وسيحدث ارتفاع مستمر في الانفاق العسكري في العالم ومزيد من الاضرار بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم . وكقاعدة عامة ، كثيرا ما تؤدي النزاعات السياسية الحادة الى حدوث زيادات جوهرية في الانفاق العسكري . فتكاليف الاستعدادات المصاحبة للحرب ودعم العمل العسكري ، والتكاليف اللاحقة المتعلقة باستبدال المعدات المفقودة والمنشآت التالفة ، هي تكاليف مرتفعة للغاية حقا . وعلاوة على ذلك ، فان الجزاءات الاجتماعية والاقتصادية قلما تقتصر ، في هذا العالم الحديث المترابط ، على المشتركين ذاتهم .

٥٨ - وسباق التسلح بالأسلحة التقليدية يعرض الخطر الأمن الدولي بعدد من الطرق . أولا انه يمكن بتصعيده للمواجهة العسكرية وبزيادته للتوترات السياسية أن يزيد من امكانية حدوث نزاع مسلح بين القوى العظمى ، وهو تطور يمكن أن يؤدي الى استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها . ثانيا ، انه يهدد بزيادة حدوث النزاعات

Digitized by UNOG Library

المسلحة وشدتها في مناطق مختلفة من العالم . ثالثا ، انه يزيد من حدة التوترات السياسية ، العالمية والاقليمية ، في مناطق مختلفة وفي العالم قاطبة ، وبذلك يعوق تقدم المجتمع الدولي تجاه نظام عالمي اكثر استقرارا . رابعا ، انه يؤدي الى اجراء تحويل ، بمقادير متزايدة ، للموارد الشحيحة ، البشرية والمادية على حد سواء ، التي تمس الحاجة اليها لتحسين احوال المعيشة المادية والرفاهة العامة للجنس البشري .

٥٩ - وكما يتضح من الشكل ١ أدناه ، فانه باستثناء فترات قصيرة من الاستقرار النسبي كان الانفاق العسكري في العالم في ازدياد بصورة مزعجة من بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ومن المحتمل انه قد اصبح اربعة امثال ما كان عليه خلال فترة يتعين اعتبارها من الناحية التاريخية قصيرة نسبيا . وفي الوقت الراهن ، وكما يتضح من الفقرة ٣٦ ، يقدّر مجموع الانفاق العسكري في العالم بما يزيد عن ٨٠٠ بليون من دولارات الولايات المتحدة في السنة . وخلال السبعينات زاد الانفاق ، بالقيمة الحقيقية بمعدل سنوي متوسط قدره ٢ر٥ في المائة . وفي السنوات الاخيرة ، كان معدل الزيادة أعلى من ذلك بكثير . وخلال السنوات العشر الماضية وحدها ، بلغ مجموع الانفاق العسكري في العالم أكثر من خمسة آلاف بليون دولار بأسعار عام ١٩٨٠ . واذا استمرت الاتجاهات الاخيرة ، يمكن أن يبلغ الانفاق العسكري في العالم قبل حلول عام ١٩٩٠ بوقت طويل الف بليون دولار في السنة او أكثر بالقيمة الحالية للدولار .

Digitized by UNOG Library

الشكل ١ - الانفاق العسكري في العالم، ١٩٤٩-١٩٨٢
بملايين دولارات الولايات المتحدة ، بالاسعار الثابتة
(١٩٧٨) وأسعار الصرف

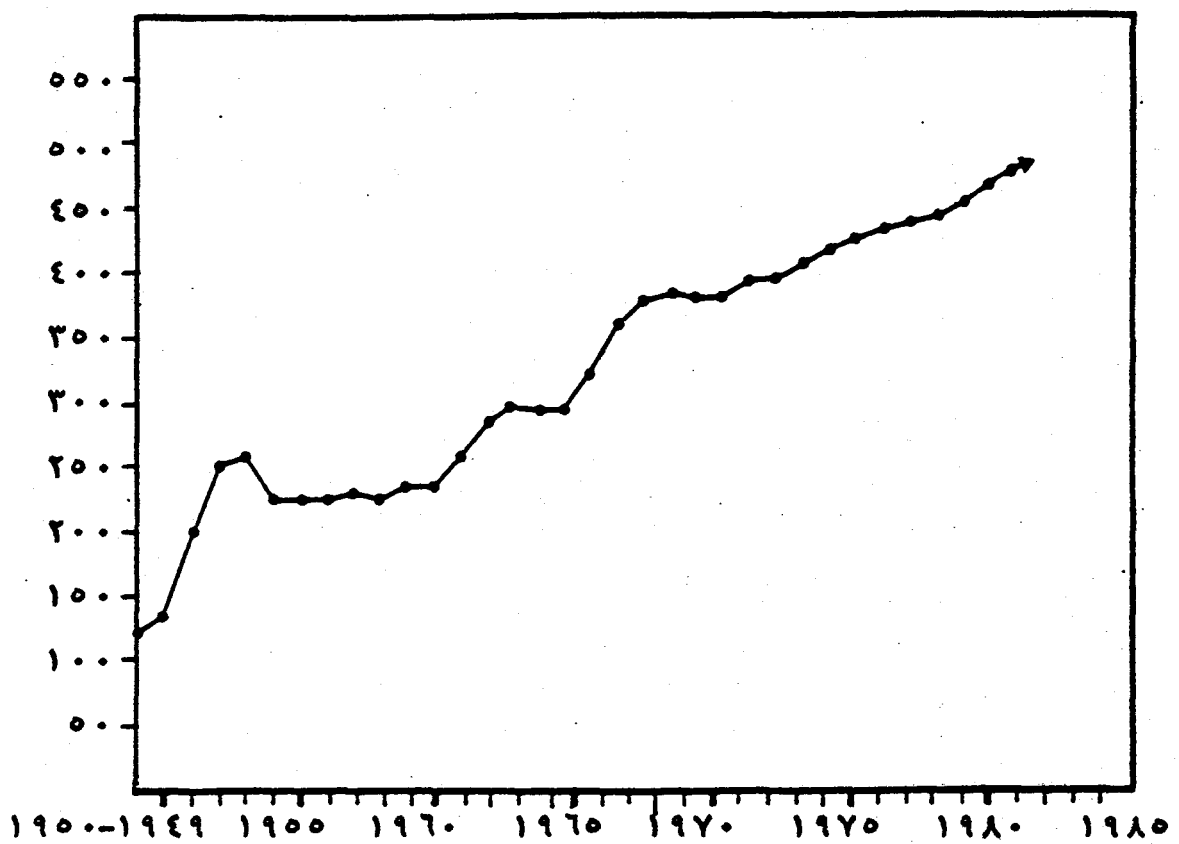

المصدر: أعد من "التسليح ونزع السلاح في العالم ، حولية معهد ستكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام ، ١٩٨١ ، الصفحة ٣ .

../..

Digitized by UNOG Library

٦٠- ومن الصعب الى حد كبير أن تقاس بدقة اعداد وتكاليف وقدرات الاساحة التقليدية والقوات الساحة في العالم في الوقت الحاضر . وكثيرا ما تكون الاحصاءات التي تنشرها الحكومات محسوبة على أسس مختلفة ومن شأن الاختلافات في التعريف والمفاهيم ان تجعل امكانية المقارنة مهمة يتعين الاضطلاع بها بحذر شديد ، ولاسيما في مجال مقارنات التكاليف المالية على الصعيد الدولي . وترفض كثير من البلدان تقديم احصاءات تفصيلية للنفقات ، والعتاد والافراد بصفة منتظمة على اساس ان ذلك يعرض امنها القومي للخطر . وتنشر بلدان اخرى معلومات اكثر بكثير . وعلى أية حال فان نظم الميزانية الوطنية كل على حدة على درجة من التعقد يستحيل معها أن يحدد بجلاء المدى الكامل للأنشطة والنفقات العسكرية المدرجة فيها . وفي بعض الحالات قد تختفي مبالغ كبيرة من الانفاق العسكري تحت ستار بنود مدنية ، مثلا ، قد يقيد كثير من عمليات البحث والتطوير في المجال العسكري تحت بند تنمية العلم والتكنولوجيا في الجانب المدني من ميزانية البلد . ولا يرتبط حجم النفقات العسكرية وحده بالضرورة بمدى توفر القوات المساحة والاساحة وكفاءتها للعمليات العسكرية ، الامر الذي يختلف اختلافا شاسعا من بلد الى اخر بل داخل الوحدات المختلفة في قوة وطنية واحدة وهذا ينشأ عن مجموعة واسعة النطاق من العوامل ، مثل طبيعة الاساحة والمعدات ، والبراعة التقنية ، والدعم الاداري ، ومدة خدمة الافراد في القوات المساحة ، والروح المعنوية ، والتدريب ، وصفات التنظيم . والقيادة ، وهلم جرا . وهكذا ، فان مقارنة الاساحة التقليدية والقوات المساحة واصدار حكم بشأنها كثيرا ما يكونا ذاتيين للغاية ، وهذا نفسه يصبح جزءا من المشكلة المتمثلة في ان تقديرات الدولة لاحتياجاتها من الاساحة والافراد العسكريين تنتج الى حد كبير من تصورها للخطر الذي يتهدد أمنها القومي ومصالحها الوطنية والمتمثل في القوة العسكرية لخصومها المحتملين .

٦١- بيد انه لأغراض هذه الدراسة تكفي البيانات العامة لتصوير حجم المشكلة وبالتالي يمكن اعتبار المعلومات المقدمة في هذا القسم الفرعي دليلا عاما يهتدى به . ووفقا لمعهد استوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام ، يمكن عزو نحو ٧٠ في المائة من الانفاق العسكري في العالم الى ست دول رئيسية في مجال الانفاق العسكري (وهي حسب الترتيب الابجدي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمانيا (جمهورية - الاتحادية) والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية) حيث يرجع النصيب الاكبر الى الدولتين العسكريتين الرئيسيتين . ويبين الشكل ٢ الوارد في الصفحة التالية مستويات النفقات العسكرية لمختلف فئات البلدان .

../..

Digitized by UNOG Library

الشكل ٢ ـ الانفاق العسكري في العالم ، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٣
المجموع العالمي وفئات مختارة من البلدان
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة ـ بأسعار عام ١٩٨٠ وأسعار صرف عام ١٩٨٠)

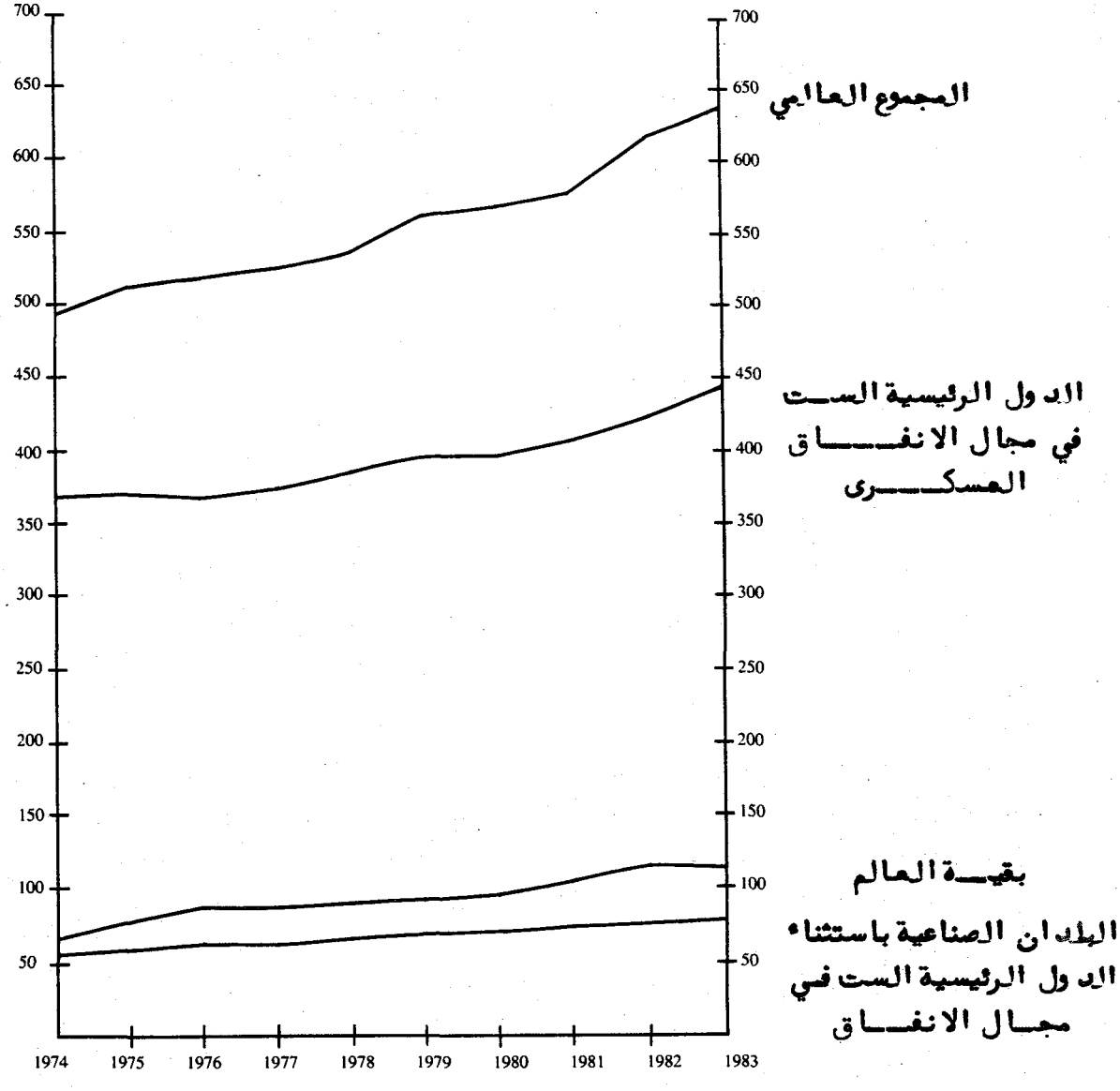

المصدر : مستمد من حولية معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام ، ١٩٨٤ ، التذييل ٣ ألف .

ملاحظة : المعلومات الواردة اعلاه لا تحظى بقبول جميع الخبراء في الفريق .

Digitized by UNOG Library

٦٢- وتستهلك تكاليف الافراد نسبة كبيرة من الانفاق العسكرى ، على الرغم من وجود اختلافات شاسعة في المرتبات والبدلات وخدمات دعم الافراد من بلد الى آخر . ويقدر مجموع القوات المسلحة في العالم في الوقت الحاضر بما يزيد على ٢٥ مليونا من الافراد العسكريين (٩) . ولا يدخل في ذلك المجموع القوات شبه العسكرية وقوات الاحتياط والافراد غير العسكريين الذين يشتركون ، على نحو مباشر أو غير مباشر ، في الانشطة ذات الصلة بالاغراض العسكرية ، والذين يتجاوز عددهم كثيرا اعداد الافراد العسكريين وقد زاد حجم القوات النظامية في العالم بنسبة تزيد على ٣٠ في المائة خلال العشرين عاما الماضية ، بدلا من أن يتناقص خلال فترات السلم النسبي كما كانت الحال عليه عموما حتى الحرب العالمية الثانية .

٦٣- وتتسم الاسلحة والمعدات المتاحة للاستخدام باتساع نطاقها من حيث الاعداد والتنوع والفعالية . وفيما بين الدول ذات الاهمية العسكرية حدث في السنوات الاخيرة تحول شديد نحو الاسلحة ذات التكنولوجيا العالية والتكاليف المرتفعة بالتالي . وتشير التقديرات المتحفظة الى ان المخزون الكلي من الاسلحة التقليدية يتضمن أكثر من ١٤٠٠٠ دبابة قتال رئيسية ، وما يزيد على ٣٥٠٠٠ طائرة مقاتلة ، وما يربو على ٢١٠٠٠ طائرة عمودية ، وما يربو على ١١٠٠ سفينة حربية سطحية وما يربو على ٧٠٠ قواصة هجومية (١٠) .

٦٤- وقد زادت تكلفة الاسلحة الرئيسية التي ظهرت في الآونة الاخيرة زيادة هائلة بالمقارنة بأنواع الاسلحة المنتجة في عقود سابقة بسبب تزايد التعقد بدرجة كبيرة . وحدثت أيضا زيادة كبيرة في قدرة تلك الاسلحة على الفتك ، كما ظهر في المنازعات المسلحة الاخيرة في مناطق مختلفة من العالم .

٦٥- وفضلا عن التكاليف المتزايدة لتطوير وانتاج الاسلحة الرئيسية ؛ ارتفعت أيضا تكاليف تشغيلها وابقائها جاهزة للتشغيل ارتفاعا حادا وبلغت في بعض الحالات ارقاما فلكية . وفي حين تصمم الان بعض الاسلحة الاصغر عادة ، بحيث تبقى جاهزة للتشغيل بصورة ايسر بالاستعاضة ببساطة عن المكونات المعيبة في الميدان ، ففي اغلب الاحيان لا تكون تلك هي الحال بالنسبة للاسلحة الاهم من حيث ان العطبات الهامة المتعلقة بالصيانة والاصلاح تقتضي وجود مرافق تقنية اكبر مزودة بجميع الهياكل الاساسية الداعمة التي تتطلبها مثل هذه الترتيبات .

٦٦- وكما ذكر سابقا ، تمثل بلدان الحلفين الرئيسيين هي والدول الاخرى ذات الاهمية العسكرية ، النصيب الاكبر من الانفاق العسكرى في العالم ، وتملك الجزء الاكبر من ترسانة العالم العسكرية . ولابد لهذا التعزيز الضخم للقوات العسكرية أن يؤثر أيضا على حالة الامن في بلدان تقع خارج المحيط المباشر للدول الاعضاء في الحلفين . وهذا يعني

Digitized by UNOG Library

انه لا يمكن أن يجرى ببساطة تناول حالة الأمن عموما في الوقت الراهن في مختلف المناطق على انفراد ، بل يجب اعتبارها ايضا جزءا من المشكلة الدائمة المتمثلة في كفالة الأمن الدولي وزيادة تعزيزه .

٦٧- واما موضوع عمليات نقل الاسلحة فهو موضوع واسع النطاق ؛ وتشمل العمليات الدولية لنقل الاسلحة مجموعة واسعة لتنوع الاشكال تتراوح بين التجارة العادية والهبات المباشرة وعمليات نقل الاسلحة تكتسب اهمية في اطار سباق التسلح التقليدى ولكنها ليست محور مشاكل نزع السلاح التقليدى . ويمكن القول بأن عددا كبيرا من جوانب هذه العمليات يحظى بالشرعية مثل اقتناء اسلحة معينة لاشباع الاحتياجات المشروعة للدفاع عن النفس أو أن الاشتراك في شبكة حلف ينطوى حتما على ترتيبات داخلية مثل عمليات نقل الاسلحة وتقديم الدعم والتدريب . ولهذا السبب فان الموقف يتسم بالتعقيد ، وهناك مجموعة متنوعة من العوامل ، الداخلية والخارجية ، تتفاعل فيما بينها لتتسبب في عمليات نقل الاسلحة .

٦٨- ومن المستحيل تحديد نطاق عمليات نقل الاسلحة بشكل كامل نظرا الى الافتقار الى المعلومات الوافية واختلاف الطرق المستعملة في تصنيف عمليات النقل وتقييمها . وتفرض دول عديدة قيودا على نشر المعلومات عن المبيعات أو المشتريات العسكرية . وحتى بين المصادر التي تعد تقديرات شاملة معقولة ، توجد أحيانا اختلافات شاسعة . ويجمع معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام الاحصاءات المتوفرة عن عمليات نقل الاسلحة الى البلدان النامية والتي تبين كميات وقيم الدفعات المسلمة من اربع فئات من " الاسلحة الرئيسية " ، أى الطائرات والقذائف والعربات المدرعة والسفن . وتحاول وكالة الولايات المتحدة لتحديد الاسلحة ونزع السلاح أن تدرج جميع الاحصاءات المتعلقة بعمليات نقل الاسلحة والذخائر ومعدات الدعم وقطع الغيار ولكنها تسلم بأن بعض بياناتها تستند الى معلومات دقيقة وبعضها يستند الى تقديرات غير مؤكدة . ويصعب في كثير من الاحيان حساب عدد الاسلحة المقدمة بالفعل ، وحتى لو امكن ذكر ثمن سلاح ما في حالة معينة بشكل موثوق به فلن يكون هذا السعر صحيحا بالضرورة في حالة اخرى اذ انه يمكن نقل الاسلحة على اساس شروط تساهلية الى حد كبير . كما أن الاسعار قد تتأثر بعوامل مثل تسوية حسابات الانتاج عن طريق المقاصة ، أو مقايضة السلع الاساسية أو كميات الاسلحة المشتراة أو نسبة الخصم عليها ، أو اختلاف احتياجات المشترين من التدريب والصيانة أو اختلاف كميات قطع الغيار والذخائر المطلوبة ، أو مصلحة الموارد في اجراء عملية نقل لاسباب سياسية .

../..

Digitized by UNOG Library

٦٩- ومنذ عام ١٩٧٢ ، عندما كانت قيمة الواردات من الاسلحة في العالم ما مجموعه ٢٠٣ر من بلايين الدولارات محسوبة بقيم عام ١٩٨١ الثابتة ، اتسعت باطراد التجارة العالمية للاسلحة بالقيمة الحقيقية . وبحلول عام ١٩٨٢ ، قدرت وكالة الولايات المتحدة لتحديد الاسلحة ونزع السلاح اجمالي قيمة الواردات من الاسلحة بمبلغ ٣٤ر٣ من بلايين الدولارات . وكان توزيعها كما يلي :

الشكل ٣ - واردات الأسلحة على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي

(بملايين دولارات الولايات المتحدة بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨١)

اقليمية/دون اقليمية	١٩٧٢	١٩٨٢
أوروبا	٥ر٧	٦ر٣
الشرق الأوسط	٣ر٩١	١٤ر٤
افريقيا	١ر٠	١ر٥
أمريكا الشمالية	٤ر٠	٦ر٠
أمريكا اللاتينية	٨ر٠	٦ر٢
جنوب اسيا	٧ر٠	٧ر١
شرق اسيا	٦ر٧	٤ر٣
دول الأوقيانوس	٢ر٠	٢ر٠

المصدر : World Military Expenditures and Arms Transfers, 1972-1982 الوكالة الأمريكية للحدّ من الأسلحة ونزع السلاح - نيسان/ابريل ١٩٨٤ الصفحات من ٥٣ الى ٥٦ .

Digitized by UNOG Library

٧٠ـ بيانات صادرة عن معهد استكهولم الدولي لبحوث السلم ـ رغم أن بها بعض الاختلافات فانها تؤكّد مع ذلك المعنى العام لتقديرات وكالة الحد من الأسلحة ونزع السلاح .

الشكل ٤ ـ حصص الأسلحة الرئيسية من الصادرات والواردات العالمية

حصص الأسلحة الرئيسية من الصادرات العالمية

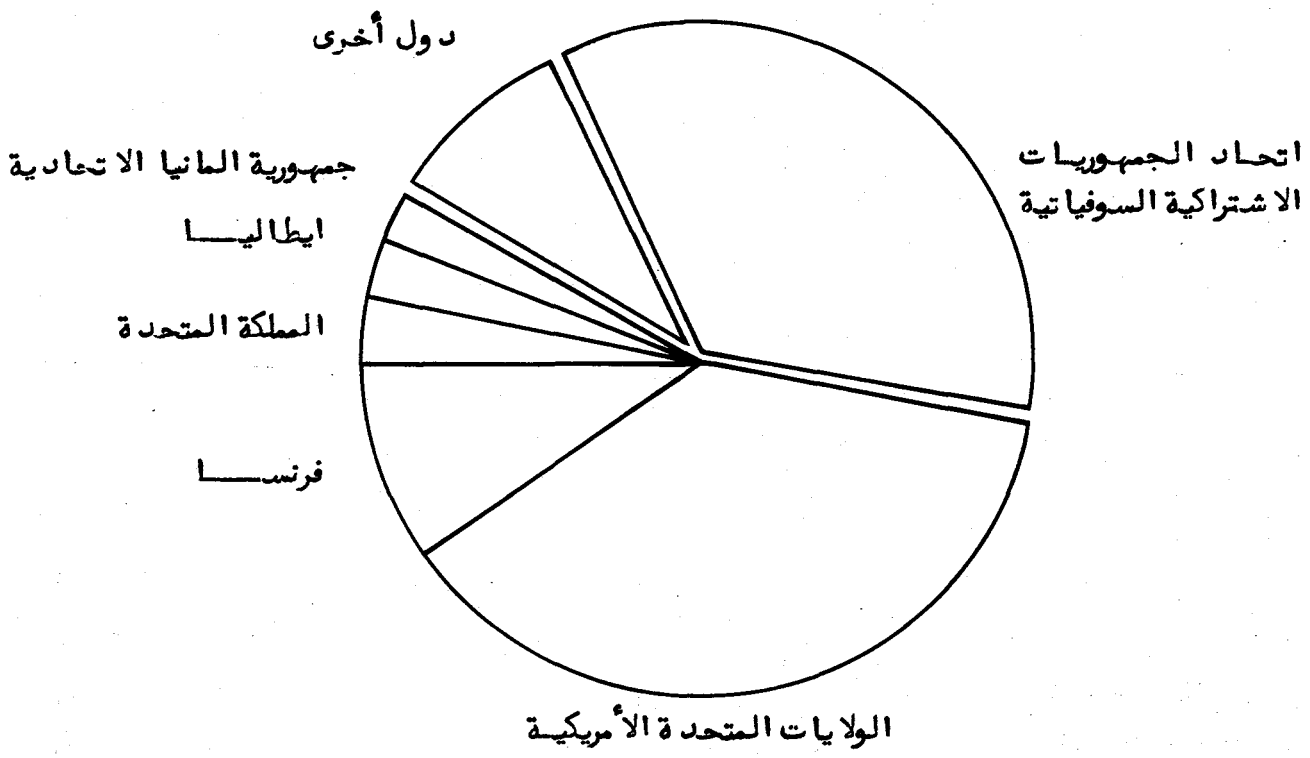

المصدر : نقلا عن حولية معهد ستكهولم الدولي لبحوث السلم لعام ١٩٨٣ ، الجدول ١١ـ١ ، الصفحة ٢٦٩ .

وفقا لما ذكره معهد ستكهولم الدولي لبحوث السلم فقد صدّر كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في فترة الخمس سنوات ١٩٧٨ـ١٩٨٢ حوالي ثلث اجمالي صادرات الأسلحة الرئيسية . وفي المجموع فقد جاء حوالي ٩٠ في المائة من الصادرات من ستة بلدان .

../..

Digitized by UNOG Library

حصص الأسلحة الرئيسية من الواردات العالمية
١٩٧٨ - ١٩٨٢

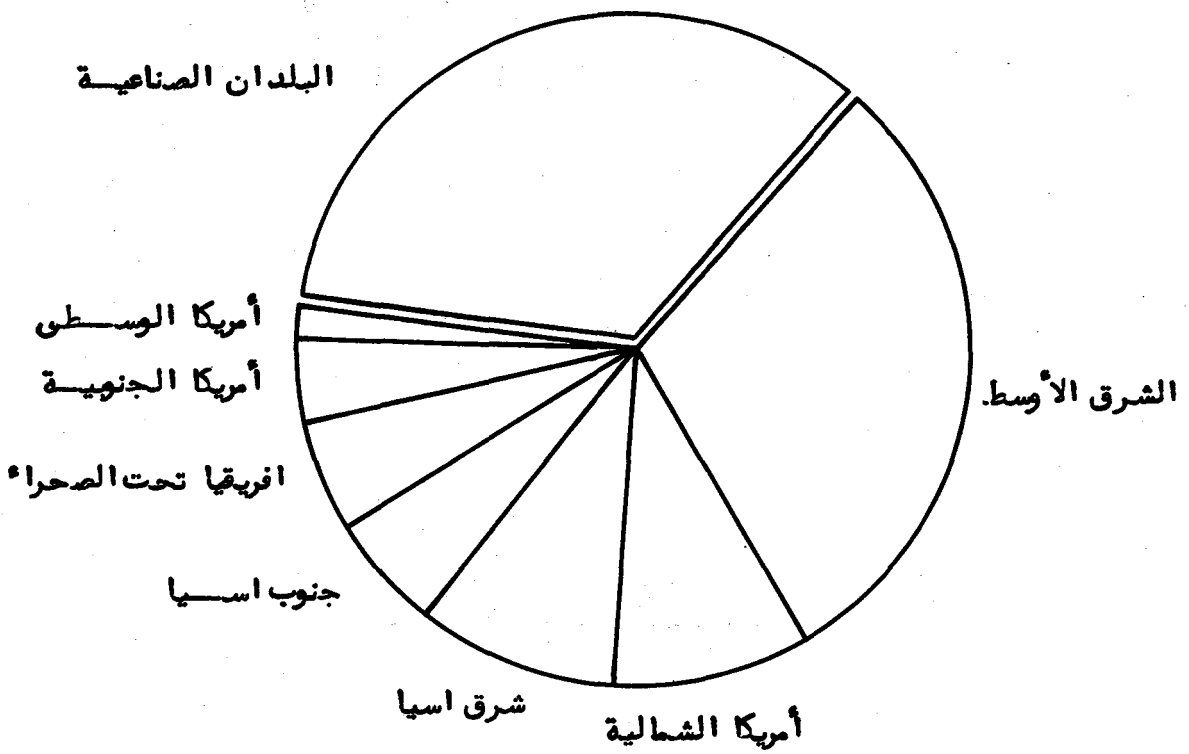

المصدر : نقلا عن حولية معهد ستكهولم الدولي لبحوث السلم لسنة ١٩٨٣ ، الجدول ١١ ألف ١ ، الصفحات ٢٩٠-٢٩١ .

وفقا لما ذكره معهد ستكهولم الدولي لبحوث السلم ، تتألف أكبر مجموعة من المستوردين للأسلحة الرئيسية من البلدان الصناعية نفسها ، التي بلغ اجمالي وارداتها ما يوازي مجموع واردات بلدان أمريكا اللاتينية وافريقيا واسيا مجتمعة . وكانت أكبر منطقة منفردة استوردت السلاح هي الشرق الأوسط (الأردن ، اسرائيل ، الامارات العربية المتحدة ، ايران (جمهورية - اسلامية) ، البحرين ، الجمهورية العربية السورية ، العراق ، عمان ، قطر ، الكويت ، لبنان ، مصر ، المملكة العربية السعودية ، اليمن الديمقراطية) ، التي شهدت نزاعات مستمرة أو كانت مهددة بنشوب منازعات خلال تلك الفترة بأكملها .

Digitized by UNOG Library

٧١- ومن ناحية الامدادات ، فان أحد العوامل الهامة وراء عمليات نقل الأسلحة هو استمرار الدول الكبرى في تصعيد سباق التسلّح وتعزيز عتادها العسكرى ، وممارسات المواجهة ومحاولات فرض النفوذ في شتى أجزاء العالم . ومع ذلك فان زيادة الاعتماد على امدادات الأسلحة كأداة من أدوات السياسة الخارجية يتأثّر أيضا بطبيعة الحالة في أية منطقة تتلمّس الدول فرص النفوذ فيها . فالمنازعات بين الدول أو طموح دولة أو أكثر يمكن أن يجعل امدادات الأسلحة تبدو أكثر الطرق فعالية لكسب النفوذ في تلك المنطقة. وبهذا المعنى ، فان الخلافات والمنازعات القائمة بين دول أخرى حول المصالح قد أسهمت في خلق الحاجة الى نقل الأسلحة . وغالبا ما تكون تقديم امدادات السلاح وسيلة لتوطيد النفوذ السياسي أو اطالة بقائه في الدول المتلقية لهذه الأسلحة . وفي كثير من الحالات ترتبط هذه العملية ، أيضا بأغراض اقتصادية مثل ضمان توريد المواد الخام والسلع الأساسية من الدول المتلقية للأسلحة .

٧٢- وهناك عامل هام في بعض الحالات وهو قيام المصدرين الرئيسيين ببيع الأسلحة جزئيا لأغراض تحسين حالة موازين المدفوعات ككل أو تحسينها بالنسبة لبعض البلدان الرئيسية المتلقية للأسلحة . والجزء الأكبر من عملية نقل الأسلحة ، هو ذو طبيعة تجارية ، بدلا من أن يقوم على أساس منحها في شكل مساعدات أو بقروض ميسرة ، رغم أن هذا لا ينطبق بصورة متساوية على جميع الدول الموردة للسلاح . ويمكن أيضا الاشارة الى أنه لا يتيسّر في بعض الحالات الحصول على معلومات عن المنقولات من الأسلحة التقليدية التي تتم بمقتضى ترتيبات تحالفية .

٧٣- وثمة عامل بارز في عملية نقل الأسلحة بواسطة الموردين الرئيسيين في العالم النامي ويتمثّل في التحوّل الذى حدث في السنوات الأخيرة من نقل فائض الأسلحة أو الأسلحة القديمة الى نقل الأسلحة الحديثة ، حتى في بعض الحالات على حساب المشتريات المحلية . وقد حدّد معهد استكهولم لبحوث السلم الدولي في سجلاته عن تجارة السلاح - التي تشمل الأسلحة الرئيسية المطلوبة أو التي جرى تسليمها في سنة ١٩٨١ ، ما يقرب من ١٠٠ اتفاق منفصل لنقل الأسلحة كانت ٩٤ في المائة منها اتفاقات لنقل أنظمة من الأسلحة الجديدة و ٢ في المائة لنقل أسلحة قديمة و ٤ في المائة لنقل أسلحة مجدّدة . وأحد أسباب هذا التطوّر هو أن التكاليف المترتبة على بحوث الأسلحة وتطويرها وانتاجها هي لبعض الدول باهظة للغاية الى حد يلجئ المنتجين في أغلب الأحوال الى البحث عن مشترين خارجيين ليتحمّلوا عنها جزءا من النفقات . وتسهم زيادة التوسّع في خطوط الانتاج بنصيب في تخفيض تكاليف الوحدة على القوات المسلّحة للبلدان المنتجة المعنية فضلا عن أنها تساعد على تمويل الاستمرار في جهود البحث والتطوير . وتخفّف أيضا من المشاكل اللاحقة لعملية تصنيع قطع الغيار الضرورية عن طريق اطالة عمر السلاح والمعدات المرتبطة به . ويجرى نقل الأسلحة الحديثة كذلك لأن المصانع التي كانت تنتج الأجيال السابقة من هذه الأسلحة قد أغلقت .

Digitized by UNOG Library

٧٤- هناك جانب تكنولوجي هام من مسألة البيع التنافسي للأسلحة من جانب كبار الموردين لها . فمبيعات الأسلحة يمكن أن تكون بالغة الأهمية بالنسبة لقدرة قطاعات معينة من صناعة السلاح على مواصلة الزخم التكنولوجي الذى أصبح ضروريا من أجل البقاء في السوق ، والأهم من ذلك هو الحيلولة دون الهبوط الى حالة تتسم بالتردى العسكرى بالنسبة لغيرها من الجهات الرئيسية المنتجة للأسلحة .

٧٥- ومن ناحية الطلب على نقل الأسلحة ، فمن بين أهم العوامل لذلك هو أن كثيرا من الدول المتلقية للسلاح لا تنتج أسلحة رئيسية وبالتالي فهي مضطرة الى استيراد ها لسد احتياجات مشروعة للدفاع عن النفس و/أو لكسب القدرة العسكرية . والأسلحة يمكن أن تستورد استجابة لحوافز أكثر تحديدا نذكر منها على سبيل المثال : المنازعات الاقليمية التي تنشب بين الدول المتجاورة ؛ وطموح دولة اقليمية أو دولة خارجة عن الاقليم أو أكثر الى السيطرة المحلية والاقليمية ، بما في ذلك السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية ؛ ومفهوم القوة العسكرية كرمز ضرورى للسيادة أو كلازم لها ؛ وجو انعدام الأمن ؛ وبصفة عامة ازدياد الشك في مستقبل الاستقرار الاقليمي والدولي . ويمكن أيضا أن تسهم الحروب الأهلية الكبرى التي تتورط فيها مجموعات دون وطنية اسهاما كبيرا في زيادة الطلب على الأسلحة . وبالاضافة الى ذلك يمكن بصفة عامة أن تعتبر الأهمية السياسية (أو السيطرة) التي تكتسبها القوات المسلّحة في بعض الدول عاملا مهما في زيادة الطلب على الأسلحة ، مثلها في ذلك مثل الأهمية التي يمكن أن تنسب الى زيادة الميزانيات العسكرية في دول أخرى . وكما ذكر سلفا فان البلدان التي تشترى السلاح دائما ما تسعى الى الحصول على أحدث أنواعه وأكثرها كفاءة وغالبا ما تستلزم هذه الأسلحة تدريبا متخصصا وصيانة تتطلّب وجود اتصال أوثق مع البلدان المصدّرة للسلاح ، مما يصل أحيانا الى حد اعارة المدربين والموظفين الفنيين . بيد أن أكثر نظم الأسلحة التقليدية تقدما تظل في البلدان المنتجة ولا تنقل وذلك لأسباب تتعلّق بالأمن الا استثناء ، الى الحلفاء والأصدقاء المقربين .

٧٦- وفي النهاية فلا تمثّل عمليات نقل الأسلحة سوى جانب واحد من الظاهرة الكبرى المتمثلة بالأنشطة والترتيبات التي تخدم أغراضا تتصل بالجانب العسكرى ، والتي تشمل الترتيبات التي تتخذ في اطار الأحلاف أو لأغراض التعاون العسكرى مثل الهبات ، والأسلحة التعويضية ، ووزع الأسلحة والمشاركة في الانتاج ، والتوحيد المعيارى للأسلحة والتعاون التقني ، وتدريب العسكريين على استخدام الأسلحة المنقولة ، وانشاء شتى أنواع الصانع العسكرية ، ونقل المعلومات ذات القيمة العسكرية ، واعارة المستشارين العسكريين كي يساعدوا في تحديث هياكل القوات وفي التخطيط للمنازعات المسلّحة وتوجيهها وفي نقل التكنولوجيا العسكرية ، ونقل المعدات والتكنولوجيات التي قد تكون لها استخدامات عسكرية .

Digitized by UNOG Library

٧٧- وتشكّل عمليات نقل السلاح بشتى صورها وما يتصل بها من ترتيبات ، عنصرا هاما في ظاهرة سباق التسلّح العالمي والواقع العسكرى الراهن . بيد أنه من الصعب قياس كثير من هذه الجوانب بدقة من الناحية الكمّية بسبب المشاكل المتعلّقة بالبيانات وكذلك لأن بعضها يصعب قياسه أصلا ، مثل قيمة نقل المعلومات العسكرية بما في ذلك جميع أنواع معلومات المخابرات العسكرية ، واقتسام تقييم أداء المعدات العسكرية وطريقة عملها و/أو تطبيق الأفكار التكتيكية في المعارك . ومن الواضح رغم ذلك أن عمليات نقل الأسلحة مستمرة بطرق عدّة على نطاق واسع وأن التجارة في الأسلحة الرئيسية ليست سوى جانب واحد من ظاهرة متعددة الجوانب .

Digitized by UNOG Library

باء - تأثير واتجاهات التطورات التكنولوجية

٧٨ - ترتبط القرارات الحكومية المتعلقة بحشد الأسلحة ارتباطا وثيقا بتطور التكنولوجيا العسكرية ؛ والواقع أن التكنولوجيا تؤثر بشكل كبير جدا على سير سباق التسلح وسرعته . فهي تغذي سباق التسلح بصفة مستمرة اذ أنها تتيح استحداث أنواع جديدة أو أشكال جديدة من الأنواع الموجودة من منظومات الأسلحة وتثير جوا من الشك بين المتنافسين فيما يتعلق بالمستقبل .

٧٩ - ومن جهة ، كان تقدم العلم والتكنولوجيا عظيم النفع للبشرية ، ويتوقف حل كثير من مشاكل البشرية على استمرار التقدم في مجال العلم والتكنولوجيا . وعلى الرغم من البحث والتطوير اما أن يكونا عسكريين تحديدا أو مدنيين تحديدا ، فكثيرا ما يكون من الصعب أن يحدد مقدما ما اذا كان البحث والتطوير العلميان سيستعملان في الاستخدامات المدنية أو العسكرية أو في المجالين معا . ومن جهة أخرى ، فان العلم والتكنولوجيا لا يستخدمان في الأغراض السلمية فقط ، بل أنه لا تزال تبذل جهود كبيرة لتسخيرهما للأغراض العسكرية ؛ وتكون الفوائد السلمية التي تنجم عن هذا البحث عرضية على الرغم من أنها تكون أحيانا غير ضئيلة على الاطلاق . ولضمان تركز القوة المتزايدة باستمرار الناتجة عن تطور العلم والتكنولوجيا في تحقيق منجزات نافعة للبشرية ، توجد حجة قوية لتحويل الموارد العلمية والمالية من أعمال البحث والتطوير المكرسة للأغراض العسكرية الى أهداف سلمية بنّاءة .

٨٠ - وترتبط حاليا مرافق البحث والتطوير العسكرية الضخمة ارتباطا وثيقا بسباق التسلح وربما كان أكثر من نصف مليون من العلماء والمهندسين (أو نحو ٢٠ في المائة من القوى العاملة العلمية ذات المهارة العالية في العالم) موظفين في هذه المنشآت ، ويحتمل أن هذه المنشآت تستهلك سنويا (١٢) ما يزيد عن ٣٥ بليونا من الدولارات (نحو ربع اجمالي الانفاق العالمي على البحث والتطوير العلميين) . وعلى الرغم من أن عددا أكبر من البلدان ينتج حاليا أسلحة متطورة ، فان التطوير النوعي للأسلحة التقليدية يجرى حاليا أساسا في عدد صغير من البلدان المتقدمة النمو .

٨١ - ونتيجة للاستثمارات في جهود البحث والتطوير العسكرية ، كان معدل التقدم التكنولوجي في القطاع العسكري في السنوات الأخيرة مذهلا . ولذا ينبغي أن تعتبر قوة الدفع الخاصة المعطاة لسباق التسلح الحالي واحدة من خصائصه الرئيسية تجعله متزايد الخطورة .

../..

Digitized by UNOG Library

٨٢ - ومن شأن طبيعة عملية البحث والتطوير العسكرية وما تستغرقه من وقت طويل أن تولد الشك فيما يتعلق بالقدرات العسكرية المقبلة للخصوم المحتملين . وقد أدى هذا بدول الى استحداث أسلحة جديدة على أساس فرض ' الفعل - رد الفعل ' ومؤداه أن دولا أخرى تنخرط أيضا في هذه العملية ، وان لم تتوفر في كثير من الحالات معلومات محددة في هذا الصدد خلال المراحل الأولى لأعمال البحث والتطوير المتعلقة بمثل هذه المشاريع الوطنية .

٨٣ - ولذا فان العلاقات العسكرية لم تعد تقيّم على أساس القوات والأسلحة الموجودة في لحظة معينة ، لأن هذا قد يتغير تغييرا كبيرا خلال فترة قصيرة نسبيا نتيجة تحسينات نوعية يتم التوصل اليها من خلال عملية البحث والتطوير . وهذا في جملة أمور ، يجعل من الصعب جدا وضع معايير ثابتة لتعريف " التوازن " .

٨٤ - والتعقد والتطور التكنولوجيان البالغان اللذان تتسم بهما منظومات الأسلحة الحديثة هما ، الى حد كبير ، السبب في الزيادة الهائلة في تكاليف انتاجها وصيانتها وقد ظهرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عدة أجيال جديدة من الأسلحة الرئيسية ، كل منها أكثر تكلفة بكثير مما سبقه ، وهذا يشمل الطائرات والدبابات والسفن والقذائف ، وتزيد تكاليف هذه الأسلحة الحديثة ، بالقيمة الحقيقية ، عن تكاليف الأسلحة التي انتجت في نهاية الحرب العالمية الثانية (١٣) بنسبة تتراوح بين المئتين والعشرة أمثال فالدبابة الامريكية XM-1 التي تزيد تكلفتها حاليا عن ٥ر٢ مليون دولار ، هي على الأقل أكثر تكلفة من الدبابة شيرمان بستة أمثال . وعلى الأخص ، فان أحدث طائرة يمكن أن تكون أكثر تكلفة من الطائرة الحديثة نسبيا بأربعة أمثال ؛ فمثلا تبلغ التكلفة المقدرة لقاذفة حديثة ومتطورة وبعيدة المدى ٢٠٠ مليون دولار .

٨٥ - وبفضل أوجه التقدم السريع الذى حدث في مجالات كثيرة من العلم والتكنولوجيا ، لا سيما في الالكترونيات والاتصالات السلكية واللاسلكية والحاسبات الالكترونية والطاقة الموجهة مثل أشعة ليزر ، أمكن تطوير منظومات من الأسلحة فائقة التعقيد ، وأدت أوجه التقدم هذه الى تزايد دفع الحرب التقليدية تجاه التسيير الآلي . وتطرأ حاليا تغييرات أساسية في طابع الحرب لأن الاستعمالات التي يمكن الخروج بها من أوجه التقدم هذه أصبحت مفهومة أكثر ويتزايد ادخالها في منظومات الأسلحة وفي منظومات أرقى للقيادة والمراقبة والاتصالات والتجسس .

٨٦ - وقد حسنت التطورات التكنولوجية أداء الأسلحة تحسينا كبيرا . كذلك فان الآثار المدمرة لهذه الأسلحة وفتكها تزيد كثيرا من التكاليف البشرية والاقتصادية للصراعات

Digitized by UNOG Library

المسلحة . وأحد الاتجاهات الرئيسية في هذا المجال هو ما يجرى حاليا من استحداث ذخائر وناقلات دقيقة التوجيه ومنصات الناقلات الموجهة من بعد ، فضلا عن القذائف التسيارية الطويلة المدى ذات الرؤوس الحربية التقليدية المتعددة وغيرها من الأسلحة التقليدية الشديدة الفعالية ، مثل الأسلحة التي تحمل أجهزة توجيه ، التي تستطيع أن تغير طبيعة الحرب التقليدية تغييرا جوهريا . فهذه الأسلحة تستطيع أن تنقل رؤوسا حربية أخف وزنا ولكنها أكثر فعالية عبر مسافات أبعد وبدقة فائقة . وشهد تطوير تكنولوجيا القذائف قفزة كمية أكبر من تلك التي شهدتها الطائرات المقاتلة ، والى جانب ذلك يبدو أن المستقبل القريب سيشهد مزيدا من التحسينات النوعية .

٨٧ - ويوجد اتجاه آخر هو امكانية حدوث زيادات هامة في الانفاق على الاستخدامات العسكرية للفضاء خلال السنوات القليلة المقبلة . ومع أن تكنولوجيا الفضاء أدت الى بعض الفوائد الأمنية الهامة من حيث تحسين وسائل التحقق التقنية الوطنية ، يبدو الآن أن من المحتمل جدا اشتداد سباق التسلح في الفضاء مالم يمكن التوصل الى اتفاقات بهدف استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وحدها بجملة أمور منها حظر اقامة الأسلحة أيا كان نوعها ، بما في ذلك الأسلحة المضادة للتوابع . وسيؤدى هذا التطور الى توسيع أبعاد سباق التسلح وسيزيد كثيرا من جو عدم الأمن العسكرى .

٨٨ - وأخيرا ، هناك وجه تعارض آخر بين جهود البحث والتطوير وامكانية التفاوض بنجاح على اتفاقات لنزع السلاح وهو ناشئ عن الحاجة الى الابقاء على الخبرة الفنية والمعرفة العلمية التي تراكمت نتيجة لعمل أعضاء فريق ناجح . فكثيرا ما يميل الأفراد تلقائيا الى ترك مجال معين من الأبحاث العلمية عندما يصبح المشروع أو يحتمل أن يصبح جزءا من مفاوضات مقبلة قد تؤدى الى وقف المشروع . ولذلك فان الرغبة في ابقاء أعضاء الفريق معا تؤدى أحيانا الى ضغط داخلي لاستبعاد المشروع من جدول الأعمال الذى يتفاوض عليه .

٨٩ - وعموما فان تزايد تقدم الأسلحة في اطار سباق التسلح يدل على الاستخدام الذى يجرى للتقدم العلمي والتقني في الأغراض غير السلمية . ومادام سباق التسلح مستمرا سيتعذر على المجتمع الدولي أن يضمن استخدام الموارد المخصصة للعلم والتكنولوجيا لاسيما المورد القيم الذى هو القوى العاملة العلمية والتقنية الرفيعة التدريب ، في الأغراض السلمية فقط . وأية مبادرة رئيسية لأبعاد جهود البحث والتطوير عن الأغراض العسكرية من شأنها أن تسهم كثيرا في ابطاء سرعة التنافس على تطوير أسلحة لا يتوقف تحسينها أبدا ، وبالتالي ايجاد ظروف أكثر مؤاتاة للتوصل الى اتفاقات بشأن تدابير نزع السلاح ، بما في ذلك نزع السلاح التقليدى .

../..

Digitized by UNOG Library

جيم - الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

٩٠ - توجد في هذا العالم المحدود الموارد ، كما ذكر في الفقرة ١٦ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة ، صلة وثيقة بين الانفاق على الأسلحة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والأخطر من ذلك هو تبديد الموارد على نطاق هائل لأنه لا يحول الموارد المادية وحدها الى الأغراض العسكرية وانما يحول اليها أيضا الموارد التقنية والبشرية التي تشتد حاجة التنمية اليها في جميع البلدان ، خصوصا في البلدان النامية .

٩١ - ويضم تقرير الأمم المتحدة الذى جرى استكماله أخيرا بما استجد من معلومات وعنوانه " النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح وللنفقات العسكرية" (١٤) كثيرا من البيانات المفيدة والتعليقات المتنورة التي توجه الانتباه الى آثار سباق التسلح البالغة الضرر على تسيير الأمور البشرية .

٩٢ - وعموما ربما يوجد في العالم ٥٠٠ مليون أو أكثر من الناس العاطلين أو العاملين عالة غير كاملة . ويتجاوز عدد العاطلين أو العاملين عالة ناقصة في البلدان النامية ٤٥٠ مليون شخص (باستثناء الصين وغيرها من الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزيا) ومن بين اولئك الذين يقطنون المناطق الحضرية يعيش عدد كبير يصل الى ٢٥٠ مليون شخص في أحياء فقيرة ومتخلفة . ويعاني واحد من كل ١٠ من سكان العالم اما من الجوع أو سوء التغذية . ويعيش قرابة ربع الجنس البشرى في أحوال فقر مدقع ، تنتشر في جميع القارات وتتركز أساسا في البلدان النامية . وغني عن البيان ان الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في العالم سيئة الى حد يثير الأسى ، وأن هذه الأحوال تدهورت في السنوات الأخيرة في حين تزايدت النفقات العسكرية في العالم الأمر الذى يمثل تطورا يثير الجزع لا يبشر بخير لمستقبل البشرية .

٩٣ - ويمثل سوء الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في العالم ، لاسيما في أصقاع كبيرة منه مصدرا للظلم ، ويمكن اعتباره مثارا هتمام استراتيجي من منطلق السلم والأمن الدوليين وبغض النظر عن قوة الاهتمامات الانسانية ، هناك اعتبارات سياسية مقنعة تدعو الى المشاركة في مهمة تحسين أحوال العالم الاجتماعية والاقتصادية . فالنتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح ضارة الى حد أن استمرارها يتنافى بوضوح مع تنفيذ نظام اقتصادى دولي جديد يقوم على العدالة والانصاف والتعاون . ويصعب تصور عالم يسوده السلم ما لم تتوفر أمور منها ايجاد ظروف اجتماعية واقتصادية كريمة ومستقرة نسبيا . وحيث أن تخفيف هذه الظروف - ناهيك عن ازالتها - يستدعي توجيه مقادير كبيرة من موارد العالم الى الأغراض السلمية ، فان سباق التسلح التقليدى يبرز مباشرة بوصفه أكبر استنزاف لهذه الموارد .

Digitized by UNOG Library

٩٤ - وبالرغم مما شهدته السنوات الأخيرة من بعض الدلائل على انخفاض معدل زيادة سكان العالم ، من المقدر أنهم سيزيدون في عام ٢٠٠٠ الى قرابة ٦ بلايين نسمة مقابل ٤ر٧ بليون نسمة حاليا . لذلك فان الضغوط على موارد الأرض سوف تكون كبيرة ومتزايدة باطراد . وظروف السلم والأمن والتنمية البشرية من كافة جوانبها على الصعيد الدولي هي وحدها التي تكفل أمثل استغلال للموارد اللازمة لتوفير حياة كريمة للأجيال المقبلة .

٩٥ - والحجج القائلة بأن تزايد النفقات العسكرية يوفر فرص العمالة ويحفز التنمية العلمية والتكنولوجية حجج مضللة من أساسها . فلا يمكن اعتبار النفقات العسكرية ، مهما كانت آثارها في المدى القصير ، مبررا مشروعا لاستمرار تكديس الأسلحة أو الحفاظ على ارتفاع معدلات استثمار المصروفات العسكرية . فالمشاكل التي قد يتعين مواجهتها عند تحويل الموارد من القطاع العسكري الى القطاع المدني تفوقها بكثير الفوائد التي تعود على المجتمع الدولي من تخفيض التسلح والنفقات العسكرية في ظل تدابير تحقق فعالية ومتفق عليها . وأهم هذه الفوائد هو أن الامكانيات الجديدة الموصدة حاليا سوف تتفتح أبوابها لتجعل المجتمع الدولي أكثر رخاء .

٩٦ - وينبغي النظر الى سباق التسلح بوصفه سببا ونتيجة على السواء لحالة المواجهة القائمة في الشؤون السياسية الدولية . وللمواجهة المتزايدة ، في جملة أمور ، أثر داخلي معاكس يضر بالتنمية السياسية والاقتصادية - الاجتماعية المستقرة لكثير من البلدان. ويلزم اعتبار ذلك أثرا من آثار سباق التسلح - ليس لأن سباق التسلح يخلق استقطابا سياسيا ولكن لأنه يسهم فيما يترتب عليه من نتائج سلبية تتعرض لها المجتمعات الوطنية .

٩٧ - ومن الآثار السياسية الداخلية الهامة الأخرى لسباق التسلح والمعدلات المرتفعة للانفاق العسكري تفاقم مشكلة توزيع الموارد الشحيحة بين قطاعي الاقتصاد المدني والعسكري . فسباق التسلح يعزز القطاع العسكري الصناعي الداخلي ويوفر لهذا القطاع الفرصة لممارسة تأثير غير متناسب على تقرير السياسة ، كثيرا ما يكون في اتجاه زيادة النفقات العسكرية أو زيادة الاعتماد على القوة العسكرية .

٩٨ - ولسباق التسلح والزيادة المتواصلة في الانفاق العسكري آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية هامة ، وهي آثار تتفاعل مع مشكلتي التضخم والانكماش الاقتصادي اللتين يعاني منهما معظم البلدان . فتحويل مقادير متزايدة من الموارد نحو الانفاق العسكري يؤدي الى تقليص الموارد المتوفرة للرعاية الاجتماعية والأغراض الاستثمارية المنتجة وبذلك قد يزيد من التوترات الاجتماعية بشأن مسألة توزيع الموارد . وزيادة التوترات الاجتماعية تترتب عليها نتائج سياسية ذات أثر ضار على الاستقرار السياسي .

../..

Digitized by UNOG Library

دال ـ النتائج فيما يتصل بالعلاقات والسلم والأمن على الصعيد الدولي

٩٩ ـ ان الجهود الضخمة الرامية الى تطوير أو حيازة الأسلحة غالبا ما تقوض الأمن ذاته الذى تهدف الى توفيره بدلا من أن تحسن حالة الأمن بين البلدان . فكثيرا ما يصبح الأقوياء أقوى ولكنهم لا يشعرون بأنهم أكثر أمانا ، بينما يصبح الضعفاء أكثر تأثرا بالضغوط الخارجية والتدخل الخارجي ، وبذلك يكونون أقل أمنا . والبلدان التي تلجأ الى حيازة أسلحة تتجاوز مجرد الحد الأدنى اللازم لتأمين الدفاع الشرعي تدفع ثمنا اقتصاديا باهظا . وما لم يكن هناك نزع للسلاح عام كامل ، يكون للبلدان الحق في الاحتفاظ بالقوة للدفاع الشرعي . الا أنه من الصعب جدا تحديد ما يشكل الحد الأدنى للأسلحة اللازمة للدفاع الشرعي فرديا وجماعيا ، لاسيما في حالات تتعرض للتغيير خلال فترات زمنية قصيرة نسبيا .

١٠٠ ـ ويعطي انشغال الدول بالجوانب العسكرية للأمن القومي دفعة لسباق التسلح ويشجع الايمان بفائدة القوة العسكرية . وكثيرا ما يؤدى توفر الأسلحة كعامل من العوامل الفعالة في حالة دولية معينة الى زيادة خطر استخدام خيار القوة بدلا من التسوية السلمية ، وبذلك تشتد حدة خطر النزاع ، وكثيرا جدا ما تحشد فعالية الأسلحة الحديثة لتعصف بشدة قاسية بالحياة البشرية وبالممتلكات . وربما يؤدى استخدام امدادات الأسلحة الضخمة لدول معينة على أساس ما تتصوره من احتياجات أمنية ، كوسيلة لاستخلاص تنازلات من دول فيما يتصل بمنازعات دولية هي طرف فيها ، الى نتائج عكسية ويؤثر تأثيرا سيئا على احتمالات السلم والأمن الدوليين .

١٠١ ـ وتصعيد سباق التسلح يؤدى الى زيادة العلاقات السياسية الدولية تصلبا وزيادة مستوى المواجهة ، مما يزيد من تعرض أمن جميع الدول للخطر ، ولاسيما الدول غير الأعضاء في أحلاف . وفي هذه الظروف ، كثيرا ما تؤجل أو تعارض المزايا الناجمة عن التقدم وفقا لتطلعات الشعوب ، كما تعاق أو تمنع الحلول المتعلقة بعدة منازعات دولية .

١٠٢ ـ وتحقيق نظام للأمن له جدواه يمكن أن يوفر السلم المستديم أمر لا يتسنى باستغلال سباق التسلح والحالة العسكرية . فلا يمكن أن يتوقع من سباق التسلح ، ولاسيما بالنظر الى طابع عملية البحث والتطوير العسكرية ، خلق أمن دولي معزز ؛ فالتطورات التكنولوجية في الميدان العسكرى غالبا ما تؤدى الى تفاقم الحالة وتكون لها آثار ضارة بأمن الدول . وهناك حاجة واضحة للتحرك نحو الأمن الجماعي كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ولالتماس وسائل اضافية لتشجيع الانفراج ونزع السلاح

Digitized by UNOG Library

والتعاون الفعالين فيما بين الدول . ولذلك ينبغي أن تقيم أيضا أهمية جهود نـــزع السلاح تقييما أوسع نطاقا وبطريقة جوهرية من ناحية أهميتها لانشاء نظام عالمي أفضـــل في مجموعه .

١٠٣ - ولا يذكر التاريخ أية حالة كان لتراكم الأسلحة الضخم فيها أثر دائم وايجابي على أمن أية دولة . وسباق التسلح عامل مسبب للشقاق في العلاقات بين الدول يتناقـــض تناقضا شديدا مع المتطلبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الالزامية للتعاون الدولي . ويضر سباق التسلح ، على نحو مباشر وغير مباشر ، بالاستقرار الدولي ويقوّض احتمـــالات السلم والأمن الدولي والرفاه البشرى بجميع جوانبه . وهكذا ، توجد حجج قوية تؤيـــد أنه ينبغي استخدام الجهاز الدولي الذى توفره الأمم المتحدة لايجاد نهج للأمـــن الجماعي تتحقق فيه تخفيضات كبيرة في الأسلحة والقوات المسلحة في العالم لتصل الـــى المستويات اللازمة للمحافظة على النظام الداخلي وحماية الأمن الشخصي للمواطنـــين والاسهام في قوات السلم التابعة للأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث

نزع السلاح التقليدى : المبادئ ، والنهج والتدابير

ألف - مبادئ نزع السلاح التقليدى

١٠٤ - ترد المبادئ الاساسية التي ينبغي أن تهتدى بها جهود الدول في سعيها لنزع السلاح التقليدى ، في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة التي هي أولى دوراتها الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح . وتشمل هذه الدراسة المبادئ المذكورة وتتوسع فيها . وتحدد الوثيقة الختامية الأولويات التي يجرى طبقا لها التفاوض حول نزع السلاح ، على نحو ما توضحه الفقرة ٨ من هذه الدراسة . كما تركز ايضا على العلاقة بين جهود نزع السلاح وجهود تعزيز السلم والأمن الدوليين وبناء الثقة بين الدول ، فضلا عن جهود تعزيز المؤسسات من أجل صيانة السلم وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية .

١٠٥ - وتضع الوثيقة الختامية جهود نزع السلاح التقليدى في اطار نزع السلاح العام الكامل . فنزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية محكمة وفعالة سيتيح للدول أن لا تبقي تحت تصرفها سوى القوات ، والاسلحة ، والمرافق ، والمنشآت غير النووية التي يجرى الاتفاق على ضرورة وجودها لصيانة النظام الداخلي وحماية الأمن الشخصي للمواطنين ، وحتى تدعم الدول وتؤمّن القوة البشرية التي يتفق على توفيرها لقوة السلم التابعة للامم المتحدة . ذلك هو هدف نزع السلاح التقليدى ومركزه . ويترتب على ذلك وجوب متابعة عملية نزع السلاح التقليدى بوصفها عملية عالمية النطاق ، تتضمن جهودا تبذل على الاصعدة المتعددة الاطراف والثنائية والاقليمية .

١٠٦ - وينبغي في كل مرحلة من مراحل عملية نزع السلاح أن يكون الهدف هو تحقيق امن غير منقوص ، بأدنى مستوى ممكن من الاسلحة والقوات العسكرية ، بحيث لا تتمكن أية دولة أو مجموعة من الدول في أية مرحلة من الحصول على امتياز عسكرى من طرف واحد ، ويكفل الامن بذلك لجميع الدول على حد سواء . وينبغي ان تجرى مع المفاوضات المعنية بتدابير نزع السلاح النووى ، مفاوضات اخرى بشأن الخفض المتوازن للقوات العسكرية التقليدية والسلاح التقليدى ، مع التأكيد بصفة خاصة على القوات العسكرية التقليدية والاسلحة التقليدية للدول ذات الترسانات العسكرية الأضخم . كما ينبغي ، كذلك ، اجراء مفاوضات بشأن الحد من النقل الدولي للاسلحة التقليدية تستند بوجه خاص الى نفس مبدأ عدم الانتقاص من امن الاطراف ، وتضع في الاعتبار الحق غير القابل للتصرف للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية او السيطرة الاجنبية ،

Digitized by UNOG Library

في تقرير المصير والاستقلال والالتزامات الملقاة على عاتق الدول باحترام هذا الحق ، طبقا لميثاق الامم المتحدة ، واعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول ، فضلا عن احتياج الدول المتلقية للأسلحة الى حماية أمنها .

باء - انواع نهج نزع السلاح التقليدى

١ - منظور عام

١٠٧ - مادامت الدول مضطرة الى الاعتماد على قواتها المسلحة بالدرجة الأولى (سواء بمفردها أو مع قوات حلفائها) كوسيلة نهائية للدفاع عن مصالحها ، وحماية أمنها ، فمن المؤكد أن تنظر بعض الدول الى نزع السلاح بحذر بالغ ، بل حتى قد يعتبره بعضها عملية تحفها المخاطر والشكوك . ولذلك فان من الاهمية بمكان وجوب عدم تمكن أية دولة أو مجموعة من الدول في أية مرحلة من الحصول على امتياز من طرف واحد ، وكذلك وجوب كفالة الامن لجميع الدول على حد سواء ويتعين على كل دولة لدى اعتزامها اتخاذ تدابير محددة تتعلق بنزع السلاح أن تزن بعناية ، في الجانب الأول ، المكاسب التي ستترتب عليها ، وفي الجانب الآخر ، المخاطر الكامنة في التقييدات التي سيفرضها اعتماد هذه التدابير على قدرتها على اللجوء الى القوة اذا فشلت جميع الوسائل الأخرى وستنظر الاطراف الاخرى الى التدبير ذاته بمقاييس مماثلة في جوهرها ، الا انه عند النظر الى الامن باعتباره يعتمد في الدرجة الأولى على استخدام القوة العسكرية في مواجهة الاعداء المحتملين ، فان ما يبدو مفيدا لأمن أحد الاطراف قد تعتبره الاطراف الاخرى مخاطرة امنية والعكس صحيح . ولهذا السبب فان من الصعوبة بمكان وضع تدابير لنزع السلاح تعتبرها جميع الاطراف المعنية متمشية مع احتياجاتها الامنية . وتسلم جميع الدول ، بأن تحقيق اهداف نزع السلاح سيؤدى الى تعزيز السلم والامن الدوليين الى حد كبير . الا ان عملية نزع السلاح تتكون من تدابير يميل المشتركون الى النظر الى كل منها ، اذا كانت لها أهمية عسكرية ، بالتشكك بل وحتى بالخوف . وكلما ازداد مقدار التشكك والخوف ، كلما ازداد القبول بها من جانب الآخرين . وينبغي ان تتغلب عملية نزع السلاح على هذه الشكوك ، وأن توضع التدابير في ضوء هذا الهدف ، حتى يمكن باستمرار بناء مقدار أكبر من الامانة والثقة فيما بين الدول . ويعتبر الفشل في تحقيق ذلك أحد الاسباب الهامة في ان نزع السلاح الذى تجرى الدعوة اليه بلا هوادة ، والذى تتم متابعته منذ زمن طويل ، لم يحرز سوى تقدم ضئيل .

Digitized by UNOG Library

١٠٨ - ولذلك فان الاعتراف العالمي بأن نزع السلاح يعزز الأمن الدولي ، ليس ذا نفع كبير عند وضع برنامج لنزع السلاح قابل للتنفيذ . وتعتبر المشكلة الرئيسية في هذا المسعى هي كيف يعد برنامج من هذا القبيل وتوضع خطواته كل بمفردها ، وكيف يتم تنسيق هذه الخطوات مع تدابير متزامنة تتخذ في مجالات أخرى ،على نحو يجعل كل دولة من الدول المعنية تنظر الى كل خطوة من هذه الخطوات، عند موازنتها ، باعتبارها مفيدة من وجهة نظر امنها الذاتي والمتبادل . وهذا هو المطلب الذى اشير اليه في الوثيقة الختامية للدورة العاشرة الخاصة بوصفه " مبدأ عدم الانتقاص من أمن الأطراف " (الفقرة ٢٢) أو باعتباره يمثل الحاجة الى " ضمان حق كل دولة في الأمن ، وضمان عدم حصول أية دولة أو مجموعة من الدول ، في أية مرحلة ، على امتيازات دون سواها " (الفقرة ٢٩) .

١٠٩ - ومع التسليم بحق كل دولة في الامن وبحاجتها الى ذلك ، فمن المهم التأكيد على أن عدم انتقاص أمن الدول هو مطلب اساسي لمفاوضات نزع السلاح . ولكن من غير الممكن ، تعزيز الامن الدولي ، الذى هو في نهاية الأمر غرض نزع السلاح ، بمعزل كامل عن الامن الوطني الذى يعتبر شرطه الاساسي . وقد اصبحت التطورات التي تجرى في كافة انحاء العالم مترابطة بشكل وثيق . ويصدق ذلك بصفة خاصة على أكثر المستويات الاساسية أهمية وهو : ان ظهور الاسلحة النووية ، لم يعد يجعل من الممكن اعتبار بقاء الانسان امرا مضمونا ، وغدا نزع السلاح مهمة اما تنجح فيها الدول جميعا أو تفشل جميعا . وغدت صيانة السلم والامن الدوليين امرا اساسيا لامن كل دولة ، واذا عكسنا المبدأ قلنا ان عدم توفر امن كاف لكل دولة ، يعني انعدام الأمن للجميع . وقد تناول تقرير الامين العام بشأن العلاقة بين نزع السلاح والامن الدولي (١٥) مناقشة هذه الجوانب المختلفة .

١١٠ - وهكذا فان النهج المناسب في هذا الصدد هو توفير الامن عن طريق اتخاذ ترتيبات جماعية تشبه النظام الوارد في ميثاق الامم المتحدة ، الذى يتحمل فيه مجلس الأمن مسؤولية صيانة السلم والأمن الدوليين ، والذى يفوض المجلس فيه باتخاذ اجراءات الزامية اذا ما اقتضت الحاجة ذلك . فاذا امكن تنفيذ نظام الامن الجماعي الموضح في ميثاق الامم المتحدة تنفيذا كاملا بحيث يتيح وضع قاعدة يمكن التعويل عليها لصيانة امن الدول ، يصبح من الميسور للغاية تحقيق نزع السلاح .

١١١ - وتم كذلك اتباع عدد من النهج الاخرى ، بغرض صيانة السلم والامن الدوليين نذكر من بينها الجهود المبذولة لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، والجهود الموجهة لتعزيز الوفاق والتعاون وبناء الثقة بين الدول ، والجهود المبذولة على جميع الاصعدة للتقليل من وقوع النزاعات المسلحة . وهذه المساعي هي على أقصى

Digitized by UNOG Library

درجة من الاهمية لذاتها ، وبوصفها وسائل لازالة بعض من الاسباب الاساسية لسباق التسلح . ويمكن اعتبارها المكملات لتدابير نزع السلاح وحوافز لها على السواء . ولكن ليس بوسعها ان تحل محل نزع السلاح .

١١٢ - ويمكن ، كما هو الحال ، توقع اتباع الدول نهج الاعتماد على قوتها الذاتية عبر معظم أو جميع مراحل عملية نزع السلاح . ومن المحتم ، في هذه الحالة ،أن تطلب الدول اتخاذ كل خطوة في عملية الحد من الاسلحة ونزع السلاح على اساس مبدأ المعاملة بالمثل ، وعلى اساس التوازن الدقيق للالتزامات في عملية نزع السلاح نفسها . وقد تبدو تدابير نزع السلاح من هذا المنظور جذابة لبعض الدول ، وذلك فقط عندما تكون على ثقة تامة بأن جميع الاطراف الاخرى سوف تمتثل لها . وعند فقدان الأمانة والثقة المتبادلين في اتفاقات نزع السلاح تزداد اهمية احكام التحقق . وفي هذه الحالة ينبغي بذل كل جهد ممكن لوضع وسائل واجراءات مناسبة فيما يتعلق بالتحقق . كما ينبغي الا تكون تمييزية ، أو تتدخل بدون داع في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، او تعرض تنميتها الاقتصادية والاجتماعية الى الخطر ، كما يجب أن تحظى بارتياح جميع الاطراف المعنية لها .

١١٣ - ومن الصعوبات التي تحيط بهذا النهج ان امن الاطراف شديد الحساسية لاوجه عدم التوازن الملحوظ أو القائمة والناجمة احيانا عن حيازة أحد الاطراف لانواع من القوات او الاسلحة لا يمتلكها الآخر ، لاسيما الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل . لذا فانه لايجاد الاساس لقدر اكبر من الامن يمكن فيه تجنب التنافس على حيازة الاسلحة وتخفيض مستويات القوات ، من المهم في جهود نزع السلاح ايلاء اهتمام خاص لمنظومات الاسلحة وعناصر الاوضاع الخاصة بالقوة العسكرية التي تعتبر بوجه خاص منطوية على تهديد ومن ثم تعد اكثر اسهاما من غيرها في انعدام الأمن عموما .

Digitized by UNOG Library

٢ - الاستخدام الفعّال للأجهزة الدولية وفقا لميثاق الأمم المتحدة

١١٤ - ان أحد الأركان الأساسية للجهاز الدولي لتسوية المنازعات وصون السلم والأمن الدوليين هو نظام الأمن الجماعي المتضمن في ميثاق الأمم المتحدة ، ولا سيما الصلاحيات المخولة لمجلس الأمن مع مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين وولايته فيما يتعلق باتخاذ تدابير انفاذ عندما تدعو الحاجة الى ذلك . وفي الواقع فان مفهوم صون السلم والأمن الدوليين أو اعادتهما الى نصابهما بالوسائل العسكرية ، الوارد في الفصل السابع من الميثاق ، لم يطبق في الممارسة العملية . وفي بعض حالات الصراع تم الاتفاق بين الأطراف المعنية على عمليات لصون السلم من أجل الابقاء على الأحوال السلمية وتعزيزها مما يتيح امكانية التوصل الى تسوية سلمية . وتلتزم الدول ، بموجب الميثاق ، بتسوية منازعاتها بالوسائل السلمية وقد جرى التوسع في شرح هذا المبدأ بالتفصيل في اعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية الذى اعتمدته الجمعية العامة في الدورة السابعة والثلاثين المعقودة في عام ١٩٨٢ (القرار ٣٧/١٠) . بيد أن الدول رأت أنه من اللازم في الممارسة الابقاء على وسيلة الدفاع الشرعي باعتبارها السبيل الأخير الذى تلجأ اليه .

١١٥ - وفيما يتعلق بتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية والاستخدام الأكثر فعالية للجهاز الدولي المتاح الذى أنشأه الميثاق لتحقيق هذا الغرض ، فمن المسلم به منذ أمد طويل بأن له دورا حيويا يقوم به في عملية نزع السلاح . وهذا ، في الواقع ، أمر يفهم ضمنا من الميثاق . وبالمثل ، فكما ذكر في البيان الأمريكي السوفياتي المشترك عن المبادئ المتفق عليها لمفاوضات نزع السلاح لعام ١٩٦١ وأيضا في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة المعقودة في عام ١٩٧٨ ، ينبغي أن يصحب كل خطوة في عملية نزع السلاح اتخاذ تدابير ترمي الى تعزيز المؤسسات الخاصة بصون السلم وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية .

١١٦ - وفي هذا الصدد من المناسب أيضا توجيه النظر الى أن الجمعية العامة قد رجت من مجلس الأمن في دورتها السابعة والثلاثين (القرار ٣٧/١١٩) أن يدرس مسألة تنفيذ أحكام الأمن الجماعي الواردة في الميثاق بغية تعزيز السلم والأمن الدوليين بوصفها مسألة ذات أولوية عالية .

١١٧ - ويلزم الى جانب الجهود المتزايدة التي تبذل من أجل التسوية السلمية للخلافات والمنازعات في حينها ، بذل جهود أكبر للتخفيف من الاسباب الكامنة وراء الصراعات وازالتها . ان هذه الجهود ، باسهامها في خلق جو من الثقة فيما بين الدول ونمط من العلاقات

Digitized by UNOG Library

يعود عليها بالفائدة المتبادلة ، ستيسر احراز تقدم في مجال نزع السلاح وستحسن احتمالات السير الفعّال لنظام حفظ السلم والأمن الدوليين الوارد في ميثاق الأمم المتحدة . وهذه المهام تصلح لأن تكون محورا للجهود العالمية والاقليمية في اطار مجموعات متباينة ، تتضمن تدعيم الانفراج وتوسيعه ، وتعزيز التعاون الدولي من جميع جوانبه ، واتخاذ خطوات فعّالة من أجل القضاء على التخلف والقهر بجميع أشكاله ، واقامة علاقات دولية على أساس أكثر انصافا . وقد كانت هذه من المساعي الرئيسية للأمم المتحدة حتى الآن كما تم تحقيق انجازات هامة في عدة مجالات منها .

١١٨ - وان اعداد قانون دولي في مجالات وظيفية محددة وتطوير قواعد السلوك الدولي للدول ، وهما أمران كانا أيضا من الجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة منذ أمد بعيد ، جزء لا يتجزأ من تنمية الثقة والتعاون الدوليين . والواقع أن هذه الاتفاقات وقواعد السلوك ، والثقة العامة بأنها ستحترم ، انما هي الأسس التي يمكن أن يبنى عليها انفراج دائم .

٣ - المفاوضات المتعددة الأطراف والثنائية ، والتدابير الموازية عن طريق القدوة المتبادلة والمبادرات الانفرادية

١١٩ - لا تتسم مفاوضات نزع السلاح التقليدي بنفس سمات مفاوضات نزع السلاح النووي . وفي معظم الحالات ، تتطلب مفاوضات نزع السلاح المتعلقة بالأسلحة والقوات المسلحة التقليدية اطارا متعدد الأطراف . ويتوقف اجراء هذه المفاوضات بصورة ثنائية أو متعددة الأطراف أو متابعتها في اطار اقليمي أو عالمي ، في جملة أمور ، على طبيعة الموضوع ، بما في ذلك خصائصه السياسية والتقنية . ويتعين ايجاد الحل النهائي للمشاكل الرئيسية لنزع السلاح التقليدي في اطار عالمي على نحو ما يتضمنه الهدف المتمثل في نزع السلاح العام الكامل ، ولكن في أثناء السعي نحو تحقيق هذا الهدف ينبغي أيضا تصور اجراء مفاوضات موضوعية كلما كان ذلك مناسبا في اطار ثنائي أو اقليمي أو أي اطار آخر غير عالمي النطاق .

١٢٠ - وفيما يتعلق باشتراك الدول في المفاوضات ، ينبغي أن تكون الاعتبارات الأساسية هي طبيعة التدابير المتوخاة ونطاقها والدول التي ينبغي أن تطبق عليها . فبعض التدابير تطبق على جميع الدول . والبعض الآخر قد يطبق على مجموعات معينة من الدول ، كالاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، والدول الأعضاء في الحلفين الرئيسيين أو الدول التي تملك أكبر الترسانات العسكرية وغيرها من الدول ذات الأهمية العسكرية ؛ وفي هذه الحالات ربما يترتب على هذه التدابير آثار عالمية مع أنه لا يتأثر بها تأثرا مباشرا سوى عدد

Digitized by UNOG Library

محدود من البلدان . وفي حالات أخرى قد تكون التدابير مما ينطبق على دول اقليم معين ، أو على أكثر الدول تسليحا في منطقة حساسة ، أو دولتين متجاورتين أو أكثر . وفي الأمثلة الأخيرة ستكون الآثار الأساسية لتلك التدابير اقليمية ، وفي ظل ظروف معينة ربما تكون لها أيضا آثار على الصعيد العالمي .

١٢١- وعندما تكون هناك قضية تهم بصورة مباشرة عددا من البلدان يمكن أحيانا الجمع بين المفاوضات المتعددة الأطراف التي تجرى بينها وبين مفاوضات ثنائية . وعلاوة على ذلك ، ربما تتطلب المفاوضات المتعددة الأطراف ، في بعض الحالات ، اجراء مشاورات متزامنة ثنائية أو متعددة الأطراف بين دول معينة مهتمة بالأمر . وفي حالات أخرى ، يمكن أن تبدأ المفاوضات بين بعض الدول ثم توسع فيما بعد لينضم اليها عدد متزايد من البلدان . وعلى العموم ، فان الحاجة الى اشراك المزيد من البلدان ستصبح أكثر وضوحا عند احراز تقدم نحو نزع السلاح العام الكامل . وفي هذا السياق فان دور مؤتمر نزع السلاح له أهمية فريدة وكبيرة للغاية . ومع أن الدول ذات الترسانات العسكرية الأكبر تقع عليها مسؤولية خاصة في مجال متابعة عملية تخفيض الأسلحة التقليدية فان النجاح النهائي للجهد المبذول من أجل وقف سباق التسلح وعكسه وانهائه سيعتمد على الاشتراك النشط من جانب جميع الدول .

١٢٢- ولا ينبغي للمرء أن يقلل من القيمة المحتملة بالنسبة للتدابير بخلاف المفاوضات والاتفاقات الرسمية بالنسبة لنزع السلاح التقليدي ، مثل الاجراءات الموازية القائمة على سياسة القدوة المتبادلة وكذلك المبادرات من جانب واحد ، بوصفها مساهمات في عملية تحقيق تدابير نزع سلاح متفق عليها . وربما يكون لهذه الخطوات قيمتها البالغة في التخفيف من حدة التوتر والشروع في استئناف المفاوضات المعطلة ، ومنع زيادة تدهور حالة عسكرية معينة ، واختبار كل طرف لاهتمام الاخر بالمفاوضات ، وعلى العموم من أجل تحسين البيئة التي تدور فيها مفاوضات الحد من الأسلحة وتخفيضها ونزع السلاح .

٤ - النهج الاقليمية وعلاقتها بالجوانب العالمية لنزع السلاح التقليدي

١٢٣- من الأمور المعترف بها بصفة عامة انه ، في نطاق الجهود العالمية لنزع السلاح ، يوجد مجال كبير للمبادرات الاقليمية والقيام بتدابير عملية على المستوى الاقليمي . والحقيقة أن المفهوم الأساسي للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة فيما يتعلق بنهج وآليات نزع السلاح يتمثل في تنوع الوسائل ووحدة الهدف ، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور مركزي ومسؤولية رئيسية وقيامها بتيسير وتشجيع جميع تدابير نزع السلاح ، سواء كانت انفرادية

Digitized by UNOG Library

أو ثنائية أو اقليمية أو متعددة الأطراف (الفقرة ١١٤) . وبينما تركز الدراسة المقدمة من الأمين العام عن " جميع جوانب نزع السلاح على الصعيد الاقليمي " على الحاجة لتحقيق الانسجام بين الجهود الاقليمية والبرامج والاولويات العالمية ، تلاحظ الدراسة ان ادخال عنصر اقليمي في النهج المتبع لنزع السلاح يكتسب أهمية خاصة فيما يتعلق بوقف سباق التسلح بالأسلحة التقليدية . وقد ذكرت الدراسة أنه " نظرا للوجود الدائم للأسلحة التقليدية والقوات المسلحة وتنوعها التقني و الوظيفي ، ونظرا للدور المركزي الذي تؤديه القوات المسلحة في النظرة الأمنية للبلدان في منطقة ما ، فان مسألة نزع الأسلحة التقليدية معقدة للغاية ، كما أن النهج الممكنة تتوقف الى حد كبير على الأوضاع الاقليمية " (١٦) . وخلصت الدراسة الى أن نزع السلاح التقليدي هو من الميادين التي يكاد يكون مجال المبادرات الاقليمية فيها غير محدود .

١٢٤- ويمكن للنهج الاقليمي حيال نزع السلاح أن يكون متمما ومؤازرا للجهود العالمية لا متنافرا معها ، اذا جرى اتباع هذا النهج مع المراعاة التامة للغايات الأعم . وفي الوقت الذي ينبغي التركيز فيه على أن نزع السلاح يتسم بالحاح خاص في بعض المناطق ، فان هناك حاجة في جميع المناطق لاتخاذ تدابير لنزع السلاح تؤدي الى تعزيز الأمن الاقليمي وتحسين فرص التقدم في ميدان نزع السلاح على المستوى العالمي ، بشرط توافر أوضاع معينة . وفي بعض المناطق يشكل التكديس المستمر للأسلحة أحد العوامل الرئيسية في تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر ، وفي مناطق أخرى حيث يقل مستوى التسلح نرى أن وجود التوتر والصراع قد يشكل رغم ذلك تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . فانشاء وتعزيز القواعد العسكرية و / أو الوجود العسكري الأجنبي المفروض بالقوة على المناطق المستعمرة وغيرها ، واصرار الاستعمار على انكار حقوق الشعوب في تقرير مستقبلها بحرية وكذلك تحديد نظم التنمية الاجتماعية والاقتصادية لها ، فضلا عن محاولة الدول ذلك ، هذه كلها تشكل مصدر خطر للمناطق المعنية كما أنها لا تتفق مع التدابير الاقليمية لنزع السلاح ، في اطار نزع السلاح العام الكامل . ولهذا ينبغي اعطاء الأولوية في جملة أمور ، لازالة هذه العوامل ، ولتسوية المنازعات بالوسائل السلمية عن طريق المفاوضات ولتعزيز تقرير المصير واحترام السلامة الاقليمية للدول . وينبغي أن تؤخذ تلك العوامل في الاعتبار بشكل كامل في أي نهج اقليمي . وفضلا عن ذلك ، قد يكون من الممكن في بعض الحالات التوصل الى اتفاق على أساس اقليمي بشأن اتخاذ تدابير أبعد أثرا من التدابير التي يمكن تنفيذها آنذاك على المستوى العالمي . وفي حالات أخرى قد تشكل المبادرات التي تتخذ في احدى المناطق ، بعد تعديلها على النحو المناسب ، نماذج مناسبة لمناطق أخرى أو تعطي دفعا للجهود العالمية القائمة على أسس مشابهة .

Digitized by UNOG Library

١٢٥- وفي بعض الحالات ، بذلت أو تبذل الآن جهود لوضع و/أو اعتماد تدابير تؤدي الى الابتعاد بالمناطق عن المواجهات النابعة من خارجها . وفي هذا الاطار ودون اضرار بالحق الأساسي للدول في الدفاع الانفرادي أو الجماعي عن النفس ، وخاصة في حالات التوتر ، ورد ذكر الآتي : الحد من الأسلحة وتخفيضها ؛ عدم تقديم أنواع معينة من الأسلحة أو سحبها ؛ عدم تقديم المستشارين العسكريين الأجانب أو سحبهم فضلا عن الصور الأخرى للمساعدة أو الوجود العسكري ؛ الامتناع عن القيام بمناورات عسكرية أو عمليات استعراض القوة ؛ وعدم انشاء قواعد جديدة وسحب أو عدم تعزيز القواعد الحالية ؛ تجنب التهديد بالتدخلات المستورة أو المكشوفة أو اللجوء اليها ؛ تجنب القيام بمحاولات لاثارة أو استغلال المصاعب الداخلية لأي من البلدان أو المناطق .

١٢٦- وتنبع أهمية البعد الاقليمي في نزع السلاح التقليدي قبل كل شيء من أن الاهتمامات الأمنية للدول ، والى حد ما حتى مفاهيمها عن الأمن تختلف من منطقة الى أخرى بالرغم من أن هناك مفاهيم معينة لحل الخلافات السياسية وتحقيق نزع السلاح قد تنطبق على جميع المناطق ؛ وفي بعض المناطق يجتذب الاستقرار العسكري والقدرة النسبية للقوات المتعارضة اهتماما كبيرا . وينطبق هذا بصفة خاصة على أوروبا حيث يوجد أكبر حشد للأسلحة وحيث يقف الحلفان الرئيسيان أمام بعضهما في مواجهة مباشرة . وما برحت المفاوضات المتصلة بمسائل نزع السلاح في أوروبا تلتمس تحقيق حالة أكثر استقرارا في اوروبا بمستوى أقل من الامكانيات العسكرية وعلى أساس التكافؤ والتعادل التقريبيين ، وكذلك على أساس الأمن غير المنقوص للأطراف . وقد صادفت المفاوضات الجارية بشأن التخفيض المتبادل للقوات والأسلحة والتدابير المتصلة بذلك في وسط أوروبا صعوبات جمة ، الا أن هذه المفاوضات مستمرة ، وقد يكون هذا النهج ذا نفع في مناطق أخرى . الا أن النهج المتبع تجاه نزع السلاح والذي سبقت تجربته في هذه الحالة قد لا ينطبق بشكل كامل ، أو قد لا يكون هو النهج الأكثر فعالية في مناطق أخرى نتيجة لعوامل منها ما هو مذكور في الفقرة ١٢٤ . وفي بعض الحالات ، ربما كان من الأفيد أن تركز الجهود الأولية على التعاون الاقليمي وجميع أنواع تدابير بناء الثقة ، بينما قد تركز هذه الجهود في مناطق أخرى على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية بغية تعزيز التعاون الاقليمي وتدابير بناء الثقة بجميع أنواعها . وفي جميع الحالات ، يجب أن تركز الجهود على التدابير الرامية الى الابتعاد بالمنطقة عن المواجهات النابعة من خارجها . وقد تعزز كل هذه الجهود من امكانيات نزع السلاح .

١٢٧- من الواضح أنه ينبغي أن تتوافق جهود نزع السلاح في كل منطقة من مناطق العالم على حدة مع الجهود الرامية الى نزع السلاح العام والكامل . وفضلا عن ذلك ، اذا جرى تناول نزع السلاح في سياق اقليمي فقط دون أي اعتبار للأوضاع والتطورات في المناطق الأخرى وعلى المستوى العالمي ، فقد لا يخدم حتى الغرض المباشر منه والمتمثل في تعزيز الأمن في

Digitized by UNOG Library

تلك المنطقة نفسها . وقد يستتبع كذلك المخاطرة بأن تحتجب عن الأبصار الأولويات العالمية والمسؤولية الخاصة التي تتحملها الدول الحائزة لأضخم الترسانات العسكرية في متابعة عملية تخفيض الأسلحة التقليدية . ومن الصعب في كثير من المناطق تصور امكان اتخاذ خطوات رئيسية تتصل بنزع السلاح أو الأمن دون التعاون النشط أو الموافقة الضمنية للقوى الخارجية ذات التأثير الكبير على الأحوال الأمنية في المناطق المعنية . ومن شأن هذا في حد ذاته أن يكفل ادراج التدابير الاقليمية لنزع السلاح في اطار أوسع . ووفقا لذلك ، فان كل التدابير الاقليمية التي اعتمدت حتى الآن ، بما فيها معاهدة المنطقة المتجمدة الجنوبية ، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية في امريكا اللاتينية ، واعلان اعتبار افريقيا منطقة لا نووية ، والوثيقة الختامية لمؤتمر التعاون والأمن في اوروبا - بالرغم من أن الوثيقة الاخيرة ليست في حد ذاتها من التدابير المتخذة في ميدان نزع السلاح - لم توضع بطبيعة الحال لأغراض اقليمية فقط ولكنها وضعت كذلك بوصفها اسهامات في الأمن العالمي وكوسيلة لتشجيع نزع السلاح في اطار أوسع من خلال تدابير جزئية ومحدودة في نطاقها الجغرافي .

٥- الحد من الاسلحة وتخفيضها بصورة متبادلة وقابلة للتحقق

١٢٨- ان نزع السلاح بالاتفاق على الحد من الأسلحة وتخفيضها ، على أساس المعاملة بالمثل واتخاذ تدابير كافية للتحقق ترضي جميع الأطراف المعنية ، هو النهج الذي دأبت على اتباعه في الماضي مجموعات مختلفة من الدول أكثر من أي نهج آخر . وحيث أن نزع السلاح الذي يتحقق بهذا الشكل يفترض مقدما موافقة جميع الأطراف المعنية ، ربما كان من المأمون افتراض ان أي تدبير لنزع السلاح معتمد فعلا سوف يستوفي شرط ضمان الأمن لكل طرف - على الأقل أي عدم انتقاص أمنه ، ان أمكن ، تعزيزه بل وزيادته . وفي الواقع ان الجهود الموجهة للحد من الأسلحة وتخفيضها بصورة متبادلة وقابلة للتحقق كانت دائما تستهدف نوعا من التساوي التقريبي : التساوي في عمليات التخفيض أو التحديد المفروضة ، أو التساوي في القوة العسكرية التي يجوز لكل طرف الاحتفاظ بها . وعندئذ يمكن أن تؤدي عمليات الحد والتخفيض المتبادلة المتفاوض عليها ، الى حالة أكثر استقرارا عند مستوى أدنى من القدرة العسكرية يتسم بالتساوي والتعادل التقريبيين .

١٢٩- وجوهر مفهوم هذا النهج هو صون السلم والأمن بايجاد توازن دقيق بين القوات العسكرية عند مستويات أدنى بكثير يتم التحقق منها بصورة كافية . ويكتسب التحقق الفعّال في اتفاقات نزع السلاح أهمية خاصة في هذا الاطار بسبب حاجة كل طرف الى الاطمئنان أن جميع الأطراف تتقيد بالالتزامات التي تلتزم بها بموجب الاتفاقات المعنية . وما يلزم هو ايجاد أساليب وتدابير مناسبة للتحقق تخلو من التمييز ولا تتدخل دون داع في الشؤون الداخلية لدول اخرى أو تهدد تنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

١٣٠ - ومفهوم التوازن بين القوات يعني ضمنا أن عمليات الحد من الاسلحة وتخفيضها على

Digitized by UNOG Library

نحو متبادل وقابل للتحقق يسهل تماما تطبيقها في اطار يشمل دولتين أو مجموعتين من الدول المرتبطة . أما في الاطار المتعدد الأطراف فيصعب وضع مجموعة من مستويات القوات يمكن أن تمثل توازنا عسكريا مقبولا لجميع الأطراف المعنية . وأحيانا يمكن تسهيل المفاوضات بجعلها قاصرة على منطقة جغرافية معينة . فقد ظلت المفاوضات المتعددة الأطراف حتى الآن لا تعالج الحد والتخفيض الكمي قدر اهتمامها بالحد النوعي ، أي بالتخلص تماما من أنواع معينة من الأسلحة ، سواء عالميا كما في حالة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية أو اقليميا كما في حالة الأسلحة النووية في امريكا اللاتينية كخطوة نحو حظرها عالميا . أما في حالة الاسلحة التقليدية والقوات المسلحة ، فقد يتخذ التحديد النوعي هذا صورة اتفاقات عالمية او اقليمية لحظر أنواع معينة من الاسلحة نهائيا ، او قد يتألف من تقييدات على الاداء التقني والقدرة القتالية للاسلحة والقوات . وسوف تناقش هذه التقييدات النوعية فيما بعد .

١٣١ - أما المفاوضات المتعلقة بالحد من الأسلحة التقليدية والقوات وتخفيضها بصورة متبادلة وقابلة للتحقق بهدف ايجاد حالة أكثر استقرارا عند مستوى أدنى في الامكانات العسكرية على أساس التساوي والتعادل التقريبيين ، وكذلك على أساس الأمن غير المنقوص لجميع الدول ، فانها تمثل نهجا عمليا ، ولا سيما في اطار العلاقات بين الشرق والغرب . وفي أية مفاوضات من هذا القبيل يجب الاحترام الكامل والمراعاة للمصالح الأمنية للأطراف الثالثة واستقلالها . ويمكن لبلدان في أنحاء أخرى من العالم أن تنظر في اتباع نفس النهج أو اتباع نهج مماثلة فيما يتعلق بالحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح .

١٣٢ - بيد أن المفاوضات الرامية الى ارساء حالة أكثر استقرارا عند مستويات من القدرة العسكرية أدنى ، يمكن أن تواجه صعوبات يجب الاعتراف بها صراحة اذا أريد التغلب عليها .وتنشأ تلك الصعوبات من انه لترجمة التساوي أو التعادل أو التوازن الى نسب رقمية للقوات والأسلحة في حالات محددة ، لا بد من مراعاة طائفة مختلفة من العوامل ذات الصلة بتكوين القوات والسمات المميزة للأسلحة لدى الأطراف المختلفة ، وبالجغرافيا وهلم جرا . وهكذا ، فانه في أية مفاوضات تتعلق بالحد من فئات معينة من الأسلحة أو القوات وتخفيضها تتعذر دراسة الأهمية العسكرية لتلك الفئات خارج نطاق هذه العوامل ، ولا سيما القدرات العسكرية الشاملة للدول المعنية . ويصعب في كثير من الأحيان تقدير هذه العوامل بطريقة موضوعية ومن المرجح ، في حالات كثيرة ، أن يختلف تقييمها فيما بين الأطراف المتفاوضة . وقد ينجم عن تلك الاختلافات في التقييم مزيد من التعقيدات .

١٣٣ - كما أن المفاوضات المتعلقة بالحد من الأسلحة وتخفيضها يمكن أن تواجه مشاكل ناشئة من أوجه التباين الكبير في الامكانات العسكرية بين مختلف الدول ، كالفرق ، مثلا ، بين الدول الحائزة على الأسلحة النووية والدول غير الحائزة عليها ، أو حتى بين نفس الدول الحائزة على الأسلحة النووية . ويثير هذا التباين مخاوف أمنية مختلفة ويبرز الحاجة الى مراعاة كل هذه العوامل في المتابعة الدؤوب لعملية نزع السلاح .

../..

Digitized by UNOG Library

٦ ـ زيادة الاستقرار والأمن الدوليين : الجوانب العسكرية

١٣٤ ـ في ظل الظروف الراهنة ، ووسط سباق التسلح الجارى والمناخ الدولي غير المواتي ، يصبح نزع السلاح أمرا ضروريا بصفة خاصة ، وان كان من الصعب تحقيقه ، ومن أجل تشجيع عملية نزع السلاح ، ينبغي ايلاء الاهتمام لجميع جوانبه ، بما في ذلك النهج التي يكون من شأنها زيادة الاستقرار الدولي عن طريق التقليل من خطر الحرب والحد من المخاوف المتبادلة ، وبذلك يتعزز أمن الدول . ومن المفيد ، في هذا الصدد ، استكشاف النهج التي تعالج العناصر المتصلة بالأمن مثل الأوضاع والأنشطة العسكرية ونشر القوات ، مما يمكن أن تعتبره الدول الأخرى خطرا يتهددها بصفة خاصة . وعند تحليل هذه العناصر، ينبغي للمرء أن يأخذ في اعتباره ، بطبيعة الحال ، ضرورة النظر الى القدرات العسكرية والتقنية في اطار القرارات السياسية والاستراتيجيات والنظريات العسكرية . وهذه الأمور تقوم ، بدورها على أساس المفاهيم الوطنية للمصالح الأمنية ، التي قد يكون بعضها غير متسق مع المصالح الأمنية للدول الأخرى والاستقرار الدولي . وفي هذا الصدد ، يجب أيضا أن تؤخذ في الحسبان المشاكل الخاصة التي يطرحها وجود الأسلحة النووية ، ولا سيما التباين الأساسي في القدرة العسكرية بين الدول الحائزة للاسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية ومع ذلك ، فان تلك المشاكل ، فضلا عن الجوانب السياسية للمشاكل الأمنية ، هي محل نظر في موضع آخر من هذه الدراسة ، وما نتناوله هنا هو بالدرجة الأولى الجوانب العسكرية للاستقرار والأمن الدوليين فيما يتعلق بالقوات والأسلحة التقليدية .

١٣٥ ـ وفي هذا الصدد ، قد يكون من المستصوب الى حد كبير ، أن تسعى الدول ، في ممارستها لحقها المشروع في حماية أمنها ، سواء من تلقاء نفسها أو جنبا الى جنب مع الحلفاء ، الى تجنب الأنشطة العسكرية ، والقرارات المتعلقة بنشر القوات وبالمشتريات العسكرية ، التي قد ينظر اليها الآخرون بشيء من التخوف ، ويدخل في روعهم انها تؤثر تأثيرا ضارا على أمنهم ، وقد تحملهم على تعزيز قواتهم العسكرية . ولذلك يحسن أن تسعى الدول الى زيادة التركيز ، في وضعها العسكري عموما ، على القوات التي تعتبر ، من حيث المعدات والانتشار ، قوات دفاعية .

١٣٦ ـ ومن الممكن انجاز ذلك بعدة طرق . فمن الممكن القيام به على أساس وطني بحت أو عن طريق محاولات ترمي الى تشجيع ضبط النفس على أساس القدوة المتبادلة . ويعني ذلك في أي من الحالتين ، ممارسة ضبط النفس في مجال انتاج وتحديث الأسلحة التقليدية وفي برامج القوى العاملة واختيار الطرق التي تبدو أقل استفزازا للآخرين ، من بين الطرق البديلة التي تفي بالمتطلبات الأمنية . ومع ذلك فان أنجع النهج يتمثل في التوصل الى اتفاقات عن طريق التفاوض ، على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف أو اقليمي . وهذا النهج قابل للتطبيق بصفة خاصة كما يبدو في حالة بذل محاولات لتخفيض القدرات العسكرية القائمة . ولذلك فانه

Digitized by UNOG Library

من المهم أن تدرس الدول المشتركة في مفاوضات بشأن نزع السلاح التقليدي امكانية التعامل أولا مع تلك العناصر المكونة لأوضاعها العسكرية الشاملة أو مع منظومات الأسلحة التي قد تسبب القلق البالغ للأطراف . والمشاورات الأولية التي تجريها الأطراف المهتمة بالأمر بشأن هذه القضايا ، في اطار المناطق أو الحالات المحددة ، يمكن ان تركز على تحديد تلك العناصر وأن تعمل ، بذلك ، على تشجيع المفاوضات وتيسير الاتفاق على أكثر الخطوات فعالية لتخفيض مستوى القوات التقليدية مع زيادة الاستقرار .

١٣٧- والاستقرار والأمن بالمعنى العسكري البحت المقصود هنا لا يتطلبان بطبيعة الحال ، المساواة التامة بين الدول المعنية في كل نوع من أنواع الأسلحة والقوات التقليدية أو التماثل التام في هياكل قواتها . بل فان المطلوب هو ايجاد توازن عام بين القوات يولد احساسا لدى كل طرف بأن قدراته الدفاعية كافية للتصدي لأي هجوم ، وتؤدي تبعا لذلك الى زيادة الاستقرار . ويمكن تعزيز مثل هذا التوازن العام عن طريق تخفيض الأسلحة التي ترى الأطراف المعنية انها تشكل اكبر تهديد ، مما ييسر قيام الأطراف بتخفيض احتياجاتها الدفاعية ، وقد يؤدي الى عملية مستمرة لنزع السلاح تنطوي على تخفيضات كبيرة في مستويات الأسلحة .

١٣٨- وقد يكون من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل ، ان تصنف ، بطريقة عامة ، وفي كل الحالات ، مختلف أنواع القوات والأسلحة التقليدية على انها ، في حد ذاتها أو فيما يتعلق بها ، تشكل تهديدا أو لا تشكل تهديدا ، وانها أكثر زعزعة للاستقرار أو أقل زعزعة للاستقرار ، وهجومية أو دفاعية ، نظرا لأن الفعالية العسكرية لأي عنصر من عناصر القوة أو أي منظومة من منظومات الأسلحة بالذات لا تتوقف على خصائصه التقنية فحسب ، بل تتوقف ايضا على الاطار العسكري والجغرافي المحدد الذي يجري نشره فيه . ولذلك فان اية مناقشات لتخفيض مستويات عناصر القوة ومنظومات الأسلحة التي تشكل تهديدا بصفة خاصة لا يمكن ان تجرى الا في اطار السياق العسكري المحدد ذي الصلة مع ايلاء الاعتبار الواجب للعوامل الجغرافية وغيرها من العوامل .

١٣٩- ويمكن أن تجرى المشاورات والمفاوضات المتعلقة بمختلف انواع تدابير نزع السلاح على أساس هذا النهج . وعلى سبيل المثال ، فان المشاورات والمفاوضات الأولية التي تجرى على هذا الأساس بشأن التخفيضات الكمية للقوات المسلحة وللأسلحة يمكن أن تؤدي الى ابرام اتفاقات لا تقوم ، وفقا لها ، بالضرورة الأطراف المختلفة بتخفيض أنواع واحدة من الأسلحة . أما فيما يتعلق بالتحديدات النوعية فان المناقشات الأولية المتعلقة بخصائص منظومات الأسلحة القائمة أو المتوقعة ، في حالات أو مناطق معينة ، يمكن ان تساعد بشكل جوهري في المفاوضات الرامية الى منع تطوير أنواع جديدة من الأسلحة أو ادخال الانواع القائمة في مناطق وحالات جديدة . ويوسع المفاوضات التي تجرى بشأن فرض قيود على نشر القوات او الأسلحة أن تستخدم أيضا هذا النهج حتى يتسنى للتقييدات أو التخفيضات المتفق عليها في هذا الميدان ان تؤدي الى تعزيز الاستقرار العسكري والى زيادة الأمن الدولي . وبالمثل فان المفاوضات

Digitized by UNOG Library

المتعلقة بتدابير بناء الثقة يمكن أن تفيد من ذلك اذا ركزت الأطراف في المناقشات على الأنشطة العسكرية لمختلف أنواع القوات التي ترى انها تشكل تهديدا على وجه الخصوص .

٧ ـ وسائل الحد والتخفيض (الكمي والنوعي ، من الأسلحة/ من القوات)

١٤٠ ـ ان الحد والتخفيض من الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة يمكن أن يكونا اما كما أو نوعا ، أو كليهما ، وهما يتعلقان اما بالأسلحة أو الطاقة البشرية أو بوزع الأسلحة والقوات أو بهما جميعا . ورغم ان الجهد المبذول في سبيل الحد والتخفيض لابد وأن يؤدى على المدى الطويل الى نزع سلاح ملموس ، وفي نهاية المطاف ، الى نزع سلاح عام كامل ، فانه يمكن توجيه الجهود القصيرة الأجل نحو وقف زخم سباق التسلح أو ، كحد أدنى ، نحو التخفيض من التوترات السياسية والتقليل من خطر النزاع . وبصورة عامة فان الوسيلة المعتمدة كتدبير قصير الأجل في وقت معين ، أو فيما يتعلق بمنطقة معينة ، لابد أن تتأثر بخصائص الموقف العسكرى وبالعوامل الرئيسية المسؤولة عن رفع خطر الحرب أو مستوى التوترات السياسية . أو قد يتأثر اعتماد وسيلة معينة ايضا بما يبدو انه اقتراح أكثر جدوى في وقت معين أو فيما يتعلق بمنطقة معينة . ومع ان اختيار النهج قد تقرره الظروف السائدة في مكان معين أو وقت معين ، ينبغي الاشارة الى انه فيما يتعلق بالهدف النهائي المتمثل في عكس سباق التسلح بغية تحقيق نزع سلاح عام كامل ، يتعين تجربة جميع الوسائل المذكورة سابقا . وبايجاز ، لا يمكن اختيار وسيلة معينة الا كتدبير قصير الاجل يجب تكملته في الوقت المناسب بوسائل اخرى . وبهذا المنظور انما يمكن مناقشة جدوى وسائل معينة .

١٤١ ـ وبالاضافة الى المحاولات الرامية الى وقف النمو الكمي في ترسانات القوات المسلحة عن طريق اتفاقات بشأن الحد الاعلى والتخفيضات ، هناك حاجة لمعالجة الجوانب النوعية لسباق التسلح التقليدى . وواقع الامر ان خطى الابتكار التكنولوجي السريعة والانتشار السريع لأحدث أنواع المعدات العسكرية ، مع كونهما يعكسان الشعور بعدم الأمن السائد في العالم اليوم ، يشكلان ايضا عاملا رئيسيا يزيد أكثر من مخاوف الدول فيما يتعلق بأمنها ويدفعانها الى تجديد جهودها العسكرية دون توقف . ولذلك فان الحد النوعي من الاسلحة ، بما في ذلك الانواع الجديدة المحتملة الخطر والمستحدثة استنادا الى التكنولوجيا العصرية ، لابد ان يكون سمة رئيسية من سمات الجهود المبذولة لوقف سباق التسلح العالمي ، الا انه لن يكون هناك بد من زيادة تكامل التحديدات النوعية والكمية اذا أريد كبح جماح سباق التسلح بشكل فعال .

١٤٢ ـ ويمكن للتحديدات والتخفيضات الكمية أن تتعلق اما بفئة واحدة من الاسلحة أو من القوات أو بعدة فئات منها ، بيد أن القيود المدخلة يمكن أن تتباين حسب المعايير المعتمدة . ويمكن ايضا للقيود النوعية ان تتعلق باسلحة ذات قدرات أو خصائص معينة قد لا توجد في الوقت الراهن ولكنها قيد الاستحداث . وبالاضافة الى ذلك ، فان القيود النوعية

Digitized by UNOG Library

يمكن ان تتعلق اما بانتاج و/ أو وزع أسلحة معينة ، أو حتى باختبارها وتطويرها . والقيد الوعي الذى يشمل اختبار وتطوير اسلحة معينة سوف يكون طريقة هامة لمراقبة عملية البحث والتطوير ايضا . وفيما يتعلق بالافراد ، يمكن للقيود الكمية ان تنطبق اما من حيث الحد الاعلى المفروض على الحجم الاجمالي للقوات النظامية أو من حيث الحدود المفروضة على نشر تشكيلات عسكرية معينة .

١٤٣ - ومن الوسائل الاخرى التي يمكن أن تكون ذات شأن ، وخاصة من حيث تقليل خطر الحرب وتسهيل جهود نزع السلاح على الصعيد الاقليمي ، اقامة مناطق منزوعة السلاح على طول حدود الدول المتجاورة ، والفصل المحدود بين القوات في مناطق التوتر ، وسحب الاسلحة أو القوات التي تعتبر مصدر تهديد من قطاعات الحدود في تلك المناطق ، والاتفاق المتبادل بشان فرض قيود على نشر القوات في البر والبحر والجو في مناطق معينة . ومن التدابير الاخرى ذات الاهمية نبذ جميع السياسات التي تمثل ، أو التي تعتبر انها تمثل ، خطرا جديا على الجهود الرامية الى التقليل من خطر الحرب وتعزيز نزع السلاح الاقليمي مثل : التهديد باستعمال القوة أو استعمالها على نحو يتعارض وميثاق الامم المتحدة والسعي الى ايجاد مناطق نفوذ وسياسات التدخل أو الغزو العسكرى والتوسع الاقليمي ، ونشر القوات في اراضي اجنبية بدون موافقة الدول المعنية ، وانشاء قواعد عسكرية اجنبية و/ أو وجود عسكرى اجنبي بالقوة على الاراضي المستعمرة وغيرها ، وحرمان الشعوب من حقها في تقرير المصير .

جيم - تدابير عملية ممكنة

١ - منظور عام

١٤٤ - ان عملية وقف سباق التسلح وعكس مساره هي عملية معقدة تنطوى على خطوات مترابطة كثيرة . ولكن المهم ان تدرس هذه العملية ككل في اطار هدف نزع السلاح العام الكامل . فهي يجب ان تكون عملية متكاملة قائمة على النهج التدريجي ، وهكذا فانها لن تكون مجموعة من التدابير المستقلة . اذ ان الامل الذى تقدمه مثل هذه التدابير ، اذا ما بقيت منعزلة ضئيل بالنسبة لكبح سباق التسلح بشكل فعال . وهذا ما ستكون عليه الحال بالتأكيد اذا ما استخدمت بعض الدول هذه التدابير في سبيل الحصول على امتيازات على حساب غيرها ، او اذا ما أدامت ، عن طريق افعالها ، سباق التسلح الجارى في بعض مجالات النشاط العسكرى .

١٤٥ - ومن شأن احراز التقدم في كبح سباق التسلح النووى تسهيل جهود نزع السلاح التقليدى - بشكل مباشر أو غير مباشر - مثلا ، عن طريق تحسين العلاقات فيما بين الدول

Digitized by UNOG Library

الحائزة للاسلحة النووية . وفي حالة عدم احراز تقدم ملموس في معالجة سباق التسلح النووى قد تتردد دول عديدة ، نووية وغير نووية على حد سواء ، في أن تقطع شوطا بعيدا في اتجاه نزع السلاح التقليدى . ومن الجلي ان هناك علاقة بين احراز تقدم في تخفيض الاسلحة والقوات المسلحة التقليدية فيما بين الدول الحائزة على الاسلحة النووية والدول الاخرى في المناطق المعنية ، مع مراعاة المسؤولية الخاصة للدول ذات الترسانات العسكرية الكبرى ، وبين احراز تقدم في الحد من الاسلحة النووية وتخفيضها وازالتها . وهذا يؤكد أهمية تنفيذ برنامج العمل المنصوص عليه في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة .

١٤٦ - وثمة خطوة هامة في اتجاه نزع السلاح التقليدى يمكن أن تقوم بها الدول ذات الترسانات العسكرية الكبرى تتمثل في الشروع في اجراء مفاوضات بغية الاتفاق ، رهنا بالحالة المعنية ، على عدم زيادة قواتها المسلحة واسلحتها التقليدية أو على تخفيض هذه القوات والاسلحة ، اما بصورة عامة أو في مجالات محددة ، سواء كما أو نوعا ، أو على احتوائها ضمن حدود عليا متفق عليها . ويمكن لهذه الاتفاقات بالاضافة الى اجراءات التحقق المتفق عليها حسب الاقتضاء ، أن تقدم الاساس لاجراء المزيد من المفاوضات بشأن تخفيضات في الافراد وفي الاسلحة التقليدية . ويجب تصميم هذه الاتفاقات في جميع الاحوال بحيث لا تتمكن دولة منفردة أو مجموعة من الدول من الحصول على مزايا على حساب الدول الاخرى في أية مرحلة من المراحل وبحيث يتعزز امن الدول .

١٤٧ - ويجب السعي الى عقد اتفاقات من هذا النوع على وجه السرعة ، ويمكن ابرامها على الصعيد العالمي وكذلك على أساس اقليمي أو ثنائي . وهذه الاتفاقات ستكون ذات شأن كبير في تخفيض التوتر الدولي وخطر الحرب ، وخاصة في المناطق التي يمكن أن يوجد فيها درجة عالية من التوتر . كما يجب على الدول الحائزة للاسلحة النووية ، ولا سيما تلك الدول التي في حوزتها أهم الترسانات النووية ، والدول الاخرى الهامة عسكريا ، ان تسهل تحقيق مثل هذا التفاهم وان تحجم كذلك عن الاعمال التي قد تعرقل التقدم نحو ذلك الهدف .

١٤٨ - وعلاوة على ذلك ، يمكن قصر الاتفاقات بشأن عدم زيادة القوات المسلحة والأسلحة التقليدية أو الاتفاقات بشأن تخفيض تلك القوات والاسلحة ، على أنواع محددة من القوات المسلحة و/ أو انواع محددة من الاسلحة أو يمكن تطبيقها في آن واحد على جميع القوات المسلحة وجميع انواع الاسلحة . وفي بعض الحالات ، قد يكون حل وحدات عسكرية بكاملها مع معداتها واسلحتها طريقة عملية لاحراز تقدم في مجال نزع السلاح التقليدى .

١٤٩ - وفي سبيل عملية نزع السلاح ، بما في ذلك نزع السلاح التقليدى ، لا مناص من عملية وتخفيف عالمي للتوتر . وللتقدم نحو الوفاق العالمي وللتقدم في نزع السلاح أهمية أساسية ، وسوف يكمل احدهما الآخر ويعززه . وينبغي شمول جميع الدول والمناطق في عملية وفاق عالمي وينبغي لها أن تسهم في تلك العملية .

Digitized by UNOG Library

٢ ـ التخفيضات في المعدات العسكرية

١٥٠ـ يمكن أن تقدم التخفيضات في المعدات العسكرية في كل مناطق العالم ذات التركيز الرئيسي للقوات والأسلحة فوائد هامة للدول المعنية ولجميع الدول في حقيقة الأمر ، وهي بالتالي مسألة ملحة . وللتخفيضات في المعدات العسكرية من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وحلفائهما في حلف شمال الأطلسي ومنظمة حلف وارسو اهمية خاصة . ويمكن للتخفيضات ذات المعنى من قبل هذه الدول ان تعزز الأمن في أوروبا وغيرها وقد تشجع اجراء تخفيضات من قبل دول أخرى في مناطق اخرى من العالم . وينبغي أن تشمل المفاوضات النظر في التخفيضات العددية في فئات محددة من الأسلحة الرئيسية مثل المدرعات والمدفعية والطائرات والسفن الحربية ، وفقا للظروف . ويمكن في تحديد الرقم الذى يتفق عليه فيما يتعلق بالأسلحة التي ستخفض من بين انواع الأسلحة المتفق عليها أن يترك لكل طرف أن يختار بالتحديد تشكيلة الاسلحة التي ستخفض أو أن تحدد مسبقا أرقام دقيقة لكل نوع من الأسلحة ، على الرغم من ان الطريقة الاولى تبدو اسهل . ويمكن ان تكون الاتفاقات المبدئية كبيرة أو متواضعة ولكنها ينبغي أن تخدم هدفين : فينبغي أولا أن تصمم بحيث تزيد الثقة لدى الطرفين وان تسهل الجهد القادم ، وينبغي ثانيا أن تعطى دفعا للجهود الرامية الى الحد من سباق التسلح في أوجهه الأخرى

١٥١ـ ويمكن للدول ، وخاصة الدول الحائزة على أكبر ترسانات عسكرية ، ان تبدأ مشاورات ثنائية او متعددة الأطراف وفي اطار منطقة كل منها ، وايضا مع دول من خارج المنطقة حين يلزم ذلك ، بشأن طرائق تحديد وتخفيض ترساناتها من الأسلحة التقليدية . وينبغي عند الملزوم في مثل هذه المشاورات ، أن يولى الاهتمام المناسب الى كيفية معالجة موضوع المعدات العسكرية ذات الطبيعة التقليدية والتي تستعمل رغم ذلك ، أو تكون لها قابلية الاستعمال ، في شيء يتعلق بالأسلحة النووية . ويمكن كذلك المبادرة بعملية تحديد للأسلحة أو تخفيضها عن طريق اجراءات متوازية قائمة على سياسة القدوة المتبادلة . وبالنظر الى الفوارق القائمة في حجم الترسانات العسكرية وتشكيلات القوات والعوامل الاخرى ، بما في ذلك خصائص الموقع الجغرافي على نحو خاص ، فقد يكون مناسبا في تلك المفاوضات فحص ومناقشة مسألة اعداد نسب متفق عليها يمكن ان تكون موضوع مفاوضات بين الدول الراغبة بغية تعيين نسب التحديد والتخفيض التي سوف تضطلع بها .

٣ ـ التخفيضات في الأفراد

١٥٢ـ تعتبر التحديدات والتخفيضات في القوات المسلحة وجها هاما من أوجه نزع السلاح التقليدى . ويمكن تحقيقها بتعيين حدود قصوى متفق عليها أو تخفيضات في الاعداد

Digitized by UNOG Library

الاجمالية للافراد أو تسريح عدد من الوحدات العسكرية . وفي الواقع ، اذا كان للتدابير المتفق عليها ان تبلغ غايتها ، لابد من اخذ مختلف العوامل المعقدة في الاعتبار ، مثل تعريف الافراد العسكريين والدور الممكن للقوات المرابطة في مناطق لا يشملها الاتفاق والدور الممكن للتعزيزات في الحالات التي لا يعالج فيها الاتفاق التحديدات في الاسلحة والمعدات أو المعدات العسكرية المقامة مسبقا .

١٥٣ - وتستمد التخفيضات في القوات المسلحة أهميتها من العلاقات الواسعة لهذه التدابير مع تدابير اخرى كثيرة . وبقدر ما يمكن ان تستمد تصورات التهديد التقليدي من اعداد الاسلحة وتيسرها التشغيلي فان عدد العاملين في القوات المسلحة من الافراد المقاتلين وافراد الدعم هو الذي يثير الخوف والشك بين الدول غالبا . ويمكن ان تسفر التخفيضات في القوات المسلحة عن وزع مخفض وقدرة مخفضة على القيام بعمل هجومي على نطاق واسع وفعالية عسكرية منخفضة بوجه عام وميزانيات عسكرية مخفضة . وسوف يتوقف مدى آثار التخفيضات على عوامل مثل برامج التدريب العسكري والاحتياطي وقدرات التعبئة السريعة والمعدات التي يسمح لوحدات اطراف الاتفاقات بالاحتفاظ بها .

١٥٤ - وكما في ميادين نزع السلاح الاخرى تقع مسؤولية خاصة في تحقيق تخفيضات كبيرة في الافراد على عاتق الدول التي لديها اكبر ترسانات عسكرية . وعلى الرغم من ذلك يمكن تطبيق التخفيضات في الافراد على البلدان الاخرى كذلك ، خاصة تلك التي لديها اكبر قوات مسلحة وتلك الواقعة في مناطق قد توجد فيها مواقف متفجرة على نحو خطير او تركيز كبير للقوات والاسلحة . ويمكن للنتائج الملموسة في مفاوضات فيينا بشأن تخفيض القوات والاسلحة المتبادل والتدابير المرتبطة به في وسط اوروبا أن تعجل بتقدم اضافي في أوروبا وان تكون تطورا هاما حقا في ميدان نزع السلاح . وسوف تكون المبادرات الرامية الى تخفيضات القوات المسلحة والاسلحة في اماكن اخرى اسهاما عظيما في نزع السلاح .

٤ - التخفيضات في النفقات العسكرية

١٥٥ - كان تخفيض الميزانيات العسكرية للدول ، وخاصة تلك التي لديها اكبر نفقات عسكرية موضوع مداولات واقتراحات في الامم المتحدة لوقت طويل . وفي عام ١٩٧٣ ادرجت المسألة لاول مرة بوصفها بندا محددا في جدول اعمال الجمعية العامة ، ومن ثم اقترحت نهج مختلفة وطورت ولكن لم يحظ اى منها بمساندة كافية من اجل التنفيذ الفعال . وشملت الاقتراحات تخفيضا بنسبة ١٠ في المائة أو تخفيضات بصورة مطلقة في الميزانيات العسكرية للأعضاء الدائمين في مجلس الامن واستغلال جزء من الاموال الموفرة على هذا النحو في تقديم المساعدة الاقتصادية الى البلدان النامية . وكان هناك اقتراح آخر هو قياس الميزانيات العسكرية ومقارنتها ، كأساس للتفاوض على اتفاقات بشأن تخفيضها . واقترح نهج ثالث هو اتخاذ اجراءات متوازية على أساس من القدرة المتبادلة .

Digitized by UNOG Library

١٥٦- وفوائد التخفيضات في النفقات العسكرية ثنائية : فيمكنها من ناحية ان تؤدى الى تدابير جديرة بالاهتمام للحد من الاسلحة وان تشجع الحفاظ على الامن الدولي في مستوى أدنى من القدرة العسكرية ، ويمكن ان تكون لها من الناحية الاخرى آثار مفيدة بعيدة المدى على الظروف الاجتماعية والاقتصادية وعلى الوضع الاقتصادى العالمي . ويمكن لعملية نقل الاموال وتحويل الموارد الناجمة عن التخفيضات في النفقات العسكرية أن تحسن فرص التنمية والنمو الاقتصادى السليم في البلدان المعنية وان تسهم في سد الثغرة الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

١٥٧- ويمكن ان تنفذ التخفيضات في النفقات العسكرية عن طريق اتفاقات متفاوض عليها بين الاطراف المعنية مباشرة لتخفيض النفقات بمبالغ محددة أو بنسب محددة . وقد قدم النهج الذى يمكن ان تتخذ التخفيضات بمقتضاه شكل اجراءات متوازية ،على اساس القدوة المتبادلة ، بعدة أهداف منها تجنب المصاعب التقنية المختلفة الداخلة في قياس ومقارنة النفقات العسكرية وتخفيضها .

١٥٨- وقد درست الأمم المتحدة المشاكل المتصلة بالتفاوض على اتفاقات خفض النفقات العسكرية ، وذلك في سلسلة دراسات خبراء (انظر A/S-12/7 والوثائق السابقة لها) . والقت هذه الدراسات الضوء على مصاعب تفسير وقياس ومقارنة البيانات المتعلقة بالنفقات العسكرية وأدت الى تطوير الية ابلاغ موحدة مؤسسة على التصنيف الى انواع مختلفة من النفقات يمكن أن تكون قابلة للمقارنة . كما اشارت الدراسات الى ان هذه المصاعب تنبع من الافتقار الى المعلومات الكافية في بعض الحالات وأيضا من صعوبة التحقق من هذه المعلومات وأكدت على أنه ينبغي بذل جهود جادة للتقليل من هذه المشاكل .

٥ - تقليل وتقييد الوزع العسكرى

١٥٩- في سياق الحد من الأسلحة التقليدية وتخفيضاتها ينبغي أن يفهم الوزع العسكرى بأوسع معانيه ، بما في ذلك المناورات ، والمنشآت ، والقواعد ، والتوزيع الجغرافي للقوات بكافة أنواعه . وتقييدات وتخفيضات الوزع العسكرى هي مجرد تدبير جزئي مبدئي ، ولكنها يمكن أن تسهم اسهاما هاما في بناء الثقة وفي جهود نزع السلاح التقليدى . وفي الحالات التي يكون فيها الوضع العسكرى متوترا فان هذه التدابير قد تبرهن أنها خطوات قيمة تجاه تقليل مواقف عدم الاستقرار الكامنة في تلك الحالات وفي تخفيض خطر الحرب وفي الاسهام في الحد من سباق التسلح . ويمكن أن تعزز هذه التدابير ايضا موقفا مساعدا على تعزيز احترام مبادئ ميثاق الامم المتحدة . وبالاضافة الى ذلك فان التقييدات على وزع الأسلحة الموجودة يمكن أن تجعل من الأسهل احباط وزع انواع اضافية موضوعة حاليا في مناطق أخرى أو قيد التطوير .

Digitized by UNOG Library

١٦٠ - ومع الجهود الاخرى لوقف سباق التسلح ، يمكن توجيه جهود للتوصل الى اتفاقات تضع تقييدات عمليات الانتشار العسكرى التي يعتبرها من يهمهم الامر بارزة التهديد . ويمكن فرض تقييدات اما على جميع القوات التي تؤخذ على هذا المحمل او على نسبة منها تكفي لتخفيف التوتر والتعزيز كثيرا من الاستقرار في الحالة العسكرية الراهنة . كذلك يمكن فرض تقييدات في صورة اتفاق بشأن الحدود المفروضة على انواع واعداد مكونات القوة المسلحة التي ستوضع في مناطق معينة . وينبغي الاهتمام بوجه خاص بهذه القوات سواء كانت برية أو جوية أو بحرية ، و/ أو بمنظومات الاسلحة التي يمكن اعتبارها بالغة التهديد بوصفها وسائل محتملة في المراحل المبكرة من اى هجوم . اما تحديد القوات التي تنتمي الى هذه الفئة فيمكن التفاوض عليه بين البلدان المعنية . كذلك يمكن أن تكون التقييدات في شكل مناطق منزوعة السلاح كليا أو جزئيا تقام في المناطق التي توجد حولها منازعات اقليمية او غير اقليمية قد تؤدى الى مجابهة مسلحة وصراع .

١٦١ - ويجب الاهتمام بوجه خاص بالقوات المسلحة الموضوعة في اراض اجنبية . وينبغي عند النظر في ترتيبات ممكنة لتقييد وتخفيض عمليات الانتشار العسكرى المراعاة الواجبة لعوامل تسهم في عدم الاستقرار والتوترات وسباق التسلح ، الا وهي الآثار السلبية الناشئة عن وجود عمليات نشر عسكرى تدعم الاحتلال الاجنبي والسيطرة الاستعمارية وانكار حق الشعوب في تقرير المصير ، وانتهاك السلامة الاقليمية ، وادامة العنصرية . كما أن الدول قد تتعهد في حالات معينة ، حسب ظروف كل منطقة ، بعدم الدخول في ترتيبات تستدعي ايجاد قواعد عسكرية ووضع قوات اجنبية على اراضيها ، وعدم الانضمام الى الاحلاف القائمة أو المقبلة . ومع ذلك ، يجب الاعتراف ان بعض الدول ترى ان هذا التعهد يحد كثيرا من خياراتها من حيث حق الدفاع الفردى والجماعي عن النفس ، وان هذا التعهد قد لا يكون مقبولا من هذه الدول الا في اطار اتفاقات أو ضمانات اوسع .

١٦٢ - ومن الطبيعي ان انطباق النهج المذكورة أعلاه على حالات أو مناطق معينة ، وتحديد الاساليب المحددة التي يتعين اتباعها والتدابير التي لا مناص من اتخاذها ، أمور تتوقف على طبيعة المشاكل المميزة لهذه الحالة أو المنطقة ، ومنها الجوانب السياسية والعسكرية والجغرافية المحددة :

يمكن في اوروبا التي توجد فيها حشود كثيفة من القوات العسكرية ومواجهة مباشرة بين التحالفين الرئيسيين ، يمكن للاتفاقات المتعلقة بوضع تحديدات أو تقييدات على عمليات الانتشار العسكرى ان تسهم ، من خلال تقليلها من احتمالات وقوع هجوم مباغت ، في ايجاد الثقة وتعزيز الاستقرار العسكرى ، وبذلك تقلل من خطر نشوب صراع .

كذلك يمكن للتخفيضات أو التقييدات التي تخضع لها عمليات الانتشار العسكرى في حالات أو مناطق اخرى يرتفع فيها كثيرا معدل التسلح أن تسهم كثيرا في ايجاد الثقة والتقليل من خطر نشوب اعمال عدائية .

Digitized by UNOG Library

كما يمكن في بعض الحالات أو المناطق الاخرى التي يقل فيها معدل التسلح ومع ذلك قد تشتد فيها التوترات واحتمالات الصراع ، ان يشكل وجود التوتر والصراع تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين ، وفي هذه الحالات ايضا يمكن لتدابير الخفض والتقييدات التي تخضع لها عمليات الانتشار العسكرى على يد دول المنطقة ، أو على يد دول من خارج الاقليم اذا كان ذلك يعنيها ، ان تسهم في تعزيز الثقة والسلم والامن الدوليين .

٦ - القيود على البحث والتطوير واجراء التجارب فيما يتصل بالمجال العسكرى

١٦٣ - يوجد منذ سنوات كثيرة تأكيد متزايد على الجوانب النوعية لسباق التسلح . وظهر في هذا الصدد اهتمام كثير بما حدث من تخصيص نسبة كبيرة من جميع موارد البحث والتطوير في العالم لأغراض عسكرية . وبذلك يمكن القول بأن القيود على الاستخدام العسكرى للبحث والتطوير يمكن أن يمثل جانبا أساسيا من الجهد المبذول لوقف سباق التسلح .

١٦٤ - وكان مما جاء في قرار الجمعية العامة ٣٧/٩٩ ياء المؤرخ في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ في هذا الصدد ، في جملة أمور ، انها تدرك ان لاستخدام البحث والتطوير في الأغراض السلمية أهمية أساسية ، وان لجميع الدول حقا غير قابل للتصرف في ان تنمي بالتعاون مع دول أخرى أيضا البحث والتطوير لديها لهذه الأغراض ، ورجت من الأمين العام أن يقوم بمساعدة خبراء حكوميين مؤهلين ، واضعا في اعتباره الوفورات التي قد تتحقق من اعتمادات الميزانية الحالية ، باجراء دراسة شاملة عن نطاق الاستخدام العسكرى للبحث والتطوير ودوره واتجاهه وما ينطوى عليه من آليات ، ودوره في سباق التسلح الشامل ، وعلى الأخص سباق التسلح النووى وأثره على الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، لا سيما فيما يتعلق بشبكات الأسلحة الرئيسية مثل الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، وذلك بهدف منع حدوث سباق تسلح نوعي وضمان أن يمكن في النهاية استخدام المنجزات العلمية والتكنولوجية في الأغراض السلمية دون غيرها . ويؤمل ان تسهل هذه الدراسة كثيرا في ايجاد ترتيبات مثمرة ومحددة في هذا المجال .

Digitized by UNOG Library

٧ - اتفاقات الموردين و / أو المتلقين بشأن تخفيضات النقل الدولي للأسلحة

١٦٥ - من الضروري عند النظر في التدابير الممكنة التي يمكن أن تحد أو تقلل من أي نوع من أنواع العمليات الدولية لنقل الأسلحة التقليدية أن نضع في الاعتبار سبب عدم نجاح المحاولات الماضية ، والاعتراف بالحساسيات الموجودة ، لأن أوجه العجز والحساسيات هذه هي التي تكمن في صميم صعوبات التوصل الى اتفاقات حول هذه المسألة .

١٦٦ - وقد أظهرت الخبرة انه لابد من الوفاء بعدة اهتمامات اذا أريد لأي تدبير مقترح بشأن عمليات نقل الأسلحة ان يكون موضع النظر الجاد . فأولا ، يجب أن تطمئن جميع البلدان الى عدم وجود تمييز في المقترحات ؛ وهذا يتطلب الانصاف في المعاملة من موردي الأسلحة ومتلقيها على السواء ؛ كذلك قد يستلزم هذا مناقشة جميع جوانب نقل الأسلحة وانتاجها ، ومنها ترتيبات مناسبة مثل الانتاج المشترك ، وتوحيد المواصفات ، والتعاون التكنولوجي ، وترتيبات التكلفة المتوازنة ، وسائر الترتيبات المالية ذات الصلة داخل الاحلاف العسكرية او خارجها . والأمر الثاني ، كما جاء في الفقرة ٨٥ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة ، هو انه ينبغي ان تستند المشاورات بصفة خاصة الى مبدأ الأمن غير المنقوص للأطراف بغية تشجيع وتعزيز الاستقرار على مستوى عسكري أقل ، مع مراعاة حاجة جميع الدول الى حماية أمنها ، وأيضا الحق غير القابل للتصرف للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو الأجنبية في تقرير المصير والاستقلال ، والتزامات الدول باحترام ذلك الحق ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ولاعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول . والأمر الثالث هو أنه من ناحية توجد أيضا مخاوف تتعلق بكفاية البيانات المتعلقة بانتاج الأسلحة ونقلها ، كما توجد من ناحية أخرى مخاوف بشأن الجوانب الأمنية المتعلقة باتاحة هذه المعلومات .

١٦٧ - ولما كان الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة تستأثران بالنصيب الأكبر من عمليات نقل الأسلحة ، فان باستطاعتهما النظر في مسألة العودة الى مفاوضاتهما بشأن الحد من نقل الأسلحة التقليدية .

١٦٨ - وينبغي في الاتفاقات الممكنة بشأن تقييد نقل الأسلحة ، خصوصا بين كبرى الجهات الموردة والمتلقية ، ان يبذل اهتمام خاص بمنظومات الأسلحة التي تعتبر خصائصها وكمياتها تهديدا لأمن بلدان أخرى . ويمكن ان تؤخذ في الاعتبار مختلف المقترحات التي طرحت قبل ذلك في سنوات سابقة والرامية الى ايجاد أساس فعال لهذه الترتيبات . ومن الضروري التأكد من أن البلدان الموردة التي قد لا تنضم الى هذه الترتيبات سوف لا توسع ببساطة عمليات نقلها لملء أي " فراغ " ناشئ عن القيود المتفق عليها في مجال نقل الاسلحة . وخير ما يخدم هذا الهدف هو اشتراك كل من الموردين والمتلقين في اتفاقات لتقييد نقل الاسلحة .

../..

Digitized by UNOG Library

١٦٩ - وتستطيع البلدان المتلقية ان تقوم على حدة بالتفاوض على اتفاقات محلية تتعلق بتقييد استيراد الأسلحة . وباستطاعة هذه الاتفاقات اذا صيغت في شكل مناسب أن تعزز، في جملة امور، من الحالة الأمنية في المنطقة التي تعنيها ، وذلك بتقليلها من احتمالات تدخل دول من خارج المنطقة . وتنطبق هذه الاجراءات بدرجات متفاوتة على جميع مناطق العالم تقريبا ، وان كانت مناسبة بالذات في مناطق التوتر أو المناطق التي يشتد فيها بالفعل حشد الأسلحة . وبالاضافة الى ذلك يمكن تعزيز الاتفاقات المعقودة بين المتلقين باتفاقات مقابلة مع الموردين أو فيما بينهم .

٨ - تدابير بناء الثقة

١٧٠ - ومع أن تدابير بناء الثقة ، العسكرية منها أو غير العسكرية ، ليست بديلا عن تدابير محددة لنزع السلاح ، فانها تستطيع ان تقوم بدور هام في التقدم نحو نزع السلاح من حيث انها تعمل على تهيئة جو من الثقة والتعاون الدولي ، سواء كانت متخذة بطريقة انفرادية أو ثنائية أو متعددة الأطراف . وهي تستطيع بمعاونتها على ايجاد جو أفضل للعلاقات الدولية ان تساعد في ايجاد ظروف تفضي الى اتخاذ تدابير للحد من الأسلحة والقوات المسلحة التقليدية ولنزع السلاح .

١٧١ - وقد كانت تدابير بناء الثقة موضوع دراسة شاملة قدمها الأمين العام في عام ١٩٨١ (١٧) . وأظهرت الدراسة ان هناك نطاقا واسعا من التدابير الممكنة التنفيذ بهدف تعزيز السلم والأمن الدوليين وبناء الثقة بين الدول . وأكدت الدراسة بوجه خاص على اختلاف ظروف الأمن باختلاف المناطق ، وعلى أهمية مراعاة ذلك عند النظر في تدابير بناء الثقة .

١٧٢ - ويمكن تجميع هذه التدابير في عدة فئات عريضة هي : التدابير السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية وانواع اخرى من التدابير تستهدف تعزيز الاحترام للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، وتعزيز التعاون ، ودعم السلم والأمن الدوليين وبناء الثقة بين الدول . وبالنظر الى أن هذه التدابير وثيقة الترابط ويساند بعضها بعضا فان الحدود بين هذه الفئات المختلفة ليست دائما واضحة المعالم . كما ان هناك تداخلا بين تدابير بناء الثقة وتدابير الحد من الأسلحة وتدابير أخرى في مجال نزع السلاح ، وبين تدابير بناء الثقة والتدابير المحددة في مجال تعزيز الانفراج والتعاون بين الدول .

Digitized by UNOG Library

١٧٣ - وتتكون فئة هامة من تدابير بناء الثقة من التدابير المتصلة بالجوانب العسكرية للأمن . وتشمل هذه الجوانب تبادل المعلومات ، والاتصال ، والاشعار والملاحظة المتبادلة للأنشطة العسكرية ، وتدابير لتيسير التحقق وتدابير أخرى مماثلة . وتتكون مجموعة أخرى ذات صلة من تدابير تقيّد الأنشطة العسكرية من بعض النواحي من أجل ازالة الخوف ومصادر التوتر ، وصفة خاصة للتقليل من امكانية حدوث هجوم مفاجئ . ولا تختلف هذه الفئة من حيث المبدأ عن تدابير نزع السلاح المشتملة على قيود الوزع .

١٧٤ - وقد نفّذت تدابير معينة لبناء الثقة تتعلق بالجوانب العسكرية للأمن في أوروبا منذ عام ١٩٧٥ ، وفقا لأحكام الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا . وتشمل هذه التدابير الاشعار المسبق باجراء المناورات العسكرية وتبادل المراقبين ، الخ . وقد أعلن المشتركون في نفس الوقت انهم سيحترمون هدفهم المشترك المتمثل في بناء الثقة ويطورونه المراعاة الواجبة لدى مباشرتهم لأنشطتهم العسكرية .

١٧٥ - والمؤتمر المعني بتدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا ، والذي بدأ في ستكهولم في ١٧ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ وفقا للقرار المتخذ في اجتماع متابعة مؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا المعقود بمدريد ، يرمي الى أن يتخذ ، على مراحل ، اجراءات محددة وفعالة الغرض منها هو احراز تقدم في مجال تعزيز الثقة والأمن وتحقيق نزع السلاح ، تعبيرا عن واجب الدول الذي يفرض عليها الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في علاقاتها المتبادلة وتنفيذا له . وهكذا سيبدأ المؤتمر عملية ستكرس أولى مراحلها للتفاوض بشأن مجموعة من التدابير المتعلقة ببناء الثقة والأمن تكمل بعضها بعضا تستهدف التقليل من خطر حدوث مواجهة عسكرية في أوروبا ، واعتمادها .

١٧٦ - وهناك أيضا ، في مناطق أخرى ، مجال لاعتماد تدابير لبناء الثقة بين الدول وتعزيز الأمن الاقليمي . وفي بعض الحالات ، قد تشكل التدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها في اوروبا مثالا اذا عدلت بشكل مناسب لتعكس الظروف الأمنية المختلفة . وفي حالات أخرى ، قد يكون من المهام الأكثر الحاحا اعتماد تدابير تتصل بالجوانب السياسية أو الاقتصادية أو غيرها من الجوانب الأمنية . ونتيجة لطبيعة عملية بناء الثقة نفسها فان التدابير الموضوعة لاحدى المناطق لا تصلح بالضرورة للمناطق الأخرى ، وقد تختلف هذه التدابير حسب الأحوال القائمة في المناطق المعنية .

Digitized by UNOG Library

٩ - شؤون الاعلام

١٧٧ - ان للرأى العام دورا هاما جدا في السعى الى تحقيق نزع السلاح . والواقع انه دون التزام حازم ومستنير من جانب الجماهير في جميع البلدان فان الأمل في نزع السلاح يكون ضئيلا . والدور الأساسي للأمم المتحدة ، في هذا الصدد ، هو تقديم معلومات دقيقة عن سباق التسلح ونزع السلاح ، وتنمية فهم سليم للقضايا ذات الصلة ولوجهات النظر المختلفة كأساس لاتخاذ تدابير سياسية فعالة من أجل نزع السلاح .

١٧٨ - وقد تضمنت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة في الفقرات من ٩٩ الى ١٠٥ ، تدابير محددة تهدف الى زيادة نشر المعلومات عن سباق التسلح والجهود المبذولة لوقفه وعكس اتجاهه . ويجرى حاليا تطوير هذه الجهود وتوسيع نطاقها في اطار الحملة العالمية لنزع السلاح ، التي أعلنتها الجمعية العامة في بداية الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، في عام ١٩٨٢ . ويرد بيان بأهداف وأنشطة الحملة العالمية لنزع السلاح في تقرير الأمين العام (A/37/548).

١٧٩ - وبالاضافة الى ذلك ، يمكن للأمم المتحدة أن تقوم ، بمزيد من النشاط ، بنشر الأفكار والنهج التي تبلورت في ميدان نزع السلاح ، وبصفة خاصة تلك الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة ، مع مراعاة الدراسات التي كلف الأمين العام خبراء باعدادها بشأن مجموعة كبيرة من المواضيع المتعلقة بنزع السلاح . وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل الاستفادة ، على الوجه الأكمل ، من الموارد المتاحة لادارة شؤون نزع السلاح بالأمانة العامة للأمم المتحدة والمتاحة أيضا لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح . وتشجع الفقرة ١٠٥ من الوثيقة الختامية الدول الأعضاء على أن تضمن تدفق المعلومات بشكل أفضل فيما يتعلق بمختلف جوانب نزع السلاح لتجنب نشر معلومات خاطئة او مغرضة فيما يتصل بالتسلح ؛ وينبغي للأمم المتحدة أن تسعى ، بمزيد من الفعالية ، الى جمع ونشر المعلومات المقدمة من الحكومات عن خطر تصاعد سباق التسلح ، بما في ذلك اقتناء الأسلحة ونشرها ووزعها ، وخصائصها النوعية الجديدة ، وآثارها على أمن الدول والسلم والأمن الدوليين والأحوال الاقتصادية والاجتماعية في العالم . وينبغي التشديد على الحاجة الى تحقيق نزع سلاح عام كامل ، في ظل رقابة دولية فعالة . وأخيرا ، يمكن للأمم المتحدة ان تشجع العمل الهام الذى تقوم به المنظمات غير الحكومية ومعاهد البحوث في هذه المسائل .

Digitized by UNOG Library

١٨٠ - وللتدابير الفعالة المتعلقة بنزع السلاح النووى ومنع نشوب حرب نووية الأولوية العليا . وبالاضافة الى المفاوضات المتعلقة بتدابير نزع السلاح النووى ، ينبغي اجراء مفاوضات بشأن الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح التقليدى اذ أن سباق التسلح التقليدى يسهم بشكل كبير في اثارة التوتر واشاعة القلق في جميع انحاء العالم ، ويزيد من خطر نشوب الحرب ، بما في ذلك خطر نشوب حرب نووية ، ويبتلع الجزء الأكبر من الانفاق العالمي على التسلح ، ولذا فانه يجب الاعراب بوضوح خلال عملية نشر المعلومات بين الجماهير عن الحاجة الى اتخاذ تدابير فعالة من أجل الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح التقليدى ، والحاجة الى اعادة توجيه الموارد المفرج عنها بموجب هذه التدابير . وفي هذا الصدد ، فقد سبق أن أكد على المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الدول التي تملك أكبر ترسانات عسكرية ، وكذلك على الحاجة الى اجراء مفاوضات مع التركيز بصفة خاصة على القوات المسلحة والأسلحة التقليدية للدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من البلدان ذات الأهمية العسكرية . وهناك ضرورة أيضا الى استرعاء انتباه الجمهور ، مثلا من خلال الحملة العالمية لنزع السلاح ، الى النهج والتدابير اللازمة لتحقيق نزع السلاح التقليدى . ومن المؤمل أن تكون التعليقات الواردة في هذه الدراسة ذات فائدة في هذا الصدد .

Digitized by UNOG Library

الفصل الرابع

النتائـــج والتوصيـــات

١٨١ - تناقش الدراسة في عبارات عامة ، للمرة الأولى في سياق الأمم المتحـــدة ، طبيعـــة سباق التسلح التقليدي وأسبابه ونتائجه ، وتعالج المبادئ والنهج والتدابير المتعلقـــة بالحد من الأسلحة التقليدية ونزع هذه الأسلحة . وهذا في حد ذاته أمر مفيد من حيث أن هذه الممارسة تساعد على تحديد امكانيات احراز تقدم في ميدان الحد من الأسلحة التقليدية ونزعها وكذلك في التغلب على الصعوبات التي قد تصادف في المفاوضات .

١٨٢ - وتواجه البشرية اليوم تهديدا بالافناء الذاتي ، لم يسبق له مثيل ، ناشـــئا عـــن التكديس الهائل والتنافسي لأقوى الأسلحة التي انتجت حتى الآن تدميرا وأشدها فتكـــا . فترسانات الأسلحة النووية الحالية وحدها تكفي وزيادة للقضاء على كافة أشكال الحياة علـــى وجه الأرض . وبذا فان وجود الأسلحة النووية واحتمال استخدامها يمثلان خطرا منقطـــع النظير على بقاء الجنس البشري ذاته . ولذلك فان الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المعقودة في عام ١٩٧٨ ، وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرســـة لنزع السلاح ، التي أعيد تأكيدها رسميا في الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامـــة المعقودة في عام ١٩٨٢ ، وهي الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، تعلن أن اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووي ومنع الحرب النووية له أولوية قصوى . وفـــي الوقت نفسه هناك حاجة ملحّة الى اتخاذ تدابير لوقف سباق التسلح التقليدي وتحويله الى الاتجاه العكسي ومنع نشوب الحرب التقليدية . فقد نشب عدد كبير من المنازعات المسلحة حتى منـذ انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥ خلفّت وراءها ملايين عديدة من القتلـــى . وليس ثمة ما يدل على أن هذه الاشتباكات سيقل عددها أو يخف أوارهـــا . ومن الجلـــي ، تحت هذه الظروف ، انه يجب العمل بعزم واصرار على متابعة مفاوضات الحد مـــن القـــوات المسلحة والأسلحة التقليدية وخفضها تدريجيا . وقد أقرت الجمعية العامة هذا أيضـــا فـــي استراتيجية نزع السلاح الدولية الواردة في الوثيقة الختامية .

١٨٣ - وان تكدس الأسلحة التقليدية وتطورها المطرد له طابع عالمي ذو آثار مختلفـــة بالنسبة لجميع مناطق العالم . وعلاوة على ذلك فان الاحتمالات التي تنذر بها التكنولوجيات المتقدمة أو الناشئة أو غيرها من التكنولوجيات المتطورة يبدو من المرجح أن تخلق تعقيدات جديدة لعملية نزع السلاح . ذلك أن الدول جميعا ، في ممارستها لحقها الأساسي فـــي حماية أمنها ، وفي الغياب المستمر لنظام عامل للأمن الجماعي الدولي ، انما تركـــن الـــى وسائلها الوطنية الخاصة بها في الدفاع عن نفسها ، سواء فرادى أو التعاون مع دول أخرى . ان تطوير واكتساب القدرات العسكرية يتفاوت تفاوتا واسعا من منطقة الى أخرى ومن بلـــد الى آخر ، ولكن النسبة الغالبة للقوات المسلحة والأسلحة يحتفظ بها عدد صغير من الدول

Digitized by UNOG Library

ذات الأهمية العسكرية ، وطبقا لأحد التقديرات ، يتجاوز الانفاق العسكرى السنوى للعالم بدولات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٣ ، ٨٠٠ بليون دولار ، يجرى انفاق أربعة أخماسه على الأسلحة والقوات المسلحة التقليدية . ويعزى حوالي ٧٠ في المائة من هذا الاجمالي العالمي الى عدد صغير من الدول لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية النصيب الأكبر فيه . وفضلا عن ذلك ، فان جميع الابتكارات التكنولوجية في الأسلحة تقريبا تحدث في عدد صغير من البلدان . وينبغي تذكّر أن الوثيقة الختامية نصت على أن الدول التي تملك أكبر الترسانات العسكرية ، تضطلع بمسؤولية خاصة في عملية تخفيض الأسلحة التقليدية .

١٨٤ - ولسباق التسلح التقليدى الراهن صلة وثيقة بالتوترات والخلافات السياسية بين الشرق والغرب . كما انه يتصل بالتوترات والمنازعات والمواجهات التي تحدث في أنحاء أخرى من العالم ، بما في ذلك الحالات الناشئة عن الاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية وانكار حق الشعوب في تقرير المصير ، والعنصرية والتدخل . وتميل هذه المنازعات والمواجهات ، في حالات كثيرة ، الى الانجراف في سياق الشرق - الغرب . ويعمل سباق التسلح التقليدى على توليد الريبة والخوف ، وينشأ أحيانا من أعمال يشعر الآخرون أنها تهديدية أو عدائية أو انها محاولات لتحقيق التفوق أو السيطرة ، كما يمكن أن يؤدى في مناسبات أخرى الى القيام بهذه الأعمال . وبعبارة أخرى . ان لسباق التسلح ، بشكل أو آخر ، أثر معزز على نحو متبادل .

١٨٥ - ويمثل الانفاق العالمي على الأسلحة والقوات المسلحة استهلاكا ضخما للموارد في أغراض يحتمل أن تجلب الدمار وذلك في تناقض تام مع الحاجة الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية . كان يمكن ان يستخدم من أجلها الكثير من هذه الموارد لو لم تستخدم في تلك الأغراض . ففي عالم يعاني مئات الملايين فيه من الجوع وسوء التغذية والأمية وسوء الصحة ، يتنافى اهلاك الموارد على هذا النطاق من أجل تكديس الأسلحة ، مع أهداف دعم التقدم الاجتماعي وتحقيق مستويات للحياة أفضل ، التي جاءت في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة . وقد أدى ذلك الى أن تخلص دراسات سابقة للأمم المتحدة الى أن العالم يواجه خيارا بين الاستمرار في سباق التسلح أو تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية أكثر استقرارا وتوازنا ، وذلك لأن الاثنين متعارضان لا يتلازمان .

١٨٦ - ولا ينبغي اعتبار نزع السلاح مجرد نهاية حالة أو ناتج أخير ، وانما هو أيضا عملية - عملية مفاوضات بشأن التدابير الجزئية التي يتعين اتخاذها في نفس الوقت الذى تجرى فيه مفاوضات بشأن التدابير الأشمل تعقبها مفاوضات تفضي الى ابرام معاهدة بشأن نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة . ان الغرض من جهود نزع السلاح هو زيادة أمن الدول جميعا ، ومن المتفق عليه الآن من الكافة أن تكديس السلاح ، الذى

Digitized by UNOG Library

يعتبر عنصرا رئيسيا في سباق التسلح ، يضعف الأمن الدولي . ان عملية الحد من السلاح التقليدى ونزعه يجب أن تجرى مع التركيز بصفة خاصة على القوات المسلحة والأسلحة التقليدية التابعة للدول الحائزة على الأسلحة النووية وغيرها من البلدان ذات الأهمية العسكرية . على أن من واجب الدول جميعا أن تسهم في الجهود المبذولة في ميدان نزع السلاح . ويصدق هذا بنوع خاص في ضوء طبيعة وضراوة الحرب التقليدية التي يجرى القتال فيها بأسلحة حديثة ولأن النزاع في منطقة يمكن أن ينتشر بسهولة الى منطقة أوسع بل قد يصعّد الى حرب نووية ، بغض النظر تماما عن امكان اندلاع حرب نووية بطرق أخرى مختلفة . ومن شأن اتخاذ تدابير محددة للحد من الأسلحة التقليدية ونزعها أن تفعل الكثير لتقليل سوء الظن والخوف بين الأمم ومن ثم يكون لها أثر ايجابي على العلاقات الدولية خاص بها وحدها ؛ ويمكن لهذا التطور بدوره أن يحسن من فرص اتخاذ تدابير لنزع السلاح النووى وبالتالي من احتمالات الأمن الدولي بأوسع معانيه وأكثرها أهمية . وينبني على ذلك أن احراز تقدم في الحد من الاسلحة النووية و نزع هذه الاسلحة لا يعمل على تنشيط سباق التسلح التقليدى .

١٨٧ - ولتحويل سباق التسلح التقليدى الراهن الى عملية نزع السلاح ، من المهم أن تسعى الدول الى تقليل المشاكل التي يثيرها الخوف وسوء الظن والتصورات الخاطئة . وسوف يتوقف تحويل سباق التسلح الى الاتجاه العكسي ، الى درجة كبيرة للغاية ، على استعداد الدول ، من جهة ، للامتناع عن القيام بأعمال كالعدوان العسكرى والتدخل والاحتلال وسائر الأعمال التي تتم مخالفة لميثاق الامم المتحدة ، وللتعاون ، من جهة أخرى ، مع بعضها بعضا لمصلحة السلم والأمن المتبادل . والمفاوضات هي النهج التقليدى لحل المشاكل الدولية ، وليس الحد من الأسلحة التقليدية ونزع هذه الأسلحة باستثناء من هذه القاعدة . وتأسيسا على ذلك ، ينبغي للدول أن تسعى لتهيئة الظروف الملائمة لقيام حوار بغية احراز النجاح في المفاوضات والدخول في هذا الحوار .

١٨٨ - ان مشكلة سباق التسلح التقليدى ملحة وتتطلب اتخاذ خطوات محددة في ميدان نزع السلاح التقليدى . على انه ، لما كان الموضوع واسعا للغاية وحساسا من الناحية السياسية ، فان الفريق يمتنع عن تقديم مقترحات محددة تتعلق بالموضوع واطار العمل وموعد المفاوضات المقبلة أو ما قد يتخذ من تدابير أخرى ، وذلك على وجه الدقة . وعلى الرغم من ذلك ، فقد حدد الفريق ، خاصة في الفصل الثالث ، المواضيع التالية التي يمكن تبعا لتوفر ظروف معينة ، ان تكون محل مشاورات ومفاوضات :

(أ) عدم زيادة فئات محددة من الأسلحة الرئيسية و / أو أعداد الأفراد العسكريين ، أو تخفيضها أو الاتفاق على حدود قصوى لها ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) القيود النوعية على الأسلحة (مثل القيود التي تفرض على الأسلحة والمعدات التي يرى انها خطيرة بوجه خاص) ؛

(ج) التخفيضات أو القيود على وزع أنواع مختلفة من القوات المسلحة (كالقيود التي تفرض على الوجود العسكرى والأنشطة العسكرية في مناطق محددة ، وخاصة متى رئي أنها تشكل تهديدا على وجه خاص ؛ وسحب عناصر محددة من القوات من مناطق متفق عليها ؛ مناطق منزوعة السلاح) ؛

(د) تدابير تهدف الى ضمان استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وحدها ؛

(هـ) وضع قيود على الانفاق العسكرى أو الميزانيات العسكرية أو تخفيضها ؛

(و) وضع قيود على كميات و / أو أنواع السلاح المنقول ؛

(ز) وضع قيود اضافية على الأسلحة التي يرى انها تسبب معاناة مفرطة أو انها عشوائية الأثر ؛

(ح) تدابير بناء الثقة بجميع أنواعها ، التي يمكن أن تشجع على الحد من الأسلحة التقليدية ونزعها ؛

(ط) التدابير الرامية الى الحيلولة دون تورط الأقاليم في مواجهات أو منازعات تنشأ في أماكن أخرى ، مثال ذلك القيود التي تفرض على الأشكال المختلفة للوجود العسكرى أو الدور أو الأنشطة العسكرية خارج الاقليم ، مع ايلاء الاعتبار الواجب لحق الدول الأساسي في الدفاع الفردى أو الجماعي عن الذات ؛

(ى) تقليص أو عكس مسار الأنشطة العسكرية التي تضر بحق الشعوب في أن تقرر بحرية نظمها الاجتماعية والاقتصادية وتعوق كفاحها من أجل تقرير المصير ، والقضاء على الحكم الاستعمارى أو العنصرى أو السيطرة أو الاحتلال الاجنبيين . وفي بعض الحالات قد يحتاج الاجراء المفرد الى تكملته بتدابير أخرى . ويجب أن يراعى في جميع التدابير ألا تحصل دولة واحدة أو مجموعة من الدول على مزايا على حساب الدول الأخرى في أى مرحلة من المراحل وأن يعزز أمن الدول . كما يجب أن يرافق أية اتفاقات للحد من الأسلحة أو نزعها تدابير للتحقق تتوقف أشكالها وطرائقها على مقاصد ونطاق وطبيعة الاتفاقات ذات الصلة ، وتتحدد بهذه جميعا . وينبغي للدول أن تقدم المعلومات ذات الصلة متى كانت هناك حاجة لذلك للتفاوض بشأن اتفاقات محددة ولتنفيذ هذه الاتفاقات . ويسهل احراز تقدم في مجال نزع السلاح ، بما في ذلك نزع السلاح التقليدى بتقيد الدول تقيدا دقيقا بالتزاماتها بالامتناع عن التهديد أو استعمال القوة كما جاء في الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، وكذلك باتخاذ خطوات لتعزيز هذا الالتزام .

../..

Digitized by UNOG Library

١٨٩ - وتتوقف امكانية اجراء مداولات ومفاوضات ذات صلة بالامم المتحدة أو خارجها على الظروف المتاحة ؛ ويمكن ، اتخاذ اجراءات ثنائية أو اقليمية أو متعددة الأطراف بين دول منفردة أو مجموعات من الدول . ومع ذلك ، فانه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار ان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ملتزمة بتعزيز دور المنظمة وان الأمم المتحدة تقدم مؤسسات متنوعة لمتابعة القضايا المتصلة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح . وعندما ينظر في القضايا خارج الامم المتحدة ، فان التزامات المشتركين فيها ، بموجب ميثاق الامم المتحدة ، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان في نفس الوقت مع أحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة .

١٩٠ - وسيعتمد التقدم المحرز في الحد من الأسلحة وفي نزع السلاح ، الى حد كبير ، على حالة العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والدول الأعضاء في التحالفين الرئيسيين . ونظرا لما لحكومتي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة من دور هام في الشؤون الدولية ، فان الاجراءات التي تتخذانها لتحسين العلاقة المشتركة فيما بينهما ، من شأنه أن ييسر الخطوات العملية للحد من الاسلحة التقليدية ولنزع السلاح التقليدى ، ليس فيما بينهما وبين حلفائهما فحسب ولكن أيضا ، بقدر ما ، في المناطق الأخرى من العالم. واذا ما أخذت التطورات التكنولوجية الحديثة في الاعتبار فانه ينبغي لجميع الدول ، ولا سيما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، أن تبذل قصارى جهودها بغية منع قيام سباق تسلح في الفضاء الخارجي .

١٩١ - ولقد مرّ على المفاوضات الجارية في فيينا المتعلقة بالتخفيض المتبادل للقوات المسلحة والأسلحة ، والتدابير ذات الصلة ، في وسط أوروبا ، ما يزيد على ١١ عاما . واذا ما أحسنت الدول المشتركة فيها استغلال نتائج فحصها الكامل لجميع الجوانب ذات الصلة للحالة العسكرية في المنطقة المعنية من أجل التوصل الى اتفاقات محددة بشأن اجراء تخفيضات كبيرة وبشأن التدابير الأخرى المتعلقة بنزع السلاح في تلك المنطقة ، فان ذلك سيكون انجازا هاما .

١٩٢ - ولما كان لدى منطقة اوروبا اكبر حشد من الاسلحة والقوات ، فان توصل المؤتمر المعقود حاليا في ستكهولم والمعني بتدابير بناء الثقة وتعزيز الأمن ونزع السلاح في أوروبا ، الى نتيجة مبكرة وناجحة ، سيكون اسهاما هاما في عملية نزع السلاح وسيمثل أيضا اسهاما هاما في أمن أوروبا فضلا عن اسهامه في السلم والأمن الدوليين بصورة عامة .

١٩٣ - وفي حين ان بعض الدول تقع عليها مسؤولية خاصة ، فان هناك حاجة ملحّة الى أن تستكشف جميع الدول ما يمكن ان يقوم به أى منها وكلها معا في سبيل بدء وتسهيل الجهود الرامية الى الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح التقليدى . وينطبق هذا بصورة خاصة في حالة النهج الاقليمية ، حيث تتسم مسؤولية الدول، في المناطق المعنية

Digitized by UNOG Library

التي توجد بها ، بانها واضحة بصورة بديهية . وعلى ذلك ، فانه ينبغي لجميع الدول ان تنظر في استنباط تدابير توصل ، في ظروفها الخاصة ، الى الحد من الأسلحة التقليدية ، ونزع السلاح التقليدى . ويمكن للمنظمات أو للترتيبات الاقليمية أو دون الاقليمية أن تسهم اسهاما قيما في المناطق التي توجد بها ، في عملية الحد من الأسلحة التقليدية وتخفيضها . وينبغي عقد المشاورات والمؤتمرات الثنائية والاقليمية والمتعددة الأطراف ، كلما سنحت ظروف ملائمة ، من أجل النظر في الجوانب المختلفة للحد من الأسلحة التقليدية ولنزع السلاح التقليدى . ويمكن ، في هذا السياق ، ايلاء اعتبار لمبادرات مثل تلك المتوخاة في اعلان أياكوتشو ، الذى سبقت الاشارة اليه في هذا التقرير . وينبغي لجميع الدول الواقعة خارج المنطقة أن تمتنع عن الأنشطة التي من شأنها أن تقوض فعالية الترتيبات الاقليمية . ومن شأن قيام الدول الواقعة داخل المنطقة وخارجها الأطراف في هذه الترتيبات بالوفاء الكامل بالتزاماتها ، بما في ذلك ما هو وارد بها من نصوص تتصل بالتحقق ، ان يسهم في تحقيق أهداف نزع السلاح . وينبغي أن تلقى المساعي التي تبذلها الدول ، في أى منطقة ، الدعم المخلص من جانب الدول الواقعة خارج تلك المنطقة .

١٩٤ - وبالرغم من أن المفاوضات هي أهم طريقة لتحقيق نزع السلاح ، فان اتخاذ اجراءات موازية عن طريق تقديم القدوة المتبادلة و/أو القيام بمبادرات انفرادية ، قد يعطي دفعات من أجل احراز تقدم في جهود نزع السلاح وينبغي ، بناء على ذلك ، أن يؤخذ في الاعتبار كلما سمحت الظروف بذلك . وهناك تدابير متنوعة ، قد تكون ممكنة ، يمكن أن تسهم في تخفيف حدة التوترات واستهلال مفاوضات او مواصلتها ومنع تدهور الحالة العسكرية ، وأن تسهم بصفة عامة في تحسين البيئة من أجل التفاوض للحد من الأسلحة التقليدية ولنزع السلاح التقليدى .

١٩٥ - وأحد النهج المجدية لهذه المفاوضات هو استهداف مستويات أقل من الامكانات العسكرية على أساس من المساواة والتكافؤ التقريبيين ، ومن الأمن غير المنقوص لجميع الدول . ومع ذلك ، فانه يمكن مواجهة مصاعب عند محاولة ترجمة المساواة أو التكافؤ أو التوازن الى لغة الأرقام ، وخصوصا لأن من المرجح أن تقوم الأطراف المتفاوضة ، في كثير من الحالات ، بتقديم تقديرات مختلفة . وينبغي كذلك ، مراعاة المشاكل الناجمة عن التفاوت الكبير في الامكانات العسكرية بين الدول المختلفة ، سواء منها الحائزة للاسلحة النووية وغير الحائزة للاسلحة النووية ، ومن المهم الا تكون أى دولة ، أو مجموعة من الدول ، قادرة على احراز تفوق عسكرى من جانب واحد ، وألا يتم المحافظة على أمن جميع الدول فحسب ، وانما يتم تعزيز هذا الأمن وبالتالي فانه ينبغي لعملية نزع السلاح أن تكون متوازنة في حد ذاتها . وقد تكون هناك مزايا في استكشاف سبل اضافية في البحث عن نهج للوصول الى الانصاف عند مستويات التسلح الأقل المتتالية ، كأساس لجهود الحد من الأسلحة التقليدية ، ونزع السلاح .

Digitized by UNOG Library

١٩٦ - وقد يكون أحد السبل الممكنة هو ان يتم في عملية المفاوضات ، أولا وقبل كل شيء ، تناول عناصر القوة أو أنواع الأسلحة التي يمكن للأطراف المعنية أن تعتبر ان لها أثرا تهديديا بشكل خاص . واذا ما اتبع هذا النهج ، فقد يمكن ، الى حد كبير ، تعزيز احتمالات الحد من الأسلحة التقليدية ، ونزع السلاح التقليدى .

١٩٧ - ويمكن لتدابير بناء الثقة ان تلعب دورا هاما في احراز تقدم نحو نزع السلاح ، من حيث انها يمكن ان تشجع على توفير مناخ من الثقة والتعاون الدولي . وقد تم تحديد مجموعة واسعة النطاق من التدابير - السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية - في الدراسة الشاملة التي قدمها الأمين العام في سنة ١٩٨٠ . وينبغي للدول أن تستكشف امكانيات تعزيز فرص نزع السلاح عن طريق هذه التدابير ، على النحو المناسب للخصائص والاحتياجات المختلفة للمناطق المختلفة في العالم . واذا ما أدت المرحلة الأولى للمؤتمر المعني بتدابير بناء الثقة وتعزيز الأمن ونزع السلاح في أوروبا الى تحقيق نتائج ملموسة بحيث تمهد الطريق للمرحلة الثانية ، التي ينبغي أن تكرس من أجل اتخاذ تدابير محددة لنزع السلاح ، فان هذا سيكون انجازا هاما في الاطار الأوروبي .

١٩٨ - وعمليات نقل الأسلحة لها آثار كبيرة بالنسبة لنزع السلاح التقليدى . ويتسم موضوع عمليات نقل الأسلحة بالتعقيد ، وهو يثير اهتمامات كثيرة ، ولا سيما فيما بين الدول التي لا تملك مرافق محلية لانتاج الأسلحة و/أو لديها حاجة مشروعة لاستيراد الأسلحة من أجل الدفاع عن النفس . ومن ثم ، فان الحد من عمليات نقل الأسلحة الرئيسية يجب أن يحدث مع ايلاء الاعتبار اللازم لحق الدول في الدفاع عن النفس ، على نحو فردى وجماعي ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، فضلا عن حق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، بما في ذلك الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية ، ولالتزامات الدول بأن تحترم هذا الحق . وينبغي للموردين الرئيسيين والمتلقين الرئيسيين ان يدخلوا في مشاورات من أجل استكشاف الأسس الممكنة للتوصل الى اتفاقات لتقييد نقل الأسلحة . ويمكن للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أن ينظرا في استئناف محادثاتهما المعلقة بشأن الحد من عمليات نقل الأسلحة التقليدية . ومع ذلك ، فان أى ترتيبات يتفق عليها بين عدد محدود من الموردين لتقييد عمليات النقل سيكون لها قيمة دائمة ضئيلة اذا ما استجابت الدول الموردة الأخرى عن طريق التوسع في أنشطتها المتعلقة بانتاج الأسلحة ونقلها ، واذا ما أتاحت لها الدول المتلقية الفرص في ان تفعل ذلك بطلب أسلحة اضافية من هؤلاء الموردين الآخرين . وعلى ذلك ، فانه بالرغم من أن قيام ترتيب بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن عمليات نقل الاسلحة يمكن ان يكون عنصرا هاما في أى عملية للحد من الاسلحة ولنزع السلاح ، فانه لا بد لمثل هذا الترتيب أن يكون مصحوبا بمفاوضات على نطاق أوسع ، ربما على المستوى الاقليمي ، بين الموردين والمتلقين .

../..

Digitized by UNOG Library

١٩٩ - ومن الضرورى لاحراز تقدم كبير في مجال الحد من الاسلحة التقليدية وفي نزع السلاح أن يكون لدى الجماهير في جميع البلدان التزاما يتسم بالاستنارة والتصميم . ويتمثل الدور الرئيسي للامم المتحدة في بناء هذا الالتزام العام في توفير المعلومات الدقيقة وتعزيز ايجاد فهم سليم للقضايا المعنية ولمختلف وجهات النظر كأساس لاتخاذ اجراء سياسي فعّال من أجل نزع السلاح . والتدابير الفعالة لنزع السلاح النووى ومنع قيام الحرب النووية لها الأولوية العليا ، الا أن نزع السلاح التقليدى هو أحد البنود التي لها الأولوية لأن سباق الأسلحة التقليدية يساهم بدرجة كبيرة في التوترات وعدم الأمن في العالم ، ويزيد من خطر قيام الحرب - بما فيها الحرب النووية - ويمتص الجزء الأكبر من نفقات الأسلحة في العالم . وعلى ذلك ، فمن الضرورى أيضا توجيه نظر الرأى العام باسلوب متوازن وواقعي وموضوعي ، على سبيل المثال عن طريق الحملة العالمية لنزع السلاح ، الى النهج والتدابير التي يمكن أن تحقق الحد من الأسلحة التقليدية ، ونزع السلاح . ومن المأمول أن يكون في التحليل والتعليقات التي وردت في هذا التقرير عون في هذا الشأن .

٢٠٠ - يتميز سباق التسلح التقليدى المعاصر بعدد من العناصر ، المتفاعلة فيما بينها ، والتي يصعب تقييم مداها : فهو جزء من تراكم الاسلحة الشامل ، بما في ذلك الأسلحة النووية وغيرها من اسلحة التدمير الشامل ؛ وهو عالمي في نطاقه من حيث انه لا يوجد الآن تقريبا أى جزء في العالم أو حتى في الفضاء الخارجي لا يمكن الزج به في الحرب ؛ وتتسم الاسلحة التقليدية الحديثة ، ولا سيما تلك القائمة على تكنولوجيات بالغة التقدم ، بقدرات تدميرية فائقة ، مما يزيد من قدرتها الفتاكة ويسبب في بعض الحالات مشاكل معقدة تتعلق بالتحقق . ونظرا لتعقد الموضوع ، لم يتمكن الفريق من أن يتناول بتعمق جميع العناصر ، الواردة في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالدراسة التي وافقت عليها هيئة نزع السلاح : مثل وضع تقرير وقائعي لجميع جوانب سباق التسلح التقليدى ؛ ونقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي ؛ وأثر التكنولوجيات الناشئة والمتقدمة والتكنولوجيات الرفيعة الأخرى على سباق التسلح . وبالاضافة الى ذلك ، فانه مازالت هناك حاجة الى النظر بدقة في التطورات المقبلة في مجال سباق التسلح التقليدى وما قد تشكله من اخطار على الأمن الدولي . وقد أدت أعمال الفريق الى نشوء مسألة هامة أخرى تتمثل في الحاجة الى استكشاف نهج للتفاوض لابرام اتفاقات في ميدان الحد من الأسلحة التقليديةونزع السلاح التقليدى ،بشكل أدق ، مع مراعاة الخصائص المختلفة للقوات المسلحة المعنية وايلاء اهتمام خاص لعناصر القوة التي قد ترى الأطراف المعنية انها منذرة بالخطر على نحو خاص ، وذلك بهدف التوصل الى ترتيبات محددة من خلال المفاوضات .

٢٠١ - ويأمل الفريق ان تساعد هذه الدراسة المجتمع الدولي في سعيه لاتخاذ تدابير فعّالة للحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح التقليدى .

Digitized by UNOG Library

الحواشـــي

(١) آثار الاستعمال الممكن للأسلحة النووية وما يترتب على اقتناء هذه الأسلحة وزيادة تطويرها من آثار أمنية واقتصادية على الدول ، تقرير الأمين العام ، ١٩٦٧ . نشر فيما بعد في عام ١٩٧٠ في المشاكل الأساسية لنزع السلاح (منشورات الامم المتحـــدة ، رقم المبيع : 70.I.14) ، ص ٧٩ من النص الانكليزي .

(٢) S/C.3/32/Rev.1؛ أعيدت طباعتها في الامم المتحدة ونزع الســـلاح ١٩٤٥ — ١٩٧٠ (منشورات الامم المتحدة رقم المبيع : 70.IX.1) ، ص ٢٨ .

(٣) SIPRI Yearbook, 1984, p.13 .

(٤) A/36/597 (العلاقة بين نزع السلاح والامن الدولي (منشورات الامـــم المتحدة رقم المبيع : E.82.IX.4) ، الفقرة ٨) .

(٥) A/36/356 (الصلة بين نزع السلاح والتنمية (منشورات الامم المتحـــدة ، رقم المبيع : E.82.IX.1) ، الفقرة ٤٥) .

(٦) يكون حساب النفقات العسكرية العالمية غير دقيق بالضرورة بسبب متغـــيرات مثل الفروق في أسعار الصرف ، وسرية المعلومات ، وبسبب المشاكل التي تواجه فيما يتعلـــق بتقرير كيفية مراعاة الفروق في نظام الانتاج العسكري وحساب تكاليف هذا الانتاج ، وصعوبـــة مراعاة تغيرات الأسعار في القطاعين المدني والعسكري للاقتصاد . وهناك مرجع يمكن أن يكون ذا فائدة هو SIPRI Yearbook " حولية معهد استكهولم الدولي لدراسة شؤون الســـلام " لعام ١٩٨٤ ، ص ٦٤ ، الذي أورد الرقم ٧٥٠—٨٠٠ بليون دولار لسنة ١٩٨٣ ، محسوبـا بدولارات عام ١٩٨٣ .

(٧) Istvan Kende, Journal of Peace Research, vol. XV, No.3 (1978), reprinted in Problems of Contemporary Militarism, edited by Asjorn Eide and Marek Thee, 1980 (New York, St. Martins Press), p.261.

(٨) Ruth Leger Sivard, World Military and Social Expenditures, 1982, (World Priorities, Leesburg, Virginia, United States), p. 15.

(٩) Ruth Leger Sivard, World Military and Social Expenditures, 1982, p. 7.

(١٠) الاحصاءات مستمدة من نشرة المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجيـــة الميزان العسكري ١٩٨٢—١٩٨٣ (The Military Balance 1982-1983) .

Digitized by UNOG Library

(١١) SIPRI Yearbook,1982, p.177 .

(١٢) A/36/356 ، (الصلة بين نزع السلاح والتنمية ، الفقرة ٤٠٧) .

(١٣) James Fallows ' High - Tech Weaponry ' The Atlantic Monthly, May 1981.

(١٤) A/37/386 (الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح والنفقات العسكرية (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.83.IX.2) .

(١٥) A/36/597 (الصلة بين نزع السلاح والأمن الدولي) .

(١٦) A/35/416 (دراسة عن جميع جوانب نزع السلاح على الصعيد الاقليمي (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.81.IX.2) ، الفقرة ١٩٨) .

(١٧) A/36/474 (دراسة شاملة عن تدابير بناء الثقة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.82.IX.3)) .

*
* *

ذكر البيانات في هذه الدراسة لا يعني ، بالضرورة ، موافقة جميع أعضاء الفريق عليها

Digitized by UNOG Library

المرفق الأول

المبادئ التوجيهية لدراسة نزع السلاح التقليدي*

١ - اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين القرار ٣٥/١٥٦ ألف ، المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ وفيه وافقت من حيث المبدأ على اجراء دراسة لجميع جوانب سباق التسلح التقليدي ولنزع السلاح فيما يتصل بالأسلحة التقليدية والقوات المسلحة ، يضطلع باجرائها الأمين العام بمساعدة فريق من خبراء أكفاء يقوم بتعيينهم على أساس جغرافي متوازن . ووافقت الجمعية العامة كذلك على أن تضع هيئة نزع السلاح المنهج العام لهذه الدراسة وهيكلها ونطاقها وطلبت من هيئة نزع السلاح أن تبلغ الأمين العام بنتيجة مداولاتها التي ينبغي أن تشكل المبادئ التوجيهية للدراسة .

٢ - واتخذت الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين القرار ٣٦/٩٧ ألف ، المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ وفيه طلبت من هيئة نزع السلاح ، في جملة أمور، أن تتم النظر ، أثناء دورتها الموضوعية لعام ١٩٨٢ ، في النهج العام للدراسة وفي هيكلها ونطاقها ، وأن تحيل نتائج مداولاتها الى فريق الخبراء .

٣ - وأداء لهذه المهمة ، وافقت هيئة نزع السلاح على أن يشكل النص التالي المبادئ التوجيهية لهذه الدراسة .

٤ - ينبغي أن يأخذ النهج العام للدراسة في الاعتبار الكامل الأحكام والمبادئ التالية :

(أ) ان أسباب سباق التسلح بالأسلحة التقليدية ذات مغزى أساسي ؛

(ب) ان أحكام الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ذات أهمية رئيسية ، ولا سيما تلك الأحكام المتصلة بالمبادئ والأولويات والتقدم في نزع السلاح التقليدي ؛

(ج) من بين التدابير الحقيقية لنزع السلاح ، تحظى التدابير الفعالة لنزع السلاح النووي ومنع نشوب حرب نووية بأعلى أولوية . ولبلوغ هذه الغاية ، لابد من ازالة خطر الأسلحة النووية ووقف سباق التسلح النووي وعكس اتجاهه الى أن يتم القضاء الكامل على الأسلحة النووية وأجهزة اطلاقها ، ويمنع انتشار الأسلحة النووية ؛

---

* سبق طبعها في الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاستثنائية الثانية عشرة ، الملحق رقم ٣ (A/S-12/3) ، المرفق الثالث .

Digitized by UNOG Library

(د) والى جانب المفاوضات بشأن تدابير نزع السلاح النووى ، ينبغي متابعة الحد من القوات المسلحة والأسلحة التقليدية وخفضهما التدريجي متابعة حاسمة في اطار التقدم نحو نزع السلاح العام الكامل . وتتحمل الدول المالكة لأكبر الترسانات العسكرية مسؤولية خاصة في متابعة عملية اجراء تخفيضات في الأسلحة التقليدية . والدول الأخرى الهامة عسكريا لها أهميتها هي الأخرى في سياق تحقيق نزع السلاح التقليدى .وان مساهمات جميع الدول في هذا الصدد لا تقدر بثمن في تخفيف حدة التوترات العالمية ؛

(هـ) النظر في مسألة الحد من الأسلحة التقليدية وتخفيضها يجب أن يأخذ في الاعتبار حاجة جميع الدول الى حماية أمنها ، فضلا عن حق الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو الأجنبية غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . وينبغي أن يتم اعتماد تدابير نزع السلاح بطريقة منصفة ومتوازنة على نحو يضمن حق كل دولة في الأمن ولا تحقق أية دولة بمفردها أو مجموعة من الدول ميزة على غيرها من الدول في أية مرحلة ؛

(و) ينبغي أن يكون هدف المفاوضات المعنية بتخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في كل مرحلة هو تحقيق الأمن غير المنقوص بأدنى مستوى ممكن من الأسلحة والقوات المسلحة ؛

(ز) ينبغي أن تحلل الدراسة البعد العالمي لسباق التسلح في الميدان التقليدى أن تأخذ جوانبه الاقليمية في الاعتبار الواجب ؛

(ح) ينبغي أن تشجع الدراسة على نزع السلاح التقليدى في سياق نزع السلاح العام الكامل وذلك بالتماس الطرق والوسائل المناسبة التي لا تفضي الى تكثيف المفاوضات الجارية فحسب ولكن أيضا الى بدء مفاوضات جديدة أيضا تحقق نتائج ملموسة في ميدان نزع السلاح التقليدى . وينبغي أن توجه الدراسة الاهتمام كذلك الى الأخطار المتنامية لسباق التسلح في ميدان الأسلحة التقليدية ؛

(ط) ينبغي أن تتضمن الاتفاقات على اجراء تخفيضات في الأسلحة والقوات المسلحة أحكاما مناسبة للتحقق ؛

(ى) ينبغي أن يسترشد فريق الخبراء بمبدأ التوافق في الآراء عند اعداد تقريره، مع ابداء مرونة كافية تسمح بانعكاس وجهات النظر المختلفة .

٥ - وينبغي أن يتضمن نطاق وهيكل الدراسة العناصر النظرية و/أو العملية التالية :

(أ) تحديد طبيعة سباق التسلح التقليدى في اطار سباق التسلح العالمي ، والأسباب الرئيسية الكامنة وراءه ؛

(ب) وصف واقعي لكل جوانب سباق التسلح التقليدى على أساس البيانات المتاحة ولا سيما حجم ترسانات الأسلحة التقليدية ، والانتاج المحلي ، وقدرات وآثار منظومات الأسلحة الحالية وصلتها بأنواع الأسلحة الأخرى ؛

Digitized by UNOG Library

(ج) النقل الدولي للأسلحة التقليدية بما في ذلك الجوانب الاقليمية والأحلاف العسكرية ؛

(د) وقع تكدس الأسلحة التقليدية في المناطق التي تشكل توترات كبرى ومناطق متأزمة في العالم ، وفي المناطق التي تحتوى على تركيز ضخم من الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة ؛

(هـ) استعمال الأسلحة التقليدية أو التهديد باستعمالها ضد سيادة أية دولة وضد سلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي ، ومن أجل التدخل والتداخل في الشؤون الداخلية للدول ؛

(و) وقع التقدم والبحث والاستحداث في المجالات التكنولوجية على ترسانات الأسلحة التقليدية للدول ، وعلى سباق التسلح في مجالات الأسلحة التقليدية وأنواع الأسلحة الأخرى ؛

(ز) وصف لما لسباق التسلح التقليدى وعواقبه من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية ذات صلة على الحالة الدولية ، وأخذ الحاجة الى تدابير نزع السلاح في هذا الميدان وما لها من آثار نافعة في الاعتبار ؛

(ح) اسهام تدابير بناء الثقة في احراز مزيد من التقدم في نزع السلاح التقليدى .

٦ - وفضلا عن المصادر الأخرى ، يوصى بأن يستفيد فريق الخبراء استفادة كاملة من الدراسات التي أتمها الأمين العام بالفعل أو الجارى اعدادها ، وأن يأخذ الفريق في الاعتبار ورقات العمل الأربع المقدمة الى هيئة نزع السلاح (A/CN.10/27 و 28و33 و34) .

٧ - وينبغي لأعضاء فريق الخبراء أن يضموا الى نتائجهم ما أجروه من عمليات تقييم لآثار سباق التسلح التقليدى على احتمالات نزع السلاح . وينبغي لهم كذلك ، بعد مراعاة المبادئ التوجيهية المذكورة أعلاه ، أن يحددوا المجالات التي يتعين فيها متابعة التدابير الرامية الى الحد من سباق التسلح التقليدى وتحقيق نزع السلاح التقليدى وتقديم توصياتهم بهذا الشأن .

Digitized by UNOG Library

المرفـــق الثانـــي

ورقات عمل مقدمة الى هيئة نزع السلاح

ألف - ورقة عمل مقدمة من الهند *

١ - في الحالة الراهنة التي تهدد فيها أخطار جسيمة وجود البشرية ذاته نتيجة استمرار تصاعد سباق التسلح ،لا سيما سباق التسلح النووى وعدم احراز أى تقدم ذى مغـــزى فـــي المداولات والمفاوضات في ميدان نزع السلاح ،لا يمكن الا لنهج شامل تجاه المشكلة أن يكفل اتباع الاتجاه السليم والأولويات الصحيحة فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح ،بما فيها الحد من الأسلحة التقليدية وتخفيضها .

٢ - ويجب اتباع هذا النهج الشامل تجاه الحد من الأسلحة التقليدية وتخفيضها في اطار التقدم نحو نزع السلاح العام الكامل . ولقد منح تحقيق نزع السلاح النووى أعلى درجة مـن الأولوية ولا يمكن بأى حال من الأحوال أن يكون التوصل الى تدابير نزع السلاح النووى مرهونا باحراز تقدم في نزع السلاح التقليدى . وان أى محاولات لترويج مفاهيم مثل ايجاد " توازن " أو " ترابط " بين الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية من شأنها أن تكون مضللة . ولقـــد منحت دائما أعلى درجة من الأولوية في مفاوضات نزع السلاح لازالة الأسلحة النوويـة وسائـر أسلحة التدمير الشامل ،بما فيها الأسلحة الكيمائية . ولذا فان أى نهج تجاه مسألة الحـد من الأسلحة التقليدية وتخفيضها يجب ألا يفقد هذا المنظور الصحيح والشامل .

٣ - ولا يمكن أن تضطلع الأمم المتحدة بدراسة عن " جميع جوانب سباق التسلـح التقليدى وعن نزع السلاح فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية والقوات المسلحة " الا بعد مناقشة هـــذا النهج العام للدراسة وتنظيمه ونطاقه بصورة كاملة والاتفاق عليه .

٤ - ومن الواضح أن أى اقتراح باجراء هذه الدراسة يحتاج الى أن يراعـي المسؤوليـة الأساسية عن نزع السلاح التي تقع على عاتق الدول التي تملك أكبر ترسانات عسكرية . والـدول الحائزة للأسلحة النووية وحليفاتها هي التي تقوم بانتاج الجزء الأكبر من الأسلحة التقليدية وتطويرها والاحتفاظ بها ونشرها ، سواء من الناحية النوعية أو من الناحية الكمية . وان احراز تقدم بشأن التدابير المتعلقة بالحد من الأسلحة التقليدية وتخفيضها بين هـــذه الـــدول وحليفاتها يشكل الخطوة الأولى التي لا غنى عنها لتعزيز السلم والأمن في العالم .

---

* سبق صدورها تحت الرمز A/CN.10/27 .

Digitized by UNOG Library

٥ - وفي أى دراسة تضطلع بها الأمم المتحدة عن نزع السلاح التقليدى يتعيّن عند مناقشة مسألة التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية (أو عمليات نقل الأسلحة التقليدية ،كما يطلق عليها الآن للتخفيف من وقعها على الأسماع) أن تبحث بدقة جميع أنواع ترتيبات الاحلاف العسكرية المتعلقة بالأسلحة التقليدية ؛ على سبيل المثال الهبات والتعويضات وعمليات وزع الأسلحة ونصبها مقدما والانتاج المشترك وتوحيد المعايير والتعاون التكنولوجي . وسيكون من التحيّز الاقتصار على بحث عمليات نقل الأسلحة التقليدية التي تؤثر على الدول غير المنحازة والنامية التي لم تتحرر من السيطرة الأجنبية والاستعمارية الا مؤخرا والتي لا تزال تناضل من أجل صيانة استقلالها الذى حصلت عليه بشق الأنفس . وعلاوة على ذلك ، فان هذه الدراسة يجب ألا تقتصر على الجوانب السطحية لعمليات نقل الأسلحة ، بل يجب أن تتناول الأسباب الأساسية التي تدفع الدول الى اقتناء الأسلحة . ولذا فان بحث مسألة الحد من الأسلحة التقليدية وتخفيضها ينبغي أن يكون على أساس مبدأ ضمان أمن جميع الدول .

٦ - ولا يمكن اعتبار أى من ترتيبات الأحلاف المتعلقة بالأسلحة التقليدية مقدسا أو خارج نطاق دراسة موضوعية شاملة عن نزع السلاح التقليدى . ولا يمكن التذرع بأى مادة من مواد ميثاق الأمم المتحدة لمنع تحرى ترتيبات مختلف الأحلاف العسكرية ،بما في ذلك النظريات العسكرية المتعلقة بالأسلحة التقليدية ؛ أو التذرع بحجة عدم امكان التحقق بصورة فعالة .

٧ - وان أى دراسة عن نزع السلاح التقليدى متسمة بالتحيز والتمييز من شأنها ، علاوة على كونها معيبة بصورة خطيرة ،الا تحوز على التصديق والا تحقق أى غرض مفيد .

باء - ورقة عمل مقدمة من الصين *

لقد تم خوض جميع الحروب والمنازعات المسلحة التي نشبت في مختلف أرجاء العالم خلال ما يربو على ثلاثة عقود ،منذ الحرب العالمية الثانية بالأسلحة التقليدية . وتنظر الدول الكبرى على الدوام الى الأسلحة النووية والتقليدية بوصفهما عنصرين لا يمكن الفصل بينهما من عناصر قوتها العسكرية الشاملة . وتستخدم الأسلحة النووية في المقام الاول كرادع

---

* سبق صدورها تحت الرمز A/CN.10/28 .

Digitized by UNOG Library

وكوسيلة للابتزاز في حين أن الأسلحة التقليدية تستخدم على الدوام في العدوان الفعلي . ويصدق هذا القول بصفة خاصة على الدولة الكبرى التي تسعى الى الهيمنة والتي ما فتئت تستخدم في عدوانها العسكرى الدبابات والطائرات والمدفعية والسفن الحربية ،لا الأسلحة النووية . وهذا هو السبب الذى يدعو الصين الى أن تؤيد ايلاء الأهمية للأسلحة التقليدية والأسلحة النووية على قدم المساواة . ولو أمكن احراز تقدم مماثل في ميدان نزع السلاح التقليدى مع السعي الى تحقيق نزع السلاح النووى لكان ذلك مفيدا للسلم العالمي ولأمن البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم .

ان ايلاء الاهتمام الواجب لنزع السلاح التقليدى لا ينتقص من أهمية نزع السلاح النووى ؛ كما أنه لا يعني عدم الاعتراف بما تنطوى عليه الحرب النووية من دمار أو عدم الموافقة على اعطاء الأولوية لنزع السلاح النووى . اذ ستبذل جهود جدية لتشجيع احراز تقدم كبير في ميدان نزع السلاح النووى الحقيقي . ولهذا ينبغي للدول الكبرى أن تعمل على خفض أسلحتها النووية بشكل جذرى . ونحن نعارض قيام نظام جنوب افريقيا العنصرى والتوسعيين الاسرائيليين بحيازة الأسلحة النووية . كما أننا نؤمن بأن الاصرار على احراز تقدم مماثل في ميدان نزع السلاح التقليدى سيكون بمثابة محك جدى بالنسبة للدول الكبرى التي ليست لديها الرغبة في خفض أسلحتها النووية ولا الاستعداد للحد من أسلحتها التقليدية . اذ من شأن ذلك الاصرار أن يخدم فقط قضية نزع السلاح الشامل .

وتقدم المقترحات التالية بشأن المبادئ والخطوات المتعلقة بدراسات نزع السلاح التقليدى :

١ - تعزيزا لأمن البلدان جميعها ،ينبغي ارساء مبدأ أساسي بشأن نزع السلاح التقليدى ،وهو يتمثل في أنه تقع على كاهل الدولتين الكبريين اللتين تمتلكان أضخم ترسانتين مسؤولية رئيسية فيما يتعلق بنزع السلاح التقليدى . وينبغي لهما ، بادئ ذى بدء ، أن تتعهدا بالامتناع عن التدخل العسكرى ،سواء كان مباشرا أو غير مباشر ، وعن التهديد باستخدام القوة ضد البلدان الاخرى . كما ينبغي لهما سحب جميع قوات الاحتلال التابعة لهما من الخارج ، وازالة جميع قواعدهما العسكرية في الخارج وانهاء الوجود العسكرى الخارجي لهما بجميع أشكاله . وفي غضون ذلك يمكن أن يبدأ تخفيض الأسلحة من معدات ثقيلة أو متطورة مثل الدبابات والطائرات والمدفعية والسفن الحربية . ومتى تم قطع شوط طويل بما فيه الكفاية في هذه التخفيضات ينبغي أن تنضم الى ركبهما هذا البلدان الاخرى ذات الأهمية العسكرية في زيادة تخفيض أسلحتها التقليدية كل على حدة وفقا لنسبة معقولة ولجدول زمني متفق عليه .

Digitized by UNOG Library

٢ - ينبغي أن يربط نزع السلاح التقليدي ربطا وثيقا بضمان السلم والأمن الدوليين وبمكافحة الهيمنة . وينبغي أن يستخدم نزع السلاح التقليدي في تعزيز ،لا في اضعاف ، سيادة واستقلال وأمن البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم . وريثما يزول خطر التهديد الذي تشكله الدول الكبرى ويتقلص بالفعل توسع قوى العدوان التي تدعمها الدول الكبرى ،فان المشكلة التي تجابه معظم البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لا تمتلك قوة دفاعية كافية لن تكون هي خفض قدراتها الدفاعية الضرورية وانما الابقاء عليها وتعزيزها .

٣ - وفي الوقت الذي يجرى فيه اعداد تدابير ذات طابع عام بشأن نزع السلاح ، فانه ينبغي ايلاء الاهتمام أيضا للتدابير الجزئية ، ولا سيما التدابير الاقليمية . فينبغي اقامة مناطق سلم وحياد حيثما أمكن ذلك وفقا للظروف المحلية ولرغبة البلدان المعنية . والمعيار الرئيسي لانشاء منطقة سلم هو الحيلولة دون اقامة أي شكل من أشكال السيطرة أو الهيمنة على يد أي بلد من بلدان تلك المنطقة أو في المناطق المجاورة التي تكون لها أهمية استراتيجية عسكرية مباشرة ، بالنسبة لتلك المنطقة ،وسحب جميع قوى الاحتلال ،وازالة جميع القواعد العسكرية الاجنبية ،وانهاء الوجود العسكري الأجنبي بجميع أشكاله ، والقضاء على جميع ضروب العدوان والتوسع والتدخل الأجنبي والسيطرة الأجنبية .

٤ - ينبغي النص في جميع اتفاقات نزع السلاح التقليدي على الاشراف الدولي الممكن تطبيقه عمليا .

٥ - يقتضي الأمر اجراء دراسات بشأن مسألة نزع السلاح التقليدي من مختلف جوانبها ،ذلك أنه يوجد لتلك الدراسات دور مفيد في تشجيع نزع السلاح هذا . كما أن فكرة انشاء فريق من الخبراء يعينه الأمين العام للأمم المتحدة هي فكرة ممكنة عمليا . وهذه الدراسات ينبغي أن تركز على لب المشكلة ،الا وهو سباق التسلح التقليدي . كما ينبغي ايلاء الاهتمام لبحث الكيفية التي تمارس بها الدول الكبرى سباق التسلح التقليدي وللكيفية التي تلجأ بها تلك الدول الى تلك الأسلحة من أجل التوسع والعدوان والتحقق من ذلك وللقيام ،على أساس النتائج التي يتم التوصل اليها ،باستقصاء السبل الممكنة لوضع حد لسباق تسلحها التقليدي .

Digitized by UNOG Library

جيم - ورقة عمل مقدمة من الدانمرك *

١ - وافقت الجمعية العامة من حيث المبدأ ، في قرارها ٣٥/١٥٦ ألف ، على اجراء دراسة لجميع جوانب سباق التسلح التقليدي ولنزع السلاح فيما يتصل بالأسلحة التقليدية والقوات المسلحة على ان يضطلع بها الأمين العام بمساعدة فريق من الخبراء المؤهلين يقوم بتعيينهم على أساس جغرافي متوازن . وفي القرار ٣٦/٩٧ ألف ، رجت الجمعية العامة من الأمين العام ، في دورتها السادسة والثلاثين ، انشاء فريق الخبراء ، ورجت كذلك من هيئة نزع السلاح أن تتم النظر ، في دورتها الموضوعية لسنة ١٩٨٢ ، في النهج العام للدراسة وفي هيكلها ونطاقها ، وأن تبلغ نتائج مداولاتها الى فريق الخبراء . ووافقت الجمعية العامة أيضا على أن يتولى فريق الخبراء أعماله بعد الدورة المذكورة أعلاه لهيئة نزع السلاح ، آخذا في الاعتبار ما تقدمه له الهيئة من نتائج وآخذا في الاعتبار ، عند الضرورة ، ما جرى من مداولات في الهيئة في عام ١٩٨١ ، وخاصة منها ما ينعكس في الفقرة ٢١ من تقرير تلك الدورة ومرفقه الثالث .

٢ - وكانت المناقشات التي جرت بشأن هذا الموضوع في الدورات السابقة لهيئة نزع السلاح وفي اللجنة الأولى للجمعية العامة مفيدة . ومن المهم استمرار المناقشات بشأن مشاكل نزع السلاح التقليدي بصفة عامة وبشأن النهج والأولويات في هذا الصدد . والهدف الرئيسي من قيام الخبراء باجراء دراسة متعمقة عن مسألة نزع السلاح التقليدي برمتها هو في الواقع مساعدة الهيئة والأجهزة الأخرى ذات الصلة في مهمتها . واذا وضعنا ذلك في الاعتبار فينبغي أن توفر الدراسة تقييما وقائعيا شاملا لتعزيز الأسلحة التقليدية وللمشاكل الناشئة عن ذلك ، وينبغي أن تساعد في توضيح قضايا نزع السلاح التقليدي ، وأن تضع مفاهيما مناسبة وأن تسعى الى ايجاد نهج متوازنة ومقبولة على نحو متبادل تستطيع تسهيل التوصل الى نتائج عملية .

٣ - وسبق للبعثة الدانمركية أن قدمت آراءها بشأن النهج العام للدراسة وهيكلها ونطاقها (١) . واقترح بصفة خاصة أن تتألف الدراسة مما يلي :

- نظرا الى التقليد المستقر منذ أمد طويل المتمثل في وضع التقارير بتوافق الآراء فيما يتعلق بدراسات الأمم المتحدة ، ينبغي أيضا أن يسترشد بهذا المبدأ في فريق الخبراء .

- أن يسترشد فريق الخبراء بالمبادئ والمناظير المبينة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح .

---

* سبق صدورها تحت الرمز A/CN.10/33 .

(١) قدمت ورقتان الى الدورتين الموضوعيتين الثانية والثالثة لهيئة نزع السلاح في الوثيقتين A/CN.10/13 و A/CN.10/25 .

Digitized by UNOG Library

- أن يسعى الفريق الى التحقق من الحقائق الخاصة بتعزيز الأسلحة التقليدية، ومن المخاطر والتكاليف التي ينطوى عليها ذلك واحتمالات نزع السلاح ، بما في ذلك حجم الترسانات الحالية للأسلحة التقليدية ، وقدرات منظومات الأسلحة الحالية وآثارها ، والتطورات فى المستقبل المنظور .

- أن يبحث الفريق الاختلاف في أهمية وآثار الأسلحة التقليدية والقوات التقليدية الموجودة في شتى أنحاء العالم .

- أن يضع في الاعتبار تماما الصلات القائمة بين تعزيز الأسلحة التقليدية وتطور سباق التسلح النووى .

- أن يعتمد ، حسب الاقتضاء ، على نتائج الدراسة المتعلقة بجميع جوانب نزع السلاح على الصعيد الاقليمي وعلى غيرها مما يتصل بالموضوع من دراسات الأمين العام .

- أن ينظر في المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية التي تنطبق على نزع السلاح التقليدى .

- أن يبحث عن المجالات التي يكون فيها اتخاذ تدابير لكبح سباق التسلح التقليدى ولتحقيق نزع السلاح التقليدى أمرا في غاية الالحاح ويمكن ، فيما يبدو ، تحقيقه عمليا .

- أن يضع في الاعتبار ، طوال الدراسة ، المبدأ المتمثل في أن اعتماد تدابير لنزع السلاح ينبغي أن يتم بطريقة منصفة ومتوازنة بغية ضمان حق كل دولة في الأمن وألا تحصل أى دولة منفردة أو مجموعة من الدول على مزايا أكثر من غيرها في أى مرحلة ، وحق كل دولة في حماية أمنها ، والمسؤولية الخاصة الواقعة على عاتق الدول التي لديها أكبر ترسانات عسكرية بشأن اجراء تخفيضات في الأسلحة التقليدية ، وكذلك ، بصفة عامة ، الحاجة الى تحقيق توازن مقبول في مسؤوليات والتزامات جميع الدول في مجال عملية نزع السلاح (٢) .

٤ - بيد أن وفد الدانمرك يرى أن تقرير الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح في عام ١٩٨١ ، وخاصة الفقرة ٢١ ، والمرفق الثالث ، يوفر أساسا مقبولا ومفصلا بما فيه الكفاية لأعمال فريق الخبراء فيما يتعلق بالنهج العام للدراسة وهيكلها ونطاقها . ومن الخطأ حصر

---

(٢) A/CN.10/25 ، الفقرة ١٠ .

Digitized by UNOG Library

ولاية الغريق في اطار جد ضيق عندما يكون الهدف منه هو اعادة تقييم كامل مجال نـــزع السلاح التقليدى تقييما متعمقا وعندما يكفل بالفعل كل من التقليد المتمثل في وضع التقارير بتوافق الآراء والتوازن الجغرافي في تكوين الفريق عدم تحيز التقرير الموضوع أو محاباته لأحد الجوانب . وبدلا من ذلك ينبغي لهيئة نزع السلاح أن تغتنم هذه الفرصة لتقدم توجيهـات الى الفريق بصدد المشاكل التي تكون في حاجة ماسة الى تحليل دقيق والنهج التي تـؤدى ، أكثر من غيرها ، الى انجازات ملموسة . والمقصود من الملاحظات هو خدمة هذا المفهوم .

٥ - تشير المناقشات التي دارت حتى الآن الى أن القضايا المتعلقة بالأولويـــات والتوجيهات ، التي يتعين اصدارها لاجراء الدراسة هي من أصعب القضايا وأكثرها حساسية. وتؤكد هذه الحاجة الى أن تبدأ الدراسة بتقييم وقائعي متوازن لجميع جوانب سباق التســلح التقليدى ، بما في ذلك حجم ترسانات الأسلحة التقليدية ، وانتشارها ، أفقيا ورأســـيا ، وقدرات منظومات الأسلحة الحالية ، وآثارها وتطوراتها في المستقبل المنظور . وهذا التقييم الذى يغطي المخاطر والتهديدات والتكاليف الملازمة للتعزيز الحالي للأسلحة ، مع ايـــلاء الاهتمام أيضا لأسباب اقتناء الدول للأسلحة ، أمر حاسم بالنسبة للتوازن عموما وبالتالـــي لموثوقية الدراسة وفائدتها ، ويبدو أن هذا هو الطريق الوحيد للتطرق ، على أساس واقعي ومن المنظور الصحيح ، لعدد من القضايا مثل الصلة بين نزع السلاح النووى ونزع الســـلاح التقليدى ، والمسؤولية الخاصة التي تقع على كاهل البلدان المدججة بالسلاح ، والأهميـــة النسبية التي يجب ايلاؤها للنهج العالمية والاقليمية ، والأهمية التي تعطى لمسألة منقـولات الاسلحة بصفة عامة ولكل شكل من أشكالها المختلفة الكثيرة بصفة خاصة . وبدون الأســـاس الذى يوفره التقييم العالمي الشامل لسباق التسلح التقليدى لا يمكن معالجة مدى الحاجيـة أو جدوى الخطوات المحددة لنزع السلاح معالجة كافية وستجزأ القضايا المحددة لينظـر في كل جزء منها على حدة ومما سيؤدى الى فقد المنظور الشامل وهو أحد المواضيع الرئيسية التي نشأت عن الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع الســلاح المعقـودة عام ١٩٧٨ .

٦ - وتمثل الاعتبارات المتعلقة بسياسة الأمن القومي صميم مشكلة نزع السلاح . ويصـــدق هذا القول ، بصفة خاصة ، على نزع السلاح التقليدى . اذ أن التحديدات للأسلـــــحة التقليدية والقوات المسلحة لها أثر مباشر ، في معظم الحالات ، على الأحوال الأمنيـــــة والتصورات الأمنية مباشرة للبلدان المعنية . وفي الواقع تشكل صيانة أو تعزيز أمن كل مـــن الدول المعنية ، الشرط الرئيسي لامكانية عقد اتفاقات نزع السلاح والغرض الرئيسي منهـــا . وتتلخص المشكلة الرئيسية في الاهتداء الى الطرق التي تستطيع بها الدول حماية أمنها دون الدخول في سباق تسلح لا يؤدى الا الى زيادة انعدام الأمن بالنسبة للجميع . ويجـب أن ينصب التركيز على هذه المشكلة طوال الجزء المفاهيمي من الدراسة .

Digitized by UNOG Library

٧ - ويحدد تقرير الأمين العام عن الصلة بين نزع السلاح والأمن الدولي ، الذى أعده فريق من الخبراء ، نهجين لتحقيق الأمن دون الاعتماد على التعزيز المستمر للاسلحة ، النهج الأول يتحقق عن طريق عقد اتفاقات بين الدول لتنظيم أسلحتها وقواتها المسلحة والحد منها وتخفيضها على نحو متبادل . أما النهج الآخر فيتمثل في توفير الأمن عن طريق الترتيبات الجماعية ، مثل النظام المبني على أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها ، وبالدرجة الأولى مجلس الأمن بمسؤوليته عن صيانة السلم والأمن الدوليين وبالولاية المنوطة به لاتخاذ تدابير انفاذية اذا دعت الحاجة الى ذلك . وازاء النهج الأول ، تؤكد الدراسة الحاجة الى توفر توازن مناسب بين المسؤوليات والالتزامات المتبادلة والى وجود اتفاقات عند الاقتضاء بشأن التحقق . كذلك تؤكد الدراسة على ضرورة ايلاء اهتمام خاص ، في عملية نزع السلاح ، لتخفيض منظومات الاسلحة التي تؤدى الى زعزعة الاستقرار بصفة خاصة أو التي تسهم الى أبعد حد في انعدام الأمن عموما . وهذا هو أحد الاقتراحات الجديرة فيما يبدو بالبحث بمزيد من التفصيل سواء بشكل عام أو من ناحية المصادر المعينة لانعدام الاستقرار في كل منطقة . وبتعزيز الأمن وتشجيع الاستقرار العسكرى ، قد يصبح التحول نحو هياكل القوات التي يكون طابعها الدفاعي أكثر وضوحا أحد السبل الممكنة عمليا لوقف سباق التسلح على الصعيد العالمي أو في مناطق معينة . ومن ناحية أعم ، تتضمن الدراسات التي أجريت مؤخرا تحت رعاية الأمم المتحدة عن نزع السلاح ، وخاصة تلك المتعلقة بنزع السلاح الاقليمي وبتدابير بناء الثقة ونزع السلاح والأمن الدولي ونزع السلاح والتنمية ، أفكارا وتوصيات سيكون من المثمر بحثها ، وعلى وجه التحديد من حيث انطباقها على نزع السلاح التقليدى .

٨ - وهذا السباق ، المتعلق بحق كل دولة في الأمن وبتشجيع وتعزيز الاستقرار اعتمادا على مستوى عسكرى أدنى انما يوفر أيضا المنظور الصحيح لبحث عدد من القضايا ذات الصلة مثل دور التحقق ، والاسهام الذى يمكن أن تقدمه تدابير بناء الثقة الفعالة وذات الأهمية العسكرية والنهج المختلفة لنزع السلاح وتعزيز الأمن التي يجرى توخيها أو تنفيذها في مناطق معينة .

٩ - وفي النهاية ، عندما يصل الأمر الى الاستنتاجات العملية ، ينبغي أن تسعى الدراسة الى تحديد المجالات التي يكون فيها اتخاذ التدابير الكفيلة بكبح سباق التسلح التقليدى وتحقيق نزع السلاح التقليدى أمرا في غاية الالحاح ويمكن ، فيما يبدو ، تحقيقه عمليا . وينبغي أن يوفر التحليل السابق لطابع سباق التسلح من ناحية وللمفاهيم والنهج الممكنة من ناحية أخرى ، اطارا متوازنا وواقعيا لهذا الجزء من الدراسة .

Digitized by UNOG Library

دال ـ ورقة عمل مقدمة من الجمهورية الديمقراطية الالمانية *

أولا ـ مقدمة

١ ـ وافقت الجمعية العامة ، حسب القرارات ذات الصلة ، من ناحية المبدأ ، على أن تتولى هيئة نزع السلاح اعداد النهج العام للدراسة وهيكلها ونطاقها ، وطلبت من هيئة نزع السلاح أن ترسل الى الأمين العام نتائج مداولاتها التي ينبغي أن تشكل المبادئ التوجيهية للدراسة .

ثانيا ـ المبادئ التوجيهية العامة للدراسة

٢ ـ ينبغي اجراء الدراسة في سياق الحالة الراهنة في ميدان نزع السلاح ، وأهمية نزع السلاح للسلم والأمن الدوليين وللانفراج الدولي . ان عملية نزع السلاح الحقيقية والفعالة لا سبيل الى اجتنابها .

وينبغي ، في هذا الصدد ، أن تهدف الدراسة الى :

(أ) تشجيع نزع السلاح المتصل بالأسلحة التقليدية والمساهمة في اتخاذ اجراءات محددة في هذا الميدان ؛

(ب) تقديم المعلومات عن الخطر المتزايد الذى يشكله سباق التسلح في ميدان الأسلحة التقليدية وعن الطرق والسبل الفعالة المؤدية الى نزع السلاح التقليدى .

٣ ـ وينبغي اجراء الدراسة على أساس المبادئ التالية :

(أ) أن أحكام برنامج العمل ذات الصلة ، بالاقتران مع المبادئ والأولويات المحددة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح التي عقدتها الجمعية العامة ذات أهمية قصوى وينبغي مراعاتها بدقة .

(ب) ان التدابير الفعالة لنزع السلاح النووى ومنع الحرب النووية لهما الأولوية العليا . ولتحقيق هذه الغاية ، من الضرورى ازالة التهديد الذى تمثله الأسلحة النووية ، ووقف سباق التسلح النووى وعكس مساره حتى يتم تحقيق القضاء الكامل على الأسلحة النووية وأجهزة اطلاقها . بيد أنه من الضرورى بالنسبة للسلم والأمن العالميين أن يتم ، بالتوازى مع نزع السلاح النووى ، التوصل الى تدابير فعالة لنزع السلاح التقليدى .

(ج) ان مساهمة جميع البلدان في نزع السلاح التقليدى ضرورية ، على أن تقوم الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والبلدان التي عقدت اتفاقات عسكرية معها ، أولا وقبل كل شيء ، بتجميد قواتها المسلحة وتخفيضها .

---

* صدرت سابقا تحت الرمز A/CN.10/34 .

Digitized by UNOG Library

(د) استنادا الى مبدأ الأمن غير المنقوص لجميع الدول وحقها في الدفاع عن النفس ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، ينبغي اتخاذ تدابير لنزع سلاح حتى لا تكتسب احدى الدول أو مجموعة من الدول ميزة على غيرها في أى مرحلة . وفي هذا السياق ، ينبغي أن تهدف المفاوضات المعنية بتخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية الى تشجيع أو تعزيز الاستقرار في المستويات العسكرية الدنيا .

(هـ) ينبغي أن تتضمن اتفاقات تخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية أحكاما للتحقق في هذه الاتفاقات ، مع ايلاء اعتبار للفقرة ٣١ من الوثيقة الختامية .

(و) ينبغي أن تأخذ الدراسة في الاعتبار أهمية التوصل الى نتائج ملموسة في الحد من سباق التسلح ووقفه في خاتمة المطاف في مجال الأسلحة التقليدية على أساس عالمي ، فضلا عن الأساس الاقليمي والثنائي الأطراف ، وأهمية البدء في مفاوضات واقعية في أقرب وقت ممكن ، لتحقيق هذه الغاية .

(ز) لا ينبغي أن تعوق الأعمال المتعلقة بهذه الدراسة المفاوضات الجارية أو الجديدة المتعلقة بمشاكل نزع السلاح ، ولا ينبغي لها أن تتدخل بأية طريقة في هذه المفاوضات .

(ح) ينبغي أن يضطلع الأمين العام بهذه الدراسة بمساعدة فريق من خبراء أكفاء يقوم بتعيينهم على أساس جغرافي متوازن .

(ط) ينبغي أن يسترشد فريق الخبراء بمبدأ توافق الآراء .

ثالثا - نطاق الدراسة وهيكلها

٤ - ينبغي أن يتضمن نطاق الدراسة وهيكلها العناصر التالية :

(أ) وصف الآثار والنتائج السياسية والاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بسباق التسلح التقليدى على الحالة الدولية ، والحاجة الى تدابير نزع سلاح في هذا الميدان وآثارها .

وينبغي ايلاء اهتمام خاص الى ما يلي :

(ب) تحليل المقترحات والاقتراحات المقدمة من الدول في ميدان نزع السلاح التقليدى والتوصيات المتعلقة بتنفيذها .

(ج) مسألة النقل الدولي للأسلحة التقليدية .

(د) تحليل ووضع تدابير قد تيسر نزع السلاح ، مثل عدم استعمال القوة ، وتدابير بناء الثقة ، وعدم التوسع في الأحلاف العسكرية .

- - - - -

Digitized by UNOG Library